# نظرة تحليلية على

# القضايا الجمركية المعاصرة

# فى الألفية الثالثة

محمود محمد أبو العلا

٢٠١٢

## نظرة تحليلية علي

# القضايا الجمركية المعاصرة

# في الألفية الثالثة

محمود أبو العلا

2012

مقدمـــة الكتاب

**إن الصفة المميزة للعالم منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تتمثل في التزايد المطرد لتجارب الإصلاح الاقتصادي، وعمليات الخصخصة، وآليات العولمة التي تسود معظم بلدان العالم وليس فقط في الدول النامية، تلك التجارب التي تحمل بين طياتها الكثير من الأهمية والتأثير بل وتحمل درجة من المخاطرة على الوضع الاقتصادي والسياسي يمتد أثرها ليصل إلى تحديد مستقبل علاقات البلدان النامية في النشاط الاقتصادي العالمي.**

**لقد بدأت حركات الإصلاح والتحديث منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي فيما عُرف بظاهرة الإصلاحات الاقتصادية، وكان نجاح بعض البلدان في عمليات الإصلاح هذه دافعاً لتزايد وتسارع هذه التجارب بصورة مطردة في التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي ، ورغم اختلاف درجة ونتائج عمليات الإصلاح من دولة لأخرى، إلا أن المراقبين الاقتصاديين في العالم يرون أن الظاهرة في حد ذاتها تعتبر تطوراً حقيقياً وجيداً رغم ذلك التباين الكبير في النتائج والأثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية**

**إن المتابع لتجارب الإصلاح الاقتصادي يستطيع أن يرى ذلك الدور الكبير الذي لعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم هذه التجارب وضمان تحقيقها للنتائج المرجوة وخاصة في مجال تطبيق اقتصاديات السوق التي يدعمها وينادي بتطبيقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من منظور أن التطوير والتحديث الاقتصادي يجب أن يقوم على التحول من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد تحكمه حرية السوق وآلياته، لقد بادر الصندوق والبنك باستخدام اللفظ إصلاح (reform) بدلاً من لفظ – تنمية ( development) وهو لفظ يحمل أكثر بكثير من مفاهيم التنمية التي كانت تسود في العقود السابقة ..**

**إن تجارب الإصلاح الاقتصادي كانت جميعها تهدف بالدرجة الأولى إلى تضييق الدور الاقتصادي للدولة، وإعطاء المبادرة والأولوية للقطاع الخاص الذي يفترض أن يؤدي المهام التي فشل الجهاز الإداري للدولة في القيام بها من قبل ، أو تلك المشروعات التي**

**تتميز بعدم ربحيتها المادية والتي لا يقبل عليها القطاع الخاص، أو التركيز على المشروعات التي تصب في صالح الفئات المنخفضة الدخل،**

**مثل هذه التجارب كان لها في الكثير من البلدان أثر إيجابي كبير في توفير موارد الدولة للاهتمام بالقطاعات العريضة من الشعب والخدمات الحكومية وعدم الحاجة إلى إتباع سياسات التقشف وتخفيض حجم الاستثمارات الحكومية في الأنفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى التعليم والصحة، بل وعدم الحاجة إلى إجراء تعديلات في النظام الضريبي أو تلك الإجراءات التي نشهدها ونراها في كثير من الدول التي تتبع إجراءات مالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية وليس إجراءات إصلاحية، العديد من الدول قامت بفرض ضريبة عامة على المبيعات، أو رفعت أسعار البترول (في العراق على سبيل المثال قامت الحكومة برفع أسعار البنزين ما يقرب من 8 أضعاف منذ عام 2005). وكذلك رفع أسعار العديد من السلع والخدمات كالكهرباء والغاز والمواد الغذائية.**

**إن البلدان التي أنتهجت عمليات إصلاح حقيقي في الاقتصاد لكي تقوم بتجارب الإصلاح وتدعمها، لم تكتف بتلك الإجراءات الاقتصادية التي تدعم النشاط الاقتصادي فقط بل واكب هذه الكثير من التغييرات الضرورية في السياسة النقدية بهدف الحد من آثار التضخم، وذلك عن طريق امتصاص السيولة النقدية بزيادة أسعار الفائدة على العملات المحلية والأجنبية وكذلك الحد من التوسع الائتماني بالإضافة إلي تفعيل دور البنوك المركزية في قيادة السياسة النقدية .**

**لقد كانت عمليات الإصلاح الحقيقي في مصر تفتقد إلى كيان هام وعمل كبير في مجال الإصلاح الضريبي الشامل لمنظومة العمل الإداري الضريبي، سواء في الإدارة الضريبية بأنواعها أو الإدارة الجمركية التي بلغ سوء الأداء بها مبلغاً شهد به القاصي والداني.**

**لذلك بدأت صحوة التطوير والإصلاح في الجمارك المصرية بصورة رسمية بموجب القرار الوزاري رقم 1237 لسنة 2002، حيث دخلت الجمارك المصرية في ملحمة**

**تطوير حقيقية اختلفت في مجملها وتفاصيلها عن كل محاولات تطوير الجمارك السابقة على ذلك، فمبادرة التطوير هذه جاءت في وقتها المناسب، حيث كانت هناك رغبة حقيقية عامة لتطوير الأداء الجمركي بعد أن أصبح هذا الأداء واحداً من أكبر الأمراض التي يعاني منها جسد الجهاز الإداري للدولة، ولم تقتصر الشكوى على المجتمع التجاري في مصر، بل أمتد ليشمل المصدرين من دول حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى ومعظم الدول التي ترد منها البضائع.**

**إن الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي في مطلع عام 2002 والتي قام على أساسها مشروع التطوير والإصلاح الجمركي في مصر، تضمنت تشخيصاً واقعياً وحقيقياً للوضع في الجمارك المصرية، وكانت الصورة التي خرج بها وصورها بكل دقة هذا التقرير في حد ذاته وبما تضمنته من معوقات إدارية وفنية في الجمارك دافعاً لكل الجهات وعلى كل المستويات لبدء العمل في عملية تطوير حقيقية وجادة للجمارك المصرية، ورغم أن أي مهتم بالشئون الجمركية يستطيع من خلال التعرف على المشاكل التي أوردها التقرير أن يحدد تلك القضايا الجمركية الهامة التي تتطلب التناول وكذلك اتجاهات الإصلاح التي يحتاجها التغيير ويقوم بوضع إستراتيجية شاملة لتطوير الأداء الجمركي، إلا أن التحدي الحقيقي والذي كان يقف عقبة في طريق أي محاولات إصلاحية كان في (الإمكانيات) وهي (العذر التقليدي) المعتاد لكل من يريد أن يضع عقبات أمام أي مشروع للتطوير أو التغيير، إلا أن الجمارك في ذلك الوقت لم تقف مكتوفة الأيدي، وتتعلل بضعف الإمكانيات المتاحة والتي لا تكفي لتنفيذ عملية التطوير، ولم يحدث كما كان البعض يظن أو يريد أن يتم شراء بعض أجهزة حاسب آلي لتحل محل تلك التي تقادمت ويُكتفي بهذا الإحلال على أنه التطوير المطلوب.**

**لقد كانت قضية التحديث والتطوير الجمركي في مصر هي أهم القضايا الاقتصادية المعاصرة والتي أسفرت عن تجربة مصرية فريدة في تطوير الأداء الجمركي كانت بمثابة ملحمة حقيقية تحققت فيها الكثير من الإنجازات والنجاحات التي لم تكن لتتحقق بالإمكانيات ولا بالأجهزة ولكنها تحققت بالبشر.**

**نعم كانت قضية {رجل الجمارك} هي أهم قضايا التطوير الجمركي حيث كان هو الأساس والعامل الأوحد الذي عليه وبه نجحت تجربة تطوير الجمارك المصرية،تحمس الجميع لعملية التطوير التي لا يمكن أن ننسبها لشخص أو مجموعة أشخاص، بل للجميع، القيادات ومديري المستوي الأوسط بل لا أكون مبالغاً إذا قلت أن رجال الجمارك حديثي التعيين كان لهم دور هام ورائع في تطوير العمل الجمركي، إن نجاح التطوير في الجمارك المصرية هو وسام على صدر كل رجل من رجال الجمارك.**

**لقد قام البنك الدولي بإرسال بعثة رسمية عالية المستوي إلي مصر لإعداد دراسة واقعية عن ما تم في الجمارك المصرية، وقامت البعثة على مدار أسبوع كامل بعقد لقاءات مع العاملين والمتعاملين في كافة القطاعات والمحافظات،ثم كتبت تقريرها عن هذه الملحمة المصرية للتطوير الجمركي واصفة إياه بأنه كيان حقيقي على أرض الواقع وليس مجموعة من الشعارات أو اللافتات البراقة كما يحدث في عدد من البلدان التي قامت بعمليات تطوير، بل تضمن التقرير فقرة هي بمثابة وسام على صدر الجمركيين المصرين على إختلاف مستوياتهم : {إن الجمارك المصرية لا تسعي لتطوير العمل الجمركي ليكون من الكيانات الجمركية الحديثة فقط، بل تريد أن تكون على قمة التصنيف العالمي في عمليات التطوير وأن تبقي على هذه القمة}.**

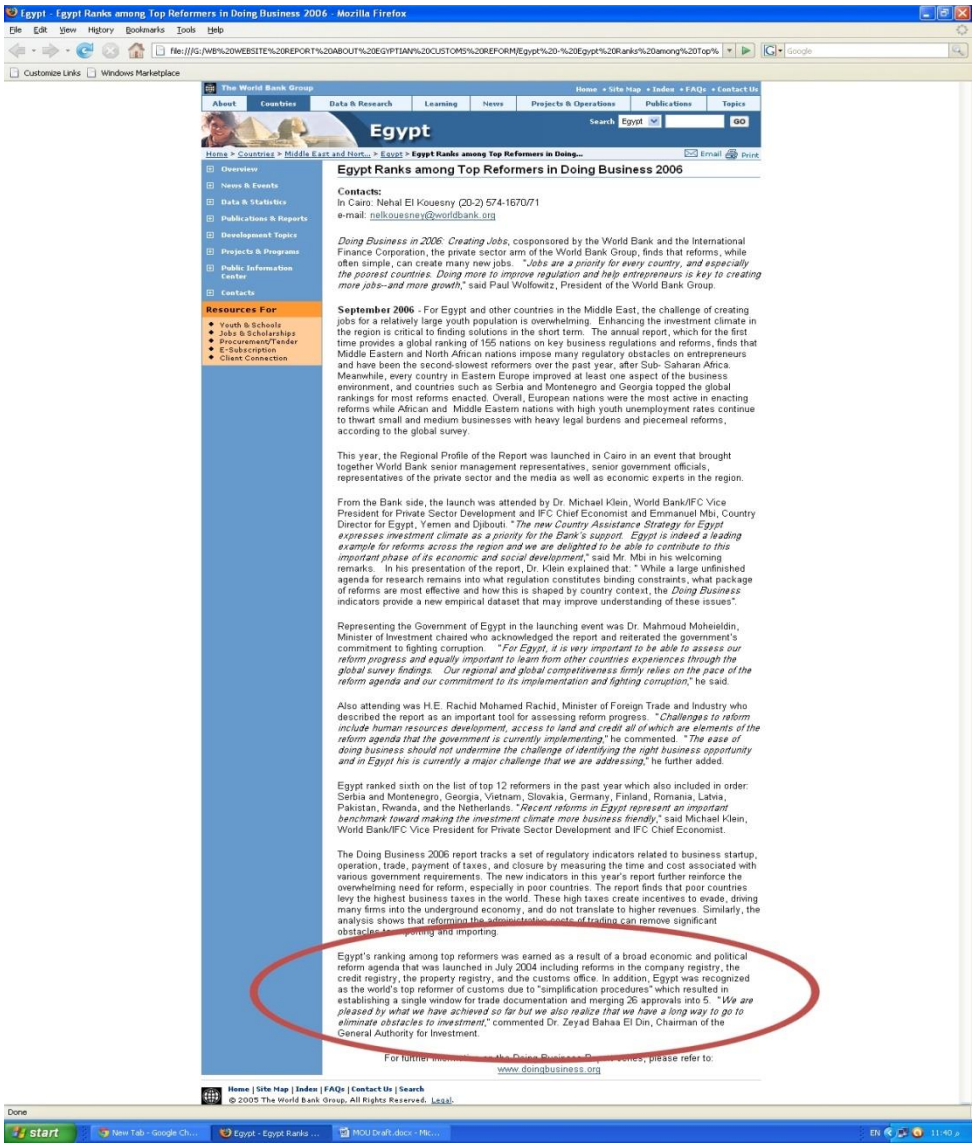


وهو ما حدث بالفعل بعد شهور قليلة من هذا التقرير حيث نشر موقع البنك الدولي على الإنترنت مقالاً جديداً عن تطوير الإدارة الجمركية في مصر واصفاً التجربة المصرية بأنها الأولي على العالم لما نتج عنها من إيجابيات رغم أن الميكنة والنظام الآلي لم يكن قد تم تحديث أي من مكوناته بعد.

لقد نجحت عملية تطوير الجمارك المصرية في التعامل مع قضية صعبة هي العنصر البشري, حيث كان نخبة من هؤلاء البشر هم الذي قاموا بدراسة التشريعات وحددوا التعديلات المطلوبة بل ووضعوا مسودة التعديلات بأنفسهم ثم قاموا بصياغة اللائحة التنفيذية التي صدرت بعد ذلك ونخبة منهم هم من وضع دليلاً جديداً للإجراءات

الجمركية المطورة والمبسطة ووضعوا نظاماً جديداً للإفراج عن البضائع "الإفراج المسبق" وحددوا إجراءات تنفيذه.

ونخبة من رجال الجمارك هم من وضع برنامج التدريب وبناء القدرة الشامل الذي تم تنفيذه عبر عامي 2005 , 2006 والذي لم يحدث له مثيلاً على مر التاريخ الجمركي المصري ، حيث تم تدريب ما يزيد عن 4800 من العاملين بالجمارك على كافة المستويات وفي جميع التخصصات..

ونخبة من هؤلاء الرجال هم من أعد ونفذ ورش العمل التي كانت العلامة المضيئة في عملية تطوير الجمارك المصرية والتي كانت الأداة الرئيسية التي استخدمناها في تحويل مقاومة التغيير إلي قوة داعمة للتغيير، ورش العمل التي لم تقتصر كالعادة على المدن الكبرى (القاهرة والإسكندرية)، بل تجاوزت هذه الحدود لتشمل أغلب المدن التي بها إدارات جمركية وضمت مجموعات من العاملين من مختلف المستويات.

رجال الجمارك الذين تواصلوا بحق وصدق وواقعية مع رجال المجتمع التجاري لخلق شراكة حقيقية وأخذوا بيد رجال المجتمع التجاري في كل المجالات مما دفع بدرجة الوعي لدي المتعاملين إلي أعلي درجة لم تبلغها من قبل،بل لا تتوافر لدي العديد من الإدارات المتقدمة في العالم.

لقد نجحت تجربة التطوير والإصلاح الجمركي في مصر بسبب اقتناع قيادات الجمارك بأن هذه هي الفرصة الحقيقية التي من خلالها سيتم تطوير العمل الجمركي ومن ثم تم تخصيص كل الوقت لإدارة العمل ومتابعة الجهود على كافة الأصعدة والمستويات لضمان بقاء كافة الجهود على مساراتها الصحيحة وتلاقي الجميع على تحقيق التطوير وإحداث التغيير، بل إن هذه القيادات تابعت كل كبيرة وصغيرة من تفاصيل خطة العمل ووضعت على رأس أولوياتها أي أمر يتعلق بموضوع التطوير والإصلاح الجمركي.

ونجحت تجربة التطوير والإصلاح الجمركي في مصر بسبب الإيمان القوي لدي العاملين في المستويات الوسطي والدنيا بهذه الفرصة الحقيقية لإحداث طفرة رائعة في

**العمل الجمركي بعدما تولد شعور عام لدي الجميع بملكية مشروع التطوير والإصلاح الجمركي وساد إحساس حقيقي بأن عملية التطوير هي مسئولية عامة لكل العاملين، بل لا نبالغ إذا قلنا أن وجود قاعدة شعبية تدعم عملية التطوير هو أهم عوامل النجاح وأهم أسبابه حيث تبدلت القوي من مقاومة التغيير إلي دعمه وإحداثه، ومن الرغبة في بقاء الحال على ما هو عليه إلي إجراء تغيير جذري في كل مناحي العمل وتفاصيله لبلوغ المستويات المثلي من العمل الجمركي وتحديثه بما يواكب التقدم الواجب الأخذ به في الألفية الثالثة.**

**ولما قد أجمع كافة المراقبين الاقتصاديين والمهتمين بشئون التجارة الدولية أن قضية {دور الجمارك في تسهيل التجارة الدولية} تعتبر من أخطر القضايا الجمركية المعاصرة في الألفية الثالثة لأن هذه القضية تتعلق بآليات التجارة العالمية التي تمر من بوابة رئيسية هي الجمارك، وأن سهولة المرور من هذه البوابة هي الضمانة الأساسية لعمليات التجارة الدولية لكي تنطلق بسرعة ودون معوقات وهذا ما أكده البنك الدولي في كل الدراسات العديدة التي أعدها لتطوير الإدارة الجمركية في عدد كبير من الدول وأيضاً في الكتب المتعددة التي صدرت عن البنك الدولي ومنها "دليل تطوير الجمارك" للكاتبان (لوك دي وولف وخوزيه سوكول) وكتاب "مبادرات تطوير الجمارك" لنفس الكاتبان السابقان، لذلك فإننا سارعنا بإخراج هذا الإصدار ليكون بمثابة مبادرة مصرية هي الأولي باللغة العربية للتفاعل مع هذا التوجه الدولي وتقديم دليل إرشادي لكل الإدارات الجمركية في المنطقة العربية عند تعاملها مع القضايا الجمركية المعاصرة من منظور التطوير والتغيير الجمركي سواء التي ترغب في بدء تجربة تطوير وتحديث شاملة، أو تلك التي قامت بالتطوير وترغب في توثيق ما تم من عمل بناء على معايير دولية تتبناها وتقرها منظمة الجمارك العالمية.**

**إن هذا الكتاب يتضمن معارف مالية واقتصادية وتجارية متعددة، ويتضمن ورقة عمل شاملة لكيفية تعامل الإدارة الجمركية مع القضايا المعاصرة للعمل الجمركي والتي تسهم في تطوير أي إدارة جمركية، حيث توضح ورقة العمل هذه محاور خمسة لتطوير العمل**

**في أي منظمة حكومية وليست بالضرورة جمركية، ثم يتضمن أيضاً تلك الآليات التي يمكن للجمارك استخدامها وهي تتطور وتتغير إلي الأفضل وتسعي لتقديم أرقي مستوي خدمة للمجتمع التجاري والتي تمثل أساساً المهمة الأساسية للإدارة الجمركية، ونحن نضعه بين يدي القارئ ليكون معبراً عن "حدوتة التطوير المصرية للجمارك" ومنهجاً للتطوير لمن يريد أن يستنير به ويسترشد بهذه التجربة الناجحة ودليلاً للتعامل نوفره لأعضاء المجتمع التجاري ليكونوا على علم تام ودراية كاملة بما آلت إليه الجمارك في الوقت الحاضر من حداثة وتقدم.**

**وعلى المستوى الشخصي، فكم من الفخر نشعر به كمصريين وكرجال جمارك أن كافة الأنشطة التي تمت في مجالات التطوير على مختلف أنواعها وأنشطتها تمت بأيدي مصرية وبفكر مصري ومن خلال أبناء الجمارك الذي الذين حملوا على عاتقهم المسئولية وقبلوا التحدي بل وقادوا هؤلاء الخبراء الأجانب الذين أبتعثتهم الجهات المانحة ليكونوا قادة التطوير فأصبحوا أحد معاول التطوير وتركوا القيادة لأبناء الجمارك المصريين، هذا الجيل من الرجال الذين تشابهوا مع اختلاف الزمن مع جيل التحدي العظيم، جيل أكتوبر.**

**وغاية ما نأمل من وراء هذا الكتاب أن يساعد شخص ما على أن يقوم بتطوير عمله أو إدارته أو منظمته مستفيداً من هذه التجربة ومعتبراً هذا الكتاب دليلاً له في التعامل مع أي من تلك القضايا المعاصرة للعمل الجمركي التي قد يتعامل معها وهو بصدد عملية تطوير ذاته وأدائه.**

**والله سبحانه وتعالي نسأل التوفيق والسداد**

محمود محمد أبو العلا
رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات
مصلحة الجمارك المصرية

**منهجية الكتاب**

على خلاف ما نعرفه من الأشكال التقليدية للكتب التي تحوي الموضوعات البحثية والمعرفية عن التجارة الخارجية والاقتصاد وغيرها من المعارف والعلوم التخصصية، والتي تتضمن أبواباً وفصولاً منفردة لكل موضوع ولكل مجموعة من المعارف يجمع بينها رباط النوعية أو الموضوعية أو ما شابه ذلك من معايير..

ونظراً لأن هذا الكتاب يتناول عدد غير قليل من القضايا الجمركية المعاصرة التي يمكن تقسيمها إلى عدد من القضايا الرئيسية وفقاً للتشابه الموضوعي بينها ، فقد رأينا أن يتم إخراج هذا الكتاب على نحو مخالف للشكل التقليدي ، وبحيث يكون هذا التقديم المنهجي في المقدمة يعقبه تسلسل القضايا في ترتيب تتابعي وفقاً للتقسيم النوعي..

ولذلك نبدأ بالقضية الكبرى الأولى {التحول الإستراتيجي للعمل الجمركي في الألفية الثالثة} تلك القضية التي ينتج عنها قضايا فرعية من ذات النوع ، فالتحول الإستراتيجي له مبرر منطقي هو توجه منظمة التجارة العالمية إلى {تسهيل التجارة العالمية} وهذه هي القضية الأولى ، ومن ثم فهناك ضرورة لقيام الإدارات الجمركية بواجبها في عملية تسهيل التجارة المنشودة، وهو ما نتناوله بالتفصيل من منظور (مبرر التحول الإستراتيجي) من كل الجوانب لكي تكون مبادرة تسهيل التجارة الدولية واضحة بكل تفاصيلها للمهتمين بقضايا الجمارك المعاصرة، ولكي يتم هذا التحول، لابد أن يكون هناك إتفاق في البداية على تلك الأهداف والصياغات اللفظية التي سوف تكون بمثابة خارطة طريق للعمل الجمركي والتي تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية وتصميم الهيكل التنظيمي الجديد الذي يحقق هذه الأهداف، وهذه هي القضية الثانية{ قضية الأهداف الإستراتيجية}أو ما نطلق عليه مرحلة (الصياغة) ، ثم تأتي القضية الثالثة {قضية إعادة الهيكلة} كمرحلة ثالثة تستوجب إجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية بحيث يتضمن الهيكل الجديد تلك الوظائف والأنشطة التي تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الجديدة، بينما تكون القضية الرابعة بمثابة توضيح لـ(منهجية العمل) حيث نتناول {النزاهة والشفافية} في إطار ممنهج يوضح مزايا التعامل الجمركي مع العملاء ومع العاملين علي حد سواء من خلال النزاهة والشفافية والمصداقية، قبل أن نختتم هذه القضية الرئيسية بآخر القضايا الفرعية والتي تتناول (قياس الأداء الجمركي) كأحد الوظائف الهامة للإدارة والتي يغفل عنها جمهور كبير من مدراء العمل

في الدول العربية والدول النامية ، وقياس الأداء يعتبر أحد الأدوات الهامة لتقييم العمل ومعرفة مستوي النجاح في تحقيق الأهداف ، وهو ما يغيب بالفعل عن الكثير من الوحدات الإدارية بالدولة ..

بعد أن تم الإتفاق علي أن تتحول الجمارك إستراتيجياً إلى عملية تسهيل التجارة كمبرر لوضع أهداف إستراتيجية جديدة لها تتفق وتتوافق مع هذا الإتجاه الجديد للعمل الجمركي، ومن ثم أستوجب الأمر تصميم هيكل تنظيمي جديد للجمارك يتضمن الوظائف الجديدة التي يجب على الجمارك أن تقوم بها من أجل تحقيق هذه الأهداف، وبعد أن تم الإتفاق على أن تكون النزاهة والشفافية هي المنهجية الجديدة التي ستتم من خلالها كافة أنشطة العمل الجمركي، وبعد أن تم الإتفاق على تلك المعايير والمقاييس التي سيتم تقييم العمل الجمركي عن طريقها، يمكننا الآن أن نبدأ على الفور خطة تطوير الجمارك، وبالتالي تكون القضية الرئيسية التالية هي (قضية التطوير والتحديث الجمركي) وهي تمثل لجميع الإدارات الجمركية ما يشبه موضوع الساعة، حيث يجب أن تطور الجمارك ذاتها بكل ما يتاح لها من وسائل وأساليب، والإدارة التي لا تتطور ، تتقهقر.. لابد من وضع خطة شاملة لتطوير الجمارك، تلك الخطة التي من خلالها سيتم التغيير على أرض الواقع، وسوف تحدث مقاومة لهذا التغيير ويرفض الكثير ون القيام به، ولكن في النهاية تنتصر الإدارة الواعية التي تعلم علم اليقين كيف تواجه تلك القوي التي تقاوم التغيير وتمنع التقدم ، و على هذه الإدارة أن تتعامل معها من خلال محاور التطوير الأساسية التي تتضمنها خطة تطوير الإدارة الجمركية .

من البديهي، أننا إذا ما قمنا بإتباع كل ما سبق، فستكون الإدارة الجمركية قد أحدثت تغييراً جذرياً في التشريعات والإجراءات الجمركية ، واستحدثت أنظمة جديدة للإفراج ووظائف أخري للعمل، وقامت بإعادة توزيع العمالة وتدريبها وتنمية قدراتها لكي تتواكب مع متطلبات المرحلة الجديدة التي تقوم خلالها بتسهيل التجارة الدولية، وهنا سوف يرى أي متابع للأداء الجمركي والعمل الجمركي في هذه الإدارة المتطورة.. عدداً من الوظائف التي يتضمنها الهيكل التنظيمي الجديد وتتضمنها العملية الإدارية الجمركية، نسميها هنا بالوظائف الجمركية الحديثة، والتي تعتبر إضافة إلى العملية الجمركية، بعض هذه الوظائف قد يكون بمثابة تطوير لعمل تقليدي تعرفه الجمارك من

**قبل مثل المراجعة المحاسبية اللاحقة ، والبعض الآخر يعتبر لا علاقة له من قريب أو بعيد بالأداء الجمركي التقليدي ، مثل الكشف بالأشعة ، والخدمات الجمركية على الإنترنت..**

**لذلك سوف نستعرض بعد قضية تطوير الجمارك ما نسميه بـ(قضية الوظائف الحديثة) والتي تشمل قضايا التقييم الجمركي، والمراجعة اللاحقة، وإدارة المخاطر، والإفراج المسبق، والاستعلام المسبق، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والسداد الآجل للرسوم الجمركية وخدمة كبار العملاء.. وهذه هي أغلب الوظائف الحديثة التي تميز الإدارة الجمركية التي إنتهجت منهجية جديدة تدعم تسهيل التجارة العالمية وتتوافق معها في كل نواحي ومواقع العمل..**

**إن القضية الأخيرة التي سوف نتناولها في ختام هذا الكتاب، ستكون قضية التكنولوجيا ، وكيف تضيف إلى العمل الجمركي الحديث من خلال قضايا نواتج التكنولوجيا ، فقضايا النافذة الواحدة والربط الشبكي والخدمات الجمركية على الإنترنت وقواعد البيانات وأجهزة الكشف بالأشعة تمثل تلك النوعية من القضايا التي لها علاقة مباشرة بالعمل الجمركي الحديث بل هي في ذاتها من أهم قضايا الجمارك المعاصرة.**

**منذ بدء التاريخ .. وعند الظهور الأول للإنسان علي كوكب الأرض ، أقتصر النشاط الإنساني على الصيد والقنص حيث أنه كان المصدر الوحيد للحصول على الغذاء ، ولم يكن الإنسان قد عرف الزراعة بعد أو التجارة أو أي من الأنشطة الاقتصادية، ويقول وليام شكسبير في تصوره عن الحياة الأولى للإنسان على ظهر الأرض .. أن الإنسان خلال رحلة بحثه عن الغذاء كان عليه أن يقاتل الوحوش والحيوانات وغيرها مما يصلح للطعام ، وكان عليه أن يستعين فقط بقوته الجسدية وبعض أدوات الصيد التي تصنعها المرأة في ذلك الزمان البعيد من أغصان الأشجار وقطع الحجارة ، وبدا ذلك كنشاط أساسي للرجل ، ولم يكن يخرج من معاركه مع الوحوش أثناء الصيد دائماً منتصراً، بل كان في بعض الأحيان يخسر في المعركة فيموت الرجل وتصبح الأسرة بلا عائل وتلجأ إلى رجل آخر لتحيا من كدّه وصيده ، أو أن يصاب الرجل بجروح أو إصابات تعجزه عن العمل ويصبح غير قادر على اكتساب غذائه وغذاء أسرته التي تعتمد عليه في كل شئ ، فلجأ الإنسان الذي كرمه الله تعالي بنعمة العقل إلي ابتكار طرق أخري لاكتساب العيش والحصول علي الرزق والطعام، فبدأ يصنع رسومات علي الأحجار وخشب الأشجار يصور فيها بطولات أولئك الرجال الذي لا يزالون علي قوتهم،وعندما يقدم هذه الرسومات للرجل القوي الذي يري نفسه في اللوحة ، يحصل الفنان الجديد علي الطعام منه مقابل هذا، ولجأ مصاب آخر إلي كتابة الشعر، وثالث إلي التمثيل الحركي .. وتعددت**

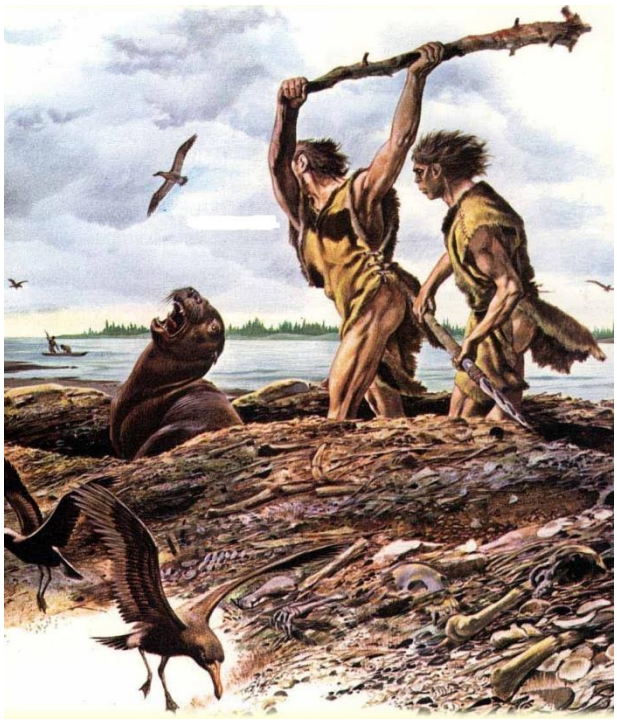

**تلك الوظائف التي خرجت من طاقة الإبداع الإنساني...فعرف البشر عن طريق هذا الشعر والفلسفة والفن والنحت وغيرها من الفنون التي مارسها هؤلاء الذين أقعدتهم الإصابات عن الكسب، فابتدعوا تلك الفنون كوسيلة للحصول على جزء من غنائم الرجال الذين استمروا في عمل الصيد والقنص..تلك كانت نشأة الشعر والفلسفة والفنون بأنواعها من وجهة نظر شكسبير ، وهي تصورات منطقية يمكن أن تمثل ما حدث علي أرض الواقع منذ آلاف السنين..**

**بيّد أنه لم يكن كل من وقع أسير العجز عن مقاتلة الوحوش يستطيع أن يقوم بعمل فني من هذه الأعمال والفنون الجديدة المبتكرة، فهناك من لم يكن من تلك المواهب شئ، فلجأ هؤلاء إلي الأعمال الوسيطة، فقاموا بخدمات الحراسة والنظافة للقادرين ، وقاموا بقطع الأحجار والأخشاب للفنانين وظهر في عالم البشر نوع جديد من الأعمال اختلفت في كل شئ عن تلك البدايات التقليدية للإنسان والتي كانت فقط " قتال الوحوش"..**

**أما كيف عرف الإنسان مهنة العمل الجمركي؟؟**

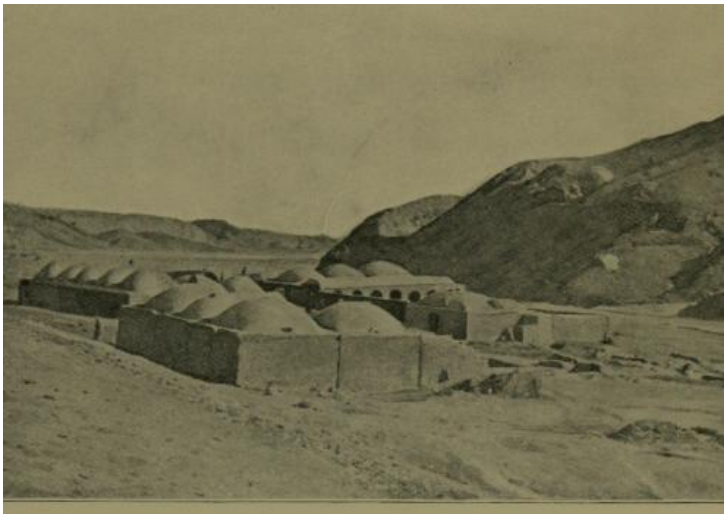

THE CUSTOMS STATION OF KOH-I-MALEK-SIAH ON THE PERSIAN FRONTIER

**نعتقد أنه بهذه الظنون والتطورات ، بدأ المجتمع البشري في النمو والتقدم ، وتعددت طرق كسب العيش والحصول علي الغذاء، ولكن في نفس الوقت ظهرت أيضاً سلبيات القوة والسلطة، فتملك الغرور والتكبر بعض الرجال الذين أصبح لديهم جيش جرار من أولئك الذين يقدمون لهم الخدمات، وبدأ المجتمع الإنساني يعرف "الزعامات" وظهر الزعيم والسيد والأمير.. وبدأ الطغيان والظلم .. وغضب هذا السيد علي بعض الإتباع .. فعذب .. وقتل .. ثم لجأ إلي ( النفي والإقصاء) فخرج بعض التابعين من حدود المجتمع البدائي إلي أماكن بعيدة عنه ، وهناك بحثوا عن الطعام فوجدوه في بعض الأشجار .. ثمار فاكهة لم يعرفها الإنسان من قبل، بعضهم حمل من هذه الثمار وعاد إلي سيد القبيلة، ليسترضيه بها، عرف الإنسان تعدد الطعام، وتنوعه.. وبدأت عمليات المقايضة.. وبدأ الإنسان يعرف التجارة وحمل البضائع من مكان إلي آخر .. وظهرت القوافل التجارية في حياة البشر ليعمل بالتجارة جيل جديد من بني الإنسان...**

**وعن العمل الجمركي ..فقد كانت البداية – كما أعتقد من وجهة نظر شخصية – تتمثل في تلك المجموعات من قطاع الطرق التي كانت تعترض طرق التجارة وتقوم بالهجوم على القوافل التجارية وتقوم بأسر الرجال وسلب الغنائم، ولكي تقوم تلك المجموعات والعصابات بعملها بنجاح كانت تتمركز في نقاط جغرافية إستراتيجية تتيح لهم غلق الطريق على القوافل من ناحية، والسيطرة علي المكان بالكامل وتأمين أنفسهم من ناحية أخرى، ومع إنتشار هذا النشاط الغير قانوني وإزدياد حصيلة السلب، بدأ هؤلاء الرجال في تطوير طريقة عملهم بفرض إتاوة على القافلة دون أن يأخذوها لما تسبب لهم من مشاكل في عملية تصريف البضائع وإعادة عرضها للبيع في أماكن غير**

مأهولة كتلك التي يعيشون بها، ولتحديد الإتاوة الواجب الحصول عليها كان ينبغي عليهم تحديد قيمة القافلة لكي تؤخذ الإتاوة كنسبة منها سواء كانت الربع أو النصف أو ما شابه ذلك، وبالتالي بدأت العصابات وقطاع الطرق في تزويد مجموعاتهم بخبراء في تحديد قيمة البضائع حتى يتم تحصيل نسب واقعية على القوافل .. ثم تطور الأمر بعد ذلك حين ظهرت الإمارات والدول والمقاطعات وقيام الحكام والفرسان والولاة باستخدام رجال العصابات ومجموعات قطاع الطرق التي تحدثنا عنها كأحد وسائل تأمين الحدود ،وحماية الحكم والملك وجمع المال اللازم لإدارة شئون الإمارة ، وسميت الإتاوة بعد ذلك بالمكوس والتي يتم تحصيلها على القوافل التجارية الداخلة والخارجة من الإمارة ثم تطور الأمر بتعدد النسب التي يتم تحصيلها من الإمارات المجاورة وتطبيق بعض المعاملة التفضيلية والمتميزة للبعض ومعاملة متشددة للبعض الآخر ، لقد عرفت الدولة المصرية القديمة العمل الجمركي ، حيث نجد الكتابات الفرعونية على المعابد تشرح تلك الوظيفة ونسب الرسوم التي كان يتم تحصيلها ، وتوضح طرق تحديد القيمة وأساليب تحصيل الضريبة الجمركية وغيرها من الوظائف الجمركية التي عرفها المصري القديم قبل أن يدرك العالم كله في ذلك الوقت أي شئ عن هذا العمل ..

وحين ظهر الإسلام بدأ الخلفاء الراشدون في تطبيق نسبة العشور والتي بموجبها يتم تحصيل العشر كضريبة جمركية على القوافل ، وربع العشر على أهل البلاد التي بينها وبين الدولة الإسلامية معاهدة وهكذا. بل إن الفاروق عمر بن الخطاب طبق الإعفاءات الجمركية حين سمح لمن يقوم بجلب بضائع وأشياء لاستخدامه الخاص والعائلي بالإعفاء من سداد المكوس والضرائب المفروضة على التجارة ..

**على أن العمل الجمركي بدأ ظهوره على خريطة العالم الحديث بدءاً من عام 1643 م حين بدأ الإنجليز في تحديد عدد من رجال الدولة لتنظيم أمور التجارة على الحدود وظهرت أول تعريفة جمركية تتضمن عدد من البضائع والسلع شائعة التداول بين التجار وفئة الضريبة التي يتم تحصيلها عن كل فئة ، ثم بدأت محاولات وضع تعريفة جمركية بين دول العالم في مطلع القرن العشرين وبالتحديد في العشرينيات من القرن الماضي ، حينما بدأت فرنسا في وضع جدول يتضمن البضائع مرتبة بترتيب كودي تم وضعه خصيصاً للعمل الجمركي وتحصيل الضرائب على البضائع محل التجارة الدولية..**

**ويعتبر القرن العشرين هو البداية الحقيقية للعمل الجمركي بشكله الحالي وبكل تلك الوظائف التي تعارف عليها البشر، حيث ظهرت التعريفة الجمركية في بدايات القرن العشرين (تقريباً عام 1920) في فرنسا في صورة جداول أولية للبضائع محل التجارة الدولية ، وتطور الأمر حتي تم وضع النظام المنسق وتوقيع إتفاقية بهذا الاسم عام 1988، وفي مجال التقييم الجمركي بدأت دول العالم عام 1953 توحد طرق التقييم بإتباع ما عُرف بتعريف بروكسل للقيمة الجمركية ، ثم تطور الأمر حتي توحدت هذه الدول تحت تعريف منظمة التجارة العالمية، وفي مجال الإجراءات الجمركية بلغ الأمر نهايته بتوقيع إتفاقية تسهيل وتيسير الإجراءات الجمركية( كيوتو) ..**

**وتم إنشاء مجلس التعاون الجمركي** ( Customs Cooperation Consul ) **عام** 1953 **والذي تحول إلي منظمة الجمارك العالمية** (World Customs organization) **فأصبحت الإدارات الجمركية في العالم كله تنتهج تلك المنهجيات وتتبع تلك الطرق وتستخدم تلك الأدوات والآليات التي تضعها المنظمة الدولية لتوحيد وتنسيق الأداء الجمركي في العالم بأسره..**

# القضية الرئيسية الأولي

# التحول الإستراتيجي للعمل الجمركي

## القضية الأولي
## تسهيل التجـــارة الدولية
## أهم القضايا المعاصرة للعمل الجمركي

**لعل قضية تسهيل التجارة العالمية تكون هي أهم القضايا الجمركية المعاصرة على الإطلاق، لأنها تمثل المبرر القوي للتحول الإستراتيجي للجمارك، وهي قضية قديمة وليست وليدة هذه الأيام تعود بداياتها إلي تلك المحاولات الحقيقية الجادة التي بدأ العالم بأسره القيام بها منذ نهاية الحرب العالمية الأولي، ولكنها محاولات اتسمت جميعها بالفشل وعدم التوفيق، وبنهاية الحرب العالمية الثانية، ودخول دول العالم مرحلة البناء المؤسسي للعالم الجديد بعد الحرب بدأت مرة أخري في محاولة جادة لتجنب ويلات أي حروب أخري، فقامت الأمم المتحدة في عام 1945 بالدعوة لعقد مؤتمر للتجارة والعمل لكي يتم وضع آليات مستقرة ونظم دولية متفق عليها للتجارة بين دول العالم، بما يضمن تفعيل حقيقي لمبدأ تسهيل وتيسير التجارة الدولية، وبانتهاء فعاليات المؤتمر في أكتوبر 1947 والإتفاق على ملف أول يتضمن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1947، وملف آخر لا يقل أهمية هو إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وقد تعرقلت تلك الجهود المبكرة بسبب اصطدام أحكام كلا الإتفاقين مع المبادئ الرأسمالية التي يقوم عليها النظام الأمريكي والذي بسببه رفض الكونجرس الأمريكي كلا الإتفاقين لتعارضهما في الكثير من النصوص والأحكام مع مبادئ الرأسمالية، وطالب بالعودة لمائدة المفاوضات،**

**إن المعارضة الكبيرة التي واجهتها هذه الإتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية من الكونجرس الأمريكي بحجة أن هذه المنظمة تسمح للحكومات بالتدخل المباشر في حركة التجارة الدولية، وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية الرأسمالية أو اقتصاديات السوق الحر الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، كان يدعمها أمر آخر هام جداً وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر أقل الدول تضرراً من الحرب العالمية الثانية، بل إن الأوساط الاقتصادية والتجارية تشير إلى أن الناتج القومي الأمريكي في ذلك الوقت كان يعادل ضعف الناتج العالمي كله .. لذلك كان اعتراض الكونجرس الأمريكي في ذلك الوقت على ميثاق هافانا يبدو اعتراضاً منطقياً من وجهة نظر اللغة الاقتصادية الأمريكية .. إلا أن العديد من الدول الصناعية في العالم آنذاك أولت هذا الميثاق اهتماماً كبيراً.. خاصةً فيما يتعلق بإجراءات تحرير التجارة العالمية، وسعت دول العالم آنذاك إلى استكمال مفاوضاتها التجارية بعد ميثاق هافانا مباشرة، وعقدت عدة جولات للمفاوضات التجارية على ثلاث مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى عقب الاعتراض الأمريكي مباشرة عام 1947 وامتدت لعدد من الجولات التجارية انتهت عام 1961،..**

**وقد اتسمت جولات المرحلة الأولي هذه بالتركيز على تحقيق تخفيضات في التعريفات الجمركية بين الدول المشاركة خاصة السلع والبضائع التي تدخل في التجارة بينها، ثم بدأت في عام 1964 المرحلة الثانية وامتدت حتى عام 1982، حيث شهدت هذه المرحلة ظهور المجموعة الأوروبية والتي سعت إلى تكوين وحدة اقتصادية وتكامل سياسي بين الدول الأعضاء، وكانت هذه المجموعة قد أُنشئت في الخمسينيات من القرن العشرين واتخذت بروكسل مقرًا لها ، وقد طورت المجموعة نظمها الإدارية وتخطت كثيرًا من العراقيل حتى تكللت جهودها بقيام الاتحاد الأوروبي، لقد شهدت المفاوضات في هذه المرحلة جولتين فقط هما جولة كيندي وجولة طوكيو ، وهما على**

**الصعيد العام للجولات تعتبرا أهم جولات المفاوضات التجارية جميعها، فجولة كيندي كانت الجولة السادسة وسُميت بذلك الاسم لأن الرئيس الأمريكي هو الذي دعا لعقدها من خلال رسالته التي وجهها إلى الكونجرس عام 1962 ووافق الكونجرس بناء على هذه الرسالة على تفويض الرئيس الأمريكي في سلطة إجراء المفاوضات التجارية لتوسيع ودعم التجارة الخارجية ، وبموجب هذا تم منح الرئيس صلاحيات خفض التعريفة الجمركية بنسبة تصل إلى 50 ٪ على جميع السلع والبضائع و قد أدى هذا إلى فتح باب المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية و شركائها التجاريين خاصةً المجموعة الأوروبية , وبالفعل بدأت الجولة في مايو عام 1964 في جنيف وانتهت في مدينة جوان في 1967، وشاركت فيها عدد 37 دولة، وتركزت المناقشات حول موضوعات التخفيضات في التعريفات الجمركية , و قد نجح ممثلو تلك الدول في التوصل إلى خفض التعريفة الجمركية على بضائع وسلع تدخل في التجارة الدولية بقيمة تم تقديرها في ذلك الوقت بحوالي 40مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 80 ٪ من التجارة الدولية وكان متوسط الخفض التعريفي متقارباً بين الدول حيث قررت كل من بريطانيا واليابان متوسط قدره 30٪ بينما بلغ المتوسط في كندا 24 ٪، أما الجولة السابعة والتي سميت بجولة طوكيو فقد كانت بداية انطلاق حقيقية نحو تحرير التجارة العالمية حيث عُقدت في طوكيو وشارك فيها عدد 102دولة و كان الموضوع الأساسي كالعادة هو تخفيض التعريفة الجمركية على مزيد من البضائع والسلع، ولكن شهدت هذه الجولة للمرة الأولى تناول موضوع جديد هو القيود الغير الجمركية, حيث لاحظت الوفود أنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية قد تم تخفيضها إلا أن القيود الغير جمركية استمرت في التزايد مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت في عام 1982 وامتدت عبر جولة واحدة من المفاوضات هي جولة أوروجواي وهي الجولة الأخيرة قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية, و يمكن تقسيم هذه الجولة إلى مرحلتين، حيث بدأت الأولي عام 1986 وحتى عام 1990، و كانت أكثر**

**الجولات تعقيداً و تأزماً, و قد تأخرت أربع سنوات حيث كان من المقرر أن تنطلق في 1982 و لكنها لم تبدأ إلا في 20سبتمبر 1986, و تعد هذه الجولة أكثر طموحاً و أوسع نطاقاً من سابقاتها نظراً لامتدادها لقطاعات جديدة لم تكن مشمولة في جولات المحادثات السابقة, و قد جاءت هذه الدورة في ظروف اقتصادية حاسمة كما أنها سعت لرسم معالم القرن الواحد و العشرين, وكان الهدف من هذه الجولة تحقيق بعض الأهداف الأساسية التالية :**

- **تخفيض القيود الغير جمركية.**
- **تحرير تجارة الخدمات بالإضافة إلى التجارة السلعية.**
- **تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية.**

**وشهدت هذه الجولة مناقشات حادة جداً بين أعضاء الوفود، خاصة في موضوعات تجارة الخدمات والزراعة والملكية الفكرية, خاصة موضوع حماية الملكية الفكرية, حيث نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إدراج هذا الموضوع في المناقشات على مستوى الجات, و ذلك لأنها تعتبر المتضرر الرئيسي من غياب أي تنظيم دولي لحقوق الملكية الفكرية, و قد قدرت خسائرها بما يقرب من 70مليار دولار أمريكي نتيجة القيام بنسخ برامج الكمبيوتر أو تقليد الأدوية, حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد على أصحاب هذه الحقوق، ومن ناحية أخرى, فإن تخفيض القيود على الواردات من المنتجات الزراعية كانت غاية في الصعوبة لأن أغلب دول العالم تستخدم العديد من السياسات لدعم القطاع الزراعي بها, سواء كان ذلك في صورة دعم سعري, أو دعم للتصدير, أو حصص كمية على الواردات، الأمر الذي تسبب في تشوه هيكل أسعار تلك المنتجات, و لقد كان الإتحاد الأوروبي من أشد المعارضين لأي إلغاء للقيود على الواردات من المنتجات الزراعية, أو إلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين, و هكذا**

**انتهت الأربع سنوات الأولى من جولة أورجواي 1986 – 1990 دون التوصل إلى اتفاق يذكر، ومع بداية المفاوضات في جولة أوروجواي الثانية عام 1991، حدث نوع من التوافق والإتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول العديد من الموضوعات وخاصة الملكية الفكرية ودعم المنتجات الزراعية, بعد أن هددت أمريكا بفرض رسوم جمركية قدرها 200٪ على وارداتها من الإتحاد الأوروبي والتي تجاوز قيمتها 300مليون دولار أمريكي ، و لقد ساعد هذا التهديد على استئناف المفاوضات مرة أخرى في مجال الزراعة, و تم الإتفاق حول نقاط الخلاف الرئيسية فتعهد الإتحاد الأوروبي بتخفيض الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية لمنتجي البذور الزراعية بنسبة 37٪ من القيمة, و 21٪ من الكمية, على أن يكون هذا الخفض تدريجياً و في عام 1993 عقد وزراء التجارة لكل من الإتحاد الأوروبي و كذا اليابان و أمريكا اجتماعا تم الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المعلقة في جولة أورجواي و تم بالفعل حل هذه المشكلات ليتم توقيع الاتفاق النهائي في مراكش في المغرب في شكل وثيقة ختامية متضمنة نتائج جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتي عُرفت بـ ( بروتوكول مراكش ) وذلك في 14 إبريل 1994 بحضور ما يزيد عن 117 دولة من دول العالم .. وبموجب هذا البروتوكول تم إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد خمسين عاماً من إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليكتمل مثلث الاقتصاد العالمي والذي ينظم العلاقات التجارية بين دول العالم.. صندوق النقد الدولي .. البنك الدولي .. منظمة التجارة العالمية .**

**إن التحليل البسيط لهذه الأحداث التاريخية يوضح بجلاء أن العالم بأسره كان يسعى إلى تحقيق مستويات مرضية ومقبولة من الجميع من التيسير والتسهيل للتجارة العالمية من أجل رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول.. ومنذ الأول من يناير 1995 أصبحت منظمة التجارة العالمية الوريث الشرعي للجات (الإتفاقية العامة للتعريفات**

**والتجارة ) وبالتالي فهي المنظمة التي تقوم بإدارة ووضع نظم التجارة الدولية، وهي التي تقوم بتوجيه كافة الهيئات والجهات في مجال تطبيق الآليات التي تدعم نظم التجارة الدولية ، ولذلك أصبح الشغل الشاغل لهذه المنظمة هو تفعيل آليات واقعية لرفع معدلات التبادل التجاري بين دول العالم سواء الأعضاء في المنظمة أو التي لم تنضم بعد..**

**ومن أجل تحقيق ذلك والبدء فيه سريعاً ، بادرت المنظمة إلى الدعوة للمشاركة في مفاوضات تسهيل التجارة الدولية منذ بداية عام 1996 ، أي بعد ما يزيد قليلاً عن عام واحد من ميلادها، واستمرت هذه المفاوضات بين الدول الأعضاء على مدار عدة سنوات،**

**وقبل أن نتعرف على تلك الآليات والطرق التي اتبعتها منظمة التجارة العالمية لتفعيل حقيقي لمبادرة تسهيل وتيسير التجارة العالمية، نجد من الضروري التذكير بمحاور (تسهيل التجارة العالمية) بما يعني أن تسهيل التجارة وتيسيرها يمكن القيام به من خلال:**

1. **تطوير وتحديث البنية التحتية لشبكة النقل والمواصلات بصورة عامة.**
2. **تطوير وإصلاح الطرق التي تمر عليها التجارة.**
3. **تطوير وتحديث الموانى والمطارات والمنافذ الحدودية والمعابر التجارية.**

**وهذه المحاور تتناول في تفصيلها كافة الجهات والمنظمات والوحدات الإدارية الحكومية وغير الحكومية التي لها علاقة بالتجارة الدولية ، ونلاحظ أن المحاور الثلاث تبدأ بكلمة (تطوير) بما يوضح أننا بصدد وضع منهجيات لرفع وزيادة ما هو كائن إلى أقصى ما يمكن أن نصل إليه من معدلات للتجارة بين دول العالم..**

**إن تسهيل التجارة هو عملية أو مجموعة عمليات تهدف إلى ترشيد الأنظمة المطبقة على حركة التجارة الدولية،بمعني تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمستندات**

**المطلوبة لها والمقصود بإجراءات التجارة الدولية (الأنشطة، والعمليات، والإشتراطات التي ترتبط بالتحصيل، تقديم المستندات، والإتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية).**

**وهذا التعريف يغطي العديد من الموضوعات وعدد كبير من الأنشطة مثل: إجراءات الواردات والصادرات، إجراءات النقل، الدفع، التأمين وغيرها من الإجراءات المالية المتعلقة بمرونة عملية تدفق البضائع، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن البيئة التي تتم فيها المبادلات التجارية وبصفة خاصة ما يلي:-**

- **إنتظام البيئة والحاجة إلى تنسيق المعايير المطبقة بما يتفق والمعايير الدولية لتحقيق التعامل الأفضل مع الأسواق.**
- **الخفض المستمر في كافة عناصر التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية.**
- **إلغاء المعوقات التي تعوق الدفع والتأمين للبضائع موضوع التجارة ( مثل: قيود الحظر على تغيير العملات الأجنبية،التأمين بقيم محدودة للتسليم من الباب إلى الباب).**
- **إلغاء المعوقات والقيود أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للدخول في الأسواق الجديدة.**

**من هذا يتضح أننا نسعى من خلال إجراءات تسهيل التجارة إلي تحسين وتطوير النمو الاقتصادي للدول، وتحسين ظروف المنافسة للمنتجين بهذه الدول، وفي الوقت نفسه يكون لكل دولة الحق في حماية نفسها من الأنشطة التجارية غير المشروعة.**

**وهذا هو السبب الذي دفع منظمة التجارة العالمية إلى أن تطلب من كل دولة من الدول الأعضاء قائمة التخفيضات التعريفية والتي يستفيد منها كافة الدول ويترتب عنها بطريق مباشر زيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولي.**

**لقد بدأ استخدام مصطلح تيسير التجارة الدولية في أروقة منظمة التجارة العالمية منذ أضيفت مفاوضات " تسهيل التجارة " إلى أجندة منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 1996 لمواكبة سياسة الإصلاح الاقتصادي العالمي،حيث كان على جدول أعمال**

**المؤتمر الوزاري الأول الذي عقد في سنغافورة موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بنداً شملت {مشكلة الحقوق الاجتماعية، النمو الاقتصادي والتجاري، الفرص والتحديات التي تواجه دمج الاقتصاد، معايير العمالة المركزية المعروفة دولياً، مشكلة تهميش الدول الفقيرة، دور منظمة التجارة العالمية، الاتفاقات الإقليمية، القبول بالمنظمة، إتفاق تسوية المنازعات، تنفيذ اتفاقات المنظمة، القوانين والتشريعات، الدول النامية، الدول الفقيرة، المنسوجات والملابس، التجارة والبيئة، الخدمات والمفاوضات، إتفاق تكنولوجيا المعلومات والمواد الصيدلية، برنامج العمل وجدول الأعمال الداخلي، الاستثمار والمنافسة، الشفافية في المشتريات الحكومية، وأخيراً موضوعات تسهيل التجارة الدولية}.**

**إلا أنه لم يتم التعامل معها بصورة رسمية إلا عندما أتخذ المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية قراراً في شهر يوليو 2004 ببدء المفاوضات الخاصة بتيسير التجارة كأحد الوظائف الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.**

**وبالفعل بدأ المجلس العام للمنظمة عقد عدد من الاجتماعات لبحث كافة الآليات والسبل التي تؤدي إلى تيسير التجارة الدولية، وقد كان من اللافت للنظر أن الوفود التي اجتمعت لهذا الغرض ضم العديد منها ممثلين عن الإدارات الجمركية لهذه الدول من بين أعضائها وهو الأمر الذي ساهم إلى حد كبير في واقعية هذه المفاوضات ونجاحها في الوصول إلى آليات عملية يمكن من خلالها للإدارات الجمركية المساهمة بقدر كبير في عملية تيسير التجارة الدولية، ويتضمن ما يسمى بملف يوليو قرار المجلس العام للمنظمة ما يشير إلي أنه:**

**{بهدف تفعيل المساعدات الفنية وبناء القدرات وبهدف ضمان تضامن أكثر، فإن الدول الأعضاء بالمنظمة عليها دعوة الجهات الدولية المعنية مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والبنك الدولي بهدف تبني جهود متضامنة في هذا الشأن}**

**وهو ما يشير في لفظ صريح إلي دعوة الدول الغنية والجهات المانحة إلى تقديم كل المساعدة والدعم للدول النامية لتتمكن الإدارات الجمركية بها من تفعيل وتنفيذ آليات تيسير التجارة الدولية بها.**

**لقد كانت منظمة التجارة العالمية ذات رؤية مستقبلية واسعة حين دعت الإدارات الجمركية إلى المشاركة في تلك المفاوضات لأنها تعلم أن الجمارك هي نقطة الارتكاز التي تقوم عليها التجارة الدولية ، وأن تطوير العمل الجمركي، بل وتغيير الثقافة الجمركية التقليدية التي تقوم على الهاجس الأمني والمالي، هو المسار الوحيد الذي يمكن من خلاله أن تنجح عملية تسهيل التجارة العالمية..**

**محاور العمل في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية**:

**لقد وضعت المنظمة ثلاثة محاور أساسية تدور حولها المفاوضات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لتفعيل عملية تسهيل التجارة الدولية، وقد كانت المناقشات في بداية الأمر قاصرة على أعضاء الوفود بالمنظمة، وهم في الأصل من العاملين في مكاتب التمثيل التجاري والمفوضين من قبل وزارات التجارة في بلادهم، وليس من بينهم من لديه خبرة في مجال العمل الجمركي إلا القليل والقليل جداً، ولهذا فقد وجه رئيس المنظمة الدعوة إلي الدول الأعضاء لمشاركة ممثلي الإدارات الجمركية في هذه المفاوضات بعد عدد قليل من الاجتماعات التمهيدية التي أوضحت بجلاء أهمية وجود ومشاركة رجال الجمارك لأن جميع مسارات التفاوض تمر عبر الإدارات الجمركية وأن العمل الجمركي يعتبر رمانة الميزان لكافة آليات تسهيل التجارة العالمية.**

**إن المحاور الثلاثة الأساسية التي تم وضعها لتمر عليها مسارات التفاوض اقتصرت على ثلاث مواد من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1947وهم:**

1. **المادة الخامسة والخاصة بأحكام التعامل مع البضائع العابرة " الترانزيت."**
2. **المادة الثامنة التي تتعلق بالمصروفات والرسوم والمستندات المتعلقة بالتجارة الدولية.**

3. المادة العاشرة والمتعلقة بأحكام النشر والإعلان عن النظم والإجراءات والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية.

ونورد فيما يلي نصوص هذه المواد قبل أن نتناول كل منها بشيء من التفصيل فيما يتعلق بكيفية تطبيق أحكامها بطريقة تؤدي إلى تسهيل التجارة الدولية.

**المادة الخامسة**: **حرية النقل بالعبور** ( **الترانزيت** )

1. يعتبر عبور البضائع ( بما فيها الأمتعة الشخصية ) والمراكب ووسائل النقل الأخرى عبر أراضى أحد الأطراف المتعاقدة سواء نقلت من وحدة نقل إلى أخرى أو لم تنقل أو أودعت المستودعات أو لم تودع أو طرأ تغيير على وسيلة النقل أم لا،إذا كان هذا العبور هو جزء فقط من نقل كامل يبدأ وينتهي خارج حدود الطرف المتعاقد الذي جرى المرور عبر أراضيه,إن هـذا النوع من حركة النقل يطلق عليه في هذه المادة " عبور الترانزيت ".
2. يجب أن تكون هناك حرية النقل بالعبور (الترانزيت) عبر إقليم كل طرف متعاقد عن طريق مسالك الطرق الأكثر ملائمة للترانزيت الدولي وحركة النقل إلى أو من أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى، ويجب أن لا يكون هنالك أي تمييز على أساس علم المراكب أو مكان المنشأ أو المغـادرة أو الدخول أو الخروج أو الوجهة ( بلد المقصد ) أو على أي ظروف تتعلق بملكية البضائع أو المراكب أو وسائل النقل الأخرى.
3. يجوز لأي طرف متعاقد أن يطلب أن يكون مرور الترانزيت عبر أراضيه عن طريق جمرك الدخول الملائم عدا الحالات التي يتعذر فيها تطبيق القوانين والأحكام الجمركية،ففي هذه الحالة فإن حركة المرور القادم من أو القاصد أراضى الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن لا يخضع لأية إعاقات أو قيود لا لزوم لها ويجب أن يعفى من الرسوم الجمركية وجميع رسوم الترانزيت أو النفقات الأخرى المفروضة على

**الترانزيت ما عدا نفقات النقل أو النفقات الخاصة بالمصروفات الإدارية اللازمة لنظام الترانزيت أو لتكلفه الخدمات المقدمة لهذا النظام.**

4. **أن جميع النفقات والأنظمة المفروضة من قبل الأطراف المتعاقدة على حركة المرور بالترانزيت إلى أو من أقاليم الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن تكون معقولة وتأخذ في الإعتبار ظروف العبور.**
5. **فيما يتعلق بجميع النفقات والأنظمة والإجراءات الخاصة بالترانزيت فإن كل طرف متعاقد يجب أن يمنح لحركة المرور بالترانزيت إلى أو من أراضى أي طرف متعاقد معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي يمنحها لحركة المرور بالترانزيت إلى أو من أي بلد ثالث.**
6. **يجب على كل طرف متعاقد أن يمنح للمنتجات الواردة بالترانزيت عبر إقليم أي طرف متعاقد آخر معاملة لا تقل تفضيلاً عن تلك التي سوف تمنح لمثل هذه المنتجات التي تم نقلها من مكان منشأها إلى مقصدها دون المرور عبر أراضى طرف متعاقد أخر. ويكون أي طرف متعاقد حراً في الإبقاء على المتطلبات التي يقرر وجوب توافرها على الشحنات المباشرة والمعمول بها في تاريخ هذه الإتفاقية فيما يتعلق بأية بضائع تتعلق بمثل هذه الشحنات المباشرة التي يعتبر الشحن المباشر لها شرطاً أساسياً لشرعية دخول هذه البضائع بفئات تفضيلية للرسوم أو التي تكون لها علاقة بالطريقة التي يتبعها الطرف المتعاقد بخصوص القيمة لأغراض الرسوم.**
7. **أن نصوص هذه المادة يجب أن لا تطبق على عملية ترانزيت الطائرات،إنما تطبق على الترانزيت الجوى للبضائع ( بما في ذلك الأمتعة ).**

**لقد جرت المفاوضات بين الدول الأعضاء في سياق أحكام هذه المادة على الأسس التالية:**

- **الأحكام المتعلقة بالمصروفات والرسوم المرتبطة بالترانزيت**:

إعتماداً على مبدأ جوهري وأساسي هو أن تكون المصروفات التي يتم تحصيلها عن البضائع العابرة في أقل حد لها،وأن لا تتجاوز المستويات الدولية المعمول بها،وأن يكون الإعفاء من أي رسوم هو الأساس،بينما تحصيل القليل من الرسوم هو الإستثناء، إن عملية فرض رسوم على البضائع العابرة يعتبر من أكبر معوقات التجارة الدولية،وبالتالي لابد من أن تسير كافة الإدارات الجمركية على نهج الإعفاء الكامل للبضائع العابرة من أي رسوم وتحت أي مسمي، فبعض الدول تقوم بفرض رسوم مبالغ فيها مقابل سير وسائل النقل التي تقل البضائع الترانزيت عبر الطرق بها،وهو ما يعني فرض مستتر للرسوم على هذه البضائع،وهذا لا يعني منع الدول من تحصيل رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها لهذه البضائع عند عبورها بأراضيها،حيث تستطيع كل دولة بل ويحق لها بصورة كاملة تحصيل مقابل عن أي خدمات تقدمها بشرط أن يكون المبلغ المحصل يساوي الخدمة المقدمة ولا يعتبر إيراداً للجهة التي تقدم الخدمة.

- **الأحكام المتعلقة بالمستندات المرتبطة بالترانزيت**:

البضائع العابرة تحتاج إلى مستندات جمركية وتجارية ترافقها أينما سارت،وبعض الدول تشترط تقديم بيانات ومستندات مبالغ فيها،ووفقاً لمبادرة تسهيل التجارة التي تنادي بها منظمة التجارة العالمية،فإن الحد الأدنى والضروري من المستندات فقط هو الذي يجب أن يتم تقديمه للإدارة الجمركية عن البضائع العابرة،ولا يقتصر الأمر على عدد المستندات فقط،بل إن التوصية تمتد لتشمل الناحية الشكلية التي ترد بها المستندات وضرورة عدم النص على التوثيق أو الإعتماد إلا في الحالات التي يكون هذا ضرورياً.

- **الأحكام المتعلقة بالإجراءات المرتبطة بالترانزيت**:

يمتد مفهوم التخفيض إلي الإجراءات المطبقة على البضائع العابرة حيث تتجه مسارات المفاوضات إلى مطالبة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أن تكون الإجراءات التي تتم على هذه البضائع أقل ما يمكن وأن تقتصر على النواحي الأمنية والبيئية لا

أكثر،فليس من المعقول ولا المنطقي أن تتم إجراءات جمركية على البضائع العابرة على نفس النحو الذي تتعامل به الإدارة الجمركية مع البضائع تحت نظام الوارد النهائي،بل تقتصر الإجراءات على تأمين وضمان عدم تسرب هذه البضائع إلى السوق المحلي إلا من خلال إجراءات جمركية شرعية بعيداً عن الممارسات الغير شرعية وعمليات التهريب.

**المادة الثامنة** : **المصاريف والإجراءات المرتبطة بالاستيراد وبالتصدير**:

(1–أ) أن جميع المصاريف والأعباء من أي نوع كانت والتي تفرضها الأطراف المتعاقدة( بخلاف رسوم الوارد والصادر والضرائب الأخرى المنصوص عليها في المادة (3 ) أو فيما يتعلق بالاستيراد وبالتصدير) يجب أن تكون في حدود مبلغ يكون مقارباً لتكلفة الخدمات المؤداه وبحيث لا يمثل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو ضريبة على الواردات أو الصادرات لأغراض مالية.

(1–ب) وتقر الأطراف المتعاقدة أيضاً بالحاجة إلى تخفيض العدد والتنويع في المصاريف والأعباء المشار إليها في الفقرة الفرعية.

(1–ج) وتقر الأطراف المتعاقدة أيضاً بالحاجة إلى جعل إجراءات الوارد والصادر أقل تعقيداً وتشابكاً،وكذلك بالحاجة إلى تخفيض وتبسيط المتطلبات المستندية الخاصة بالوارد وبالصادر .

2 – للطرف المتعاقد بناء على طلب طرف متعاقد آخر أو الأطراف المتعاقدة الأخرى، أن يقوم بمراجعة قوانينه ولوائحه في ضوء نصوص هذه المادة.

3 – لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض غرامات جسيمة عن خرق بسيط للوائح الجمركية أو المتطلبات الإجرائية وبصفة خاصة لا يجوز فرض غرامة – أكبر مما يجب وبحيث تكون للإنذار فقط – عند حدوث سهو أو خطأ في المستندات الجمركية يكون من السهل تصحيحها والتي لم ترتكب لغرض التدليس أو الإهمال الجسيم.

**4 – إن نصوص هذه المادة تمتد لتشمل المصاريف والأعباء والإجراءات والاحتياجات التي تفرضها السلطات الحكومية فيما يتعلق بالاستيراد وبالتصدير بما في ذلك تلك التي تتعلق بـ: –**

**أ- المعاملات القنصلية مثل الفواتير القنصلية والشهادات القنصلية.**

**ب- القيود الكمية.**

**ت- نظام التراخيص.**

**ث- الرقابة على معدلات تحويل العملة.**

**ج- الخدمات الإحصائية.**

**ح- المستندات، اعتماد المستندات والشهادات.**

**خ- التحليل والتفتيش.**

**د- الحجر الصحي، والرقابة الصحية والتبخير.**

**وقد تناولت المفاوضات بين الدول الأعضاء في سياق أحكام هذه المادة الأسس التالية:**

- **المراجعة الدورية للمصروفات والرسوم**:

**وهذه المراجعة ضرورية إذا ما تم الأخذ في الإعتبار مبدأ التخفيض، حيث أن هذه المراجعة عادة ما ستسفر في ظل التقدم التكنولوجي المستمر عن خفض في تكلفة تأدية الخدمة،وهو المطلوب دوماً من الدول الأعضاء أن يتبعوه،ومن ناحية أخرى،فإن عملية المراجعة المستمرة لهذه المصروفات والرسوم ترفع من مستوى الثقة التي يوليها المجتمع التجاري للإدارة الجمركية،فوجود رسم صدر به قرار من سنوات طويلة يعطي إنطباعاً أن هذه الإدارة الجمركية لا تتم بها أي عمليات مراجعة أو تحديث،ومن ثم تقل درجة الإلتزام الطوعي وتنخفض الثقة في الإدارة الجمركية.**

**إن أهمية عملية المراجعة الدورية هذه،دفعت بعض الوفود بالمنظمة إلى طلب أن يكون للدول الأعضاء بالمنظمة الحق في مراجعة ما لدى الدول الأخرى وإرسال**

ملاحظاتهم للدولة المعنية ووجوب أن تأخذ الدولة المعنية هذه الملاحظات في الإعتبار، وهو ما يتعارض في لغة صريحة مع مبدأ السيادة واستقلالية الدول.

- **تناسب الرسم مع الخدمة المقدمة**:

ونظراً لما تلاحظ لدى بعض الدول الأعضاء بالمنظمة،خاصة الدول الفقيرة،من وجود بعض المصروفات والرسوم التي تقوم الإدارة الجمركية بفرضها وتحصيلها على البضائع الواردة أو الصادرة،أو فرض رسوم مبالغ فيها مقابل خدمات تتعلق بعملية التصدير والاستيراد، فعلى سبيل المثال: "تقدمت أحد الدول الأعضاء أثناء المفاوضات بشكوى من أحد الممارسات التي تراها المنظمة غير منطقية أو مقبولة حيث تقوم أحد الدول بفرض رسوم توثيق قدرها 80 دولار أمريكي على كل مستند يقوم المصدر بتوثيقه في قنصلية هذا البلد كأحد المتطلبات الأساسية لإتمام عملية التصدير إلي هذا البلد." وبالتالي كان المطلب الأساسي من المنظمة لهذه الدولة هو مراجعة هذه المبالغ التي تقررها كرسوم توثيق للمستندات حيث أنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعبر عن تكلفة حقيقية لخدمة التوثيق التي تقدمها.

- **عدم تطبيق الرسوم والمصروفات إلا بعد النشر والإعلان**:

لقد أرست منظمة التجارة العالمية مبدأ الشفافية في كل ما يتم تطبيقه على المتعاملين مع الإدارات الجمركية،ولكي يتم تفعيل الشفافية بطريقة جيدة فإنه يجب على الإدارات الجمركية أن تقوم بنشر كل المصروفات والرسوم التي يتم فرضها على أي إجراء من الإجراءات الجمركية بكل وسائل النشر والإعلان حتى يكون المتعامل على علم بها ولا يفاجئ بها عند التعامل مع الجمارك،إن وجود إلتزام من الإدارة الجمركية بأن تقوم بالإعلان والنشر عن تلك الرسوم والمصروفات التي سيتم تحصيلها مقابل الخدمات التي تقدمها للمجتمع التجاري يضمن للمتعاملين فرصة التعرف على ما سيتم تطبيقه على

وارداتهم وعدم وجود أي مصروفات أو رسوم مفاجئة،ومن ثم يمكنهم وضع التقديرات الصحيحة لصفقاتهم المستوردة بكل دقة.

**المادة العاشرة** : **نظم التجارة والإعلان عنها وتنظيمها**:

**1 – تنشر فوراً – بطريقة تمكن الحكومات والتجار من معرفتها – القوانين واللوائح والأحكام القضائية والقواعد الإدارية التي لها عمومية التطبيق والتي تصبح نافذة المفعول بواسطة أي طرف متعاقد،وتتعلق بتبنيد أو تقييم المنتجات للأغراض الجمركية،أو بفئات الضرائب أو الرسوم أو الأعباء الأخرى،أو بالإشتراطات أو القيود أو قرارات الحظر على الواردات أو الصادرات,أو على تحويل المدفوعات الخاصة بهما، أو التي تؤثر في بيعها أو توزيعها أو نقلها أو التأمين عليها أو تخزينها أو التفتيش عليها أو عرضها أو تصنيعها أو خلطها أو أي استخدام آخر .**

**كما يجب أيضاً نشر الإتفاقيات التي تؤثر على سياسة التجارة الدولية المعمول بها بين حكومة أو هيئة حكومية لأي طرف متعاقد وبين حكومة أو هيئة حكومية لأي طرف متعاقد آخر.**

**ولا تلزم أحكام هذه الفقرة أي طرف متعاقد بإفشاء معلومات سرية قد تعوق تنفيذ قانون،أو تكون مخالفة للصالح العام،أو قد تؤدى إلى الأضرار بالمصالح الشرعية التجارية لمؤسسات معينة سواء كانت عامة أو خاصة.**

**2 – لا يجوز لأي طرف متعاقد إتخاذ أي إجراء له صفة التطبيق العام،ينتج عنه زيادة في فئة ضريبة أو عبء آخر على الواردات في ظل نظام موحد قائم،أو ينتج عنه واحداً أو أكثر من الأعباء أو القيود أو الحظر على الواردات أو على تحويل المدفوعات الخاصة بها،قبل نشر مثل هذا الإجراء رسمياً.**

**(3 – أ ) يطبق كل طرف متعاقد بطريقة موحدة ومعقولة وغير متحيزة جميع قوانينه ولوائحه وقراراته وأحكامه من النوع الموضح في الفقرة (أ) من هذه المادة.**

(3-ب) يحتفظ كل طرف متعاقد أو ينشئ بأسرع ما يمكن،محاكم أو أجهزة إجرائية قضائية أو تحكيمية أو إدارية وذلك لأغراض - من بينها - المراجعة الفورية وتصحيح الأداء الإداري الخاص بالشئون الجمركية,وتكون مثل هذه المحاكم أو الأجهزة الإجرائية مستقلة عن الهيئات المعهود إليها بتطبيق الإجراءات الإدارية،وتكون قراراتها قابلة للتنفيذ بمعرفة هذه الهيئات كم أنها تحكم ممارسة هذه الهيئات لأعمالها الإدارية،إلا إذا تقدم طعن إلى محكمة تشريعية أعلى خلال المدة المحددة لتقديم الطعون بمعرفة المستوردين، وبشرط أن تتخذ الإدارة المركزية لمثل هذه الهيئة الخطوات لإعادة نظر الموضوع في جلسة أخرى إذا كان هناك سبب وجيه للإعتقاد بأن القرار يتعارض مع المبادئ المقررة في القانون أو مخالفاً للحقائق القائمة.

(3-ج) لا تستلزم أحكام الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة إلغاء أو إستبدال الإجراءات القائمة في إقليم طرف متعاقد في تاريخ هذه الإتفاقية والتي تقدم في الواقع إعادة نظر محايدة للإجراءات الإدارية حتى وإن لم تكن مثل هذه الإجراءات مستقلة إستقلالاً تاماً أو رسمياً عن الهيئات المعهود إليها بالتنفيذ الإداري،على كل طرف متعاقد يقوم بتطبيق مثل هذه الإجراءات أن يمد الأطراف المتعاقدة (بناء على طلبهم) بكل البيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكنهم تحديد ما إذا كانت هذه الإجراءات تتوافق مع متطلبات هذه الفقرة الفرعية.

إن مبدأ نشر وإعلان النظم والإجراءات والقواعد الخاصة بالتجارة الدولية والتي تضمنتها أحكام المادة العاشرة من إتفاقية الجات تعتبر أحد الوسائل الفعالة لتسهيل التجارة،وتعبر عن هذه الأهمية مناقشات الدول الأعضاء التي تناولت هذه الأحكام في النقاط التالية:

- **المراجعة الدورية للقواعد والإجراءات المرتبطة بالتجارة الدولية**:

وهذه المراجعة ضرورية إذا ما تم الأخذ في الإعتبار أنه هناك دائماً جديد في العمل الجمركي والأنظمة الجمركية،وأن السعي الدائم نحو تسهيل التجارة سوف ينطوي بالضرورة على تغييرات إجرائية تستوجب إجراء مراجعة مستمرة ودورية على تلك الإجراءات والنظم للوقوف على أيهما يمكن تعديله أو تبسيطه بهدف التيسير والتسهيل على العملاء.

إن أهمية عملية المراجعة الدورية تنبع من أن تزايد حجم التجارة الدولية سوف ينتج عنه بالضرورة زيادة العمل الواقع على عاتق الإدارة الجمركية،ومن ثم يكون هناك ضرورة حتمية لمراجعة وتعديل بعض الإجراءات لكي يتسنى للجمارك القيام بعملها وتأدية دورها في تسهيل التجارة الدولية والإستمرار في الأداء الجيد وتقديم أفضل خدمة للعملاء من المجتمع التجاري.

- **عدم تطبيق القواعد والإجراءات إلا بعد النشر**:

وهذه الفترة التي يتم خلالها نشر الإجراءات والقواعد الجمركية على العملاء قبل تطبيقها تعطي هؤلاء الشركاء التجاريين الفرصة لتوفيق أوضاعهم وأداء عملهم دون توقف،وبالتالي لا تحدث أي مشاكل للعملاء أو تخوف من وجود تعليمات أو إجراءات جديدة يترتب عليها تعديلات واجبة من جانب المجتمع التجاري تقوم على التخمين،بل إن هذه الفترة بين النشر والتطبيق تعطي المجتمع التجاري فرصة العمل في بيئة كاملة التوقع وبالتالي ترتفع معدلات الثقة بين المجتمع التجاري والإدارة الجمركية بل والجهاز الإداري للدولة بكامله.

- **الإستعلام المسبق**:

نظام جديد أو آلية جمركية مستحدثة يستطيع المتعاملون مع الجمارك من خلالها من الحصول على المعلومات الكاملة الخاصة بالواردات والصادرات،خاصة هؤلاء العملاء الذين لا تتوافر لديهم خبرات فنية عن العمل الجمركي مثل المستندات المطلوبة

للإستيراد أو التصدير،أو البند الذي تخضع له البضائع التي سيتم استيرادها،أو القيمة التي ستكون أساساً لحساب الرسوم الجمركية وغير ذلك من النواحي الفنية التي يتم تطبيقها على المستورد.

ووفقاً لهذا النظام، تقوم الإدارة الجمركية بتوفير قنوات إتصال معلنة ومعروفة للمجتمع التجاري في أماكن يسهل الوصول إليها أو من خلال قنوات إتصال متاحة وميسرة،ويمكن للمتعامل أن يطلب من مكاتب الإستعلام تزويده بكل المعلومات التي يحتاج إليها،ويحصل عليها على الفور سواء شفوياً أو كتابة.

- **قبول صور الفواتير والمستندات**:

لقد كان العمل الجمركي في السابق يقوم على المستندات الأصلية والتي لابد أن تقدم إلي الإدارة الجمركية لكي تبدأ في إجراءات الإفراج عن البضائع،ولكن بعد هذا التدفق السلعي الكبير بين دول العالم وتشجيع منظمتي التجارة والجمارك لمبادرات تسهيل التجارة الدولية،وجدت الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة أن الإكتفاء بتقديم صور المستندات إلى الإدارات الجمركية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تخفيض الزمن الذي يحتاج إليه المستوردون للحصول على المستندات التي تقدم مع البضائع المستوردة،وأن هذه الصور والتي عادة ما يحتفظ بها المستوردون بعد تلقيها من المورد أو البنوك بالفاكس أو البريد الإلكتروني،يمكن أن تكون هي كل ما يحتاج إليه العمل الجمركي خاصة إذا ما توافرت درجة عالية من الثقة في هذا العميل،ولذلك توصي منظمة التجارة العالمية بتفعيل مبادرة الأخذ بصور الفواتير والمستندات والتي تدعم بإيجابية واقعية عملية تسهيل التجارة الدولية.

- **عدم إشتراط المخلص الجمركي**:

بعض الإدارات الجمركية تشترط وجود المخلص الجمركي،وحتى لو تقدم المستورد بنفسه للإفراج عن البضائع،فإن لوائح العمل في هذه الإدارات الجمركية تستوجب

**وجود مخلص جمركي وهو ما يضيف عبء مادي على تكلفة البضائع المستوردة،ويضع عائقاً لا لزوم له أمام المستورد عند تعامله مع الإدارة الجمركية.**

## الأثر المتوقع لعملية تسهيل التجارة على الأسواق العالمية

**إن إلتزام دول العالم بإزالة المعوقات التي تعوق حركة التجارة العالمية والتي سبق التعرض لبعض أمثلة منها عند تناولنا للعزلة الاقتصادية التي انتهجتها الدول بعد الحربين العالميتين الأولي والثانية ( مثل أذون الإستيراد، نظام الحصص، فرض ضرائب على الصادرات، إستخدام أسعار الصرف الغير متوازنة ) بالإضافة إلى إتباع الدول لآليات من شأنها إعطاء مساحة أكبر لتحرير التجارة مثل: الإتفاقيات التفضيلية وإلغاء أو خفض الرسوم والمصروفات التي ترتبط بعمليات الإستيراد أو التصدير وإستخدام نظم آلية للإجراءات المتعلقة بالإفراج عن البضائع كل هذا يؤدي بالضرورة إلى جذب للاستثمارات في مجال التجارة وزيادة سرعة ومعدل دوران رؤوس الأموال المستخدمة في التجارة مما يترتب عليه مضاعفة الأرباح والفوائد التي تعود على المشتغلين بالتجارة.**

**وخلافاً لما هو معروف بأنه على الدول أن تقلل من وارداتها لأقل ما يمكن وتضاعف صادراتها لأكثر ما يمكن فإن الوزن النسبي لكل دولة في سوق التجارة العالمية يتم قياسه بحساب مساهمة تلك الدولة في حركة التجارة العالمية بجمع إجمالي وارداتها + إجمالي صادراتها وكلما تعاظمت هذه القيمة زادت أهمية هذه الدولة في التجارة العالمية.**

**لقد خرجت الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بعدد من التوصيات المقترحة لإحداث وتحقيق تسهيل كبير للتجارة العالمية ورفع معدلات التبادل التجاري إلى أعلى ما يمكن الوصول إليه، ونورد فيما يلي هذه التوصيات:**

التوصية رقم (1): **الأهداف الإستراتيجية** :

**يجب على الإدارات الجمركية أن تحدد بوضوح الأهداف الخاصة بها من خلال وضع ونشر تلك الأهداف في صورة خطة إستراتيجية توضح كيفية تنفيذ تلك الأهداف على أن يتم وضع هذه الأهداف بالتعاون مع الأطراف الأخرى سواء الحكومية أو غير الحكومية.**

التوصية رقم (2): **الإجراءات الجمركية**

**يجب على الإدارات الجمركية النظر في أساليب العمل الحالية مع وضع برنامج لإصلاح وتطوير تلك الإجراءات الجمركية,كما يجب الرجوع في هذا المجال إلى الإتفاقيات الدولية الخاصة بتيسير وتنسيق العمليات الجمركية (مثل إتفاقية كيوتو).**

التوصية رقم (3): **التكنولوجيا**

**يجب على الإدارات الجمركية الاستفادة بدرجة كبيرة من تكنولوجيا المعلومات بهدف تفعيل الأداء والعمل حيث يجب تطوير تطبيقات الحاسب الآلي بالنسبة للعمليات الجمركية المختلفة مع الوضع في الإعتبار الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وبرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD "والخاص بأعمال الميكنة والإصلاح (النظام المميكن للبيانات الجمركية ASYCUDA).**

التوصية رقم (4): **الموارد البشرية**

**يجب على الإدارات الجمركية أن تضمن التوظيف الفعال للموارد البشرية من خلال تطبيق نظام المخاطر وسياسة الإنتقاء وأساليب إستهداف الرسائل التي تشكل خطورة عالية مما يستدعي الفحص الفعلي,هذا ويجب أن تكون نسبة الرسائل التي يتم فحصها نسبة صغيرة جدا بما يتماشي مع تنفيذ الأهداف الخاصة بالرقابة.**

التوصية رقم (5): **الإفراج المسبق**

**يجب على الإدارات الجمركية أن تتخذ خطوات نحو تيسير عملية الإفراج المسبق قبل وصول الرسائل وهو ما سوف يسهم بشكل كبير في تيسير التجارة الدولية كما سيسهم الإدراج الإليكتروني للبيانات الخاصة بالشحنة في تيسير هذه العملية.**

التوصية رقم (6): **توافر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الإفراج عن البضائع**

**يجب على الإدارات الجمركية أن تنظر جدياً في إمكانية الإسراع قدر الإمكان في الإفراج عن البضائع على أساس أقل قدر ممكن متوافر من المعلومات الأساسية،ومع هذا يجب ضمان أن كل المعلومات اللازمة لدقة عمليات جمع الحصيلة والحسابات وتقديم التقارير الإحصائية سوف يتم تقديمها لتلك الإدارات الجمركية.**

التوصية رقم (7): **التنسيق مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية**

**يجب على الحكومات أن ترشد عملية الإفراج عن البضائع التي تتطلب بصفة متكررة تدخل بعض الجهات الحكومية في العمليات الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك أو عن طريق بحث إمكانية أن يتم دمج كل عمليات الفحص اللازمة للإفراج عن البضائع لكي تتم من خلال جهة واحدة ولتكن مصلحة الجمارك على سبيل المثال.**

التوصية رقم (8): **التقييم الجمركي**

**يجب على مصلحة الجمارك أن تقوم بتيسير الإجراءات لتحديد القيمة للأغراض الجمركية والتي يمكن أن تشكل تأخيرا ملحوظا على عملية الإفراج,ويمكن أن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريق تطبيق طريقة التقييم المنصوص عليها في إتفاقية الجات الخاصة بالقيمة وطبقا لتوصيات منظمة الجمارك العالمية وهي ما تعد أقل تعقيداً من الأساليب الأخرى المطبقة في بعض الدول.**

التوصية رقم (9): **تعديلات التعريفة الجمركية**

**يجب على الحكومات أن تسعى جاهدة قدر الإمكان وخاصة عند تطوير فئات التعريفة الجمركية العالية إلى تخفيض فئات التعريفة وذلك من خلال توسيع قاعدة الضريبة حتى يمكن تحديث فئات التعريفة. ويرجع هذا إلى أن فئات التعريفة العالية تدفع على القيام بعمليات وأساليب التهريب وتزيد من صعوبة عملية المكافحة.**

التوصية رقم (10): **التعاون مع الإدارات الجمركية**

**يجب على الحكومات أن تتخذ خطوات لتبني أسلوب للتعاون بين الإدارات الجمركية بدلا من المواجهة عند التعامل مع العمليات الجمركية,حيث يجب تنفيذ برنامج مذكرة التفاهم الخاص بمنظمة الجمارك العالمية "UNCTAD" وذلك كمحرك لتعاون أفضل بين المصالح الجمركية والمجتمعات التجارية.**

التوصية رقم (11): **النزاهة و الشفافية**

**يجب على الحكومات أن تتخذ خطوات لضمان تحقيق أعلى مستويات النزاهة والمعايير السلوكية في العمل من خلال الخدمات الجمركية,ويجب تنفيذ المعايير المنصوص عليها في منظمة الجمارك العالمية في إعلان أروشا بخصوص النزاهة في الجمارك ,كما أن المعايير الفعالة مطلوبة للحد من المستويات المتدنية للنزاهة في المجتمع التجاري.**

التوصية رقم (12): **التطوير الجمركي**

**يجب على الحكومات وضع برامج للإصلاح والتطوير الجمركي بهدف تحسين كفاءة وفعالية الخدمات الجمركية ومن ثم يمكنها تجنب الحاجة إلي الإستعانة بالخدمات الخاصة بالجهات التي تقوم بالفحص المسبق لتقوم بالخدمات الجمركية,وبالرغم من إمكانية الإستعانة بهذه الخدمات تحت ظروف خاصة،يجب إعتبارها كمعيار مؤقت على أن يتم تنفيذه بما يتماشي مع إتفاقية الفحص المسبق للبضائع والمرفقة بإتفاقية مراكش.**

التوصية رقم (13): **معايير العمل للوكلاء و المتعاملين**

**يجب على الحكومات النظر في وضع حد أدنى من المعايير لوكلاء الشحن والمستخلصين أو تشجيع تلك المهن على وضع المعايير الخاصة بهم بالإضافة إلى متابعة الأداء طالما أن تلك الأطراف تشكل عوامل تأخير للإفراج عن البضائع.**

التوصية رقم (14): **الشراكة مع المجتمع التجاري**

**يجب على الإدارات الجمركية ضمان الشفافية المطلقة وتسلسل العمليات الجمركية عن طريق تزويد المجتمع التجاري بالمعلومات الكافية عن الإجراءات الجمركية ومتطلباتها,هذا ويجب أن يتم تحديث تلك المعلومات بإستمرار على أن تتوافر بسهولة لإستخدامها.**

التوصية رقم (15): **التبادل المعلوماتي بين الإدارات الجمركية**

**يجب على الإدارات الجمركية تحسين المعايير الرقابية الخاصة بها بالإضافة إلى تيسير عملية الإفراج عن الواردات مع الوضع في الإعتبار التبادل الإليكتروني للبيانات بين بلد الصادر وبلد الوارد طبقا للقوانين والقواعد المطبقة في البلدين بخصوص تبادل البيانات.**

التوصية رقم (16): **التدقيق الإحصائي**

**يجب على الإدارات الجمركية ضمان صحة البيانات الإحصائية – في حالة الدول التي تعتمد فيها الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية على البيانات الجمركية – وذلك بالإضافة إلى تزامن عملية نقل تلك البيانات للجهات المسئولة عن تجميع الإحصاءات التجارية.**

التوصية رقم (17): **الدعم الحكومي للعمل الجمركي**

**يجب على الحكومات ضمان وجود الدعم الحكومي للخدمات الجمركية ويتم دعمها بطريقة مناسبة حتى يتسني أداء المهام المطلوبة بكفاءة وفعالية وعلى مستوي عالي من الأداء حيث أن الخدمات الجمركية التي تفتقر إلى الدعم من الموارد تشكل عقبة في طريق التجارة.**

التوصية رقم (18): **بناء القدرات**

**يجب على الإدارات الجمركية أن توفر التدريب (من خلال المنح الدراسية) وخاصة تلك التي تستهدف الموظفين المحترفين في الدول النامية سواء من خلال التدريب المحلي أو التدريب في الخارج وذلك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية و/أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" ويجب أن يغطي هذا التدريب متطلبات الإتفاقيات الدولية في مجال الجمارك.**

التوصية رقم (19): **تفعيل دور منظمة الجمارك العالمية**

**يجب على الحكومات – وذلك من خلال ممثليها في منظمة الجمارك العالمية – ضمان أن يتم تفعيل دور منظمة الجمارك العالمية من خلال تنفيذ أي مهام خاصة بالمساعدات الفنية حيث تلعب المنظمة دوراً هاماً في تنفيذ تلك التوصيات في المصالح الجمركية للدول الأعضاء.**

**إن هذه التوصيات تمثل خارطة طريق أو خطة عمل تفصيلية للإدارة الجمركية التي تريد أن تقوم بدور فاعل في عملية تسهيل التجارة الدولية ،بل هي تمثل النقاط الأساسية والمراحل الهامة التي يجب أن تتضمنها أي خطة تطوير للجمارك في أي دولة من دول العالم**..

## القضية الثانية

## الأهداف الإستراتيجية للجمارك

**إن قصة الأهداف الإستراتيجية مع الجمارك المصرية تعود إلى سنوات قليلة وبالتحديد عام 2005 ، حينما دعا السيد/ جلال أبو الفتوح رئيس الجمارك الأسبق إلى عقد لقاء موسع لقيادات العمل الجمركي لكي يتم الإتفاق على الأهداف الإستراتيجية للجمارك المصرية كأحد أهم أنشطة تطوير الجمارك المصرية، وبالفعل تم عقد لقاء ضم ما يقرب من 60 من العاملين في الجمارك من القيادات ورجال الصف الأول الإداري ، ومعهم خبراء الجهات المانحة وعدد من الأساتذة المتخصصين في العلوم الإدارية والتنظيمية ، وبنهاية اللقاء كانت قيادات العمل الجمركي قد وضعت قائمة الأهداف الإستراتيجية للجمارك المصرية في سابقة هي الأولي من نوعها ، حيث لا يذكر كتاب التاريخ الجمركي أن كان هناك هدفاً إستراتيجياً للجمارك على مر تاريخها، بل كان التوجه الإستراتيجي الذي يعمل من خلاله كل من ينتمي إلى الجمارك ، صغيراً كان أو كبيراً ،**

هو الحصيلة ، ولا شئ سوي الحصيلة ، فكان الوزير لا يعرف عن الجمارك إلا ما تحققه من حصيلة وهل يقل أو يساوي أو يزيد عن الرقم المستهدف في الموازنة ، ولم يكن يشارك من الجمارك خبرائها في وضع هذا الرقم المستهدف بالموازنة، بل كان رقم يتم زيادته بنسبة سنوية دون الرجوع إلى أي دراسات اقتصادية أو تجارية أو إحصاءات حقيقية حول الإيرادات الجمركية.

وكانت هذه الأهداف في صياغتها النهائية هي:

**الهدف الأول**: **تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تيسير حركة التجارة وإحكام الرقابة الجمركية**

إن هذا الهدف يتضمن جملة شاملة تعبر وتعكس بوضوح عن الشكل العام للأداء الجمركي في الألفية الثالثة، فهو يبدأ بكلمة ( تقديم) والتي تختلف تماماً عن ذلك التوجه الذي كان يسود العمل الجمركي لعقود طويلة من الزمن ( الحصيلة) والذي كان يأخذ ولا يقدم أو يعطي، وكأن الكلمة الأولي من هذا الهدف تعطي مؤشر بتحول إستراتيجي شامل من أقصي اليمين إلى أقصي اليسار ، ثم يعبر بكلمة خدمة عن نوع العلاقة مع المتعاملين ، فهم عملاء نقدم لهم خدماتنا الجمركية ويجب أن تكون هذه الخدمة في أفضل صورة وبما يلقي قبول ورضا العميل، وتشير عبارة الهدف الأول إلى ضرورة تأدية هذه الخدمة من خلال منظومة عمل متكاملة في إشارة واضحة إلى بيئة عمل جمركية صالحة ومجهزة بكل ما يحتاج إليه رجل الجمارك للقيام بعمله وتأدية واجبه، وتوضح هذه العبارة الإفتتاحية للأهداف الإستراتيجية جناحي التوجه الجمركي وهما (تيسير التجارة الدولية ) و(الرقابة الجمركية) وضرورة العمل في منطقة التوازن الذي لا يخل بعملية تيسير التجارة فتتشدد الجمارك وتتعطل الأعمال، أو يخل بعملية الرقابة الجمركية فتكثر عمليات التهريب ويتعرض الوطن والمواطن للخطر من جراء هذه العمليات الغير مشروعة.

**الهدف الثاني**: **كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية**

هذا الهدف يوضح بشكل علني أن الحصيلة لا تزال واحداً من الأمور الهامة والأساسية للعمل الجمركي، ولكننا نجد أن كلمة ( كفاءة) سبقت عملية التحصيل بما يوضح أن التحصيل المطلوب هو(ما يجب أن يكون) وليس ما تستطيع أن تصل إليه، فالكفاءة في

تحصيل الضريبة يعني أن يتم التطبيق من خلال ممارسات صحيحة وعادلة وتتفق والقواعد والإجراءات والقوانين التي تحكم العمل الجمركي، ولكي يتأكد هذا المعني فهذا الهدف يوضح في خاتمته ضرورة تحقيق العدالة الضريبية ونحن بصدد عملية تحصيل الضرائب الجمركية، هذه العدالة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال آليات عمل كثيرة مترابطة، ومن خلال علاقات عمل شفافة وواضحة تربط بين الجمارك والجمارك وبين الجمارك والمجتمع التجاري وبين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى

**الهدف الثالث**: **تحقيق الشفافية والمصداقية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين مصلحة الجمارك المصرية و مجتمع الأعمال و التجارة بما يساعد على تحقيق الإلتزام التجارى**

إن العدالة الإجتماعية التي تناولها الهدف الثاني لا تتحقق إلا من خلال معرفة المجتمع التجاري بحقوقه وواجباته ومسئولياته، ولذلك كان الهدف الثالث مركزاً على الشفافية، والتي تركز على علانية كل ما يتم تطبيقه من قواعد وإجراءات ونظم وتشريعات، ولا تكفي عملية الشفافية لكي تقدم الحماية للمجتمع التجاري وتحقق العدالة، بل إن المصداقية في ما تعلنه الجمارك يعتبر على قدر كبير من الأهمية، لأن إعلان الإجراءات والنظم الجمركية بكل وسائل الإعلان لا يمثل فائدة إذا ما بقيت تلك الإجراءات والنظم بالغة التعقيد في وقت تنادي الجمارك بأنها تسعي إلى تسهيل وتيسير الإجراءات ، والمصداقية أن تكون تلك الإجراءات التي نعلن عنها تتفق وتؤكد تلك المبادئ والشعارات التي ترفعها الإدارة الجمركية، وهذه الشفافية وتلك المصداقية لابد من أن يقويها ويحميها ويضمنها نوع من الشراكة مع المجتمع التجاري ومجتمع رجال الأعمال وكافة المشتغلين بالتجارة لكي نبدأ في مرحلة الإلتزام والوعي الضريبي الجمركي الطوعي الذي يقود ذلك المجتمع إلى مجتمع يسعي الجميع إلى تسديد ما عليه لكي يحصل على ما له.

**الهدف الرابع**: **تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات مع تصميم هيكل تنظيمي فعال يدعم عملية اتخاذ القرار آخذاً فى الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية، مع توفير بيئة العمل المناسبة**

إن البشر هم أهم عنصر في منظومة العمل في أي منظمة، وقال الله تعالي فيهم(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء 70.. ، والجميع يعلم أن العمل الجمركي هو مجموعة من الخبرات المتراكمة التي يمتلكها رجل الجمارك بسبب قيامه بالعمل في المواقع والوظائف المختلفة الجمركية، وفي عالم اليوم أصبح التدريب أحد أهم تلك الأدوات التي تستطيع المنظمة أن تحقق أهدافها عن طريقه، والعنصر البشري الذي يعمل في الجمارك يجب أن يكون لديه التأهيل المناسب للعمل قبل أن يلتحق بالجمارك ، ثم يحصل على التدريب المؤهل للقيام بالعمل، ثم تستمر عملية التدريب طوال فترة حياة رجل الجمارك الوظيفية، ونظراً لأن الجمارك تتضمن عدد من الوظائف النوعية المختلفة المتخصصة، فإن الهيكل التنظيمي الجديد للجمارك يجب أن يعكس تلك الوظائف التقليدية وتلك الوظائف الحديثة ويعكس أيضاً خطوط الاتصال بين كافة الوحدات بما يدعم عملية إتخاذ القرار ويحدد السلطة والمسئولية عند كل مستوى وفي كل تخصص ، ويختتم هذا الهدف المنظومة البشرية والتنظيمية بالإشارة إلى البيئة المكانية التي يعمل فيها هؤلاء البشر بأن تكون بيئة مناسبة من كافة الوجوه لكي يقوم رجل الجمارك بعمله.

**الهدف الخامس: مراجعة التشريعات و التأكد باستمرار من ملاءمتها لظروف و متغيرات العمل الجمركى مع التوصية بالتعديلات اللازمة و إحالتها إلى جهة الاختصاص لتقرير ما يلزم بشأنها**

العمل الجمركي دائماً يتعامل مع المستحدثات والمستجدات، لذلك فالقانون الجمركي واللائحة والتنفيذية به وقائمة الإجراءات الجمركية ، ولائحة الإجراءات الاستيرادية وقرارات التعريفة الجمركية وغير ذلك من عناصر المظلة التشريعية للعمل الجمركي يجب أن تخضع لعملية مراجعة وتحديث دورية تضمن ملاءمتها المستمرة للعمل وتوافقها مع الظروف الجديدة، ومن المعروف أن القانون يستغرق الوقت الطويل لكي يتم إجراء تعديل عليه، لذلك فإن عملية التوقع والتخطيط طويل الأجل لإجراء التعديل يعتبر من الأمور الحيوية الواجب على الإدارة الجمركية أن تضعها في مستوى الأهداف المطلوب تحقيقها على المستوى الإستراتيجي.

**الهدف السادس: تهيئة الجمارك لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية/الجمركية وكذلك المبادرات الجديدة مع تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك**

واستكمالاً لمنظومة النظر إلى المستقبل والتخطيط الإستراتيجي بصورة مستمرة ، كان على الجمارك أن تضع هدفاً هاماً من أهدافها يسعي لكي تستوعب الجمارك المتغيرات الاقتصادية والتجارية والجمركية والدولية التي تحدث من وقت لآخر ، فالجمارك هي منفذ الدخول إلى الوطن والخروج منه ليس فقط للأشخاص والبضائع ولكن أيضاً للظواهر والأزمات والمتغيرات، ولابد من أن تكون البيئة الجمركية على أهبة الاستعداد لاستقبال المبادرات التكنولوجية الجديدة والمتغيرات الاقتصادية والتجارية وغيرها.

لقد تم وضع هذه الأهداف والإتفاق عليها في يوليو 2005 ، وتطلب الأمر أن يساهم الجميع بعد ذلك في تنفيذ وتحقيق تلك الأهداف كل في حدود إختصاصه ، بمعني أن يأخذ كل مدير من القيادات الجمركية الوقت الكافي لدراسة هذه الأهداف وإستخلاص الأهداف الفرعية التي تتفق وطبيعة العمل الذي يقوم به هذا المدير، ثم وضع الخطط التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف الفرعية ..

إن كتب الإدارة وعلم التنظيم يوضح لنا بجلاء كيف يتم استخلاص الأهداف الفرعية من خلال كلمة بسيطة باللغة الإنجليزية (SMART) فهذه الأهداف الفرعية التي على كل مدير أن يضعها يجب أن تتسم بالسمات التالية:

- أن تكون غير غامضة ولها مدلول وفهم واضح، بمعني أن الهدف ( محدد) **Specific**
- أن يكون الهدف قابل للتحقق منه ومتابعته، بمعني أن الهدف ( قابل لقياس) **Measurable**
- أن يكون متوافق مع الرؤية والمهمة والإستراتجيات، بمعني أن الهدف (قابل للتحقيق) **Aligned**
- أن يكون الهدف ممكن تحقيقه عن طريق الفرد أو المجموعة، بمعني أن الهدف (واقعي ومتناسب) **Realistic**
- أن يكون الهدف ملائم في حينه، بمعني أنه( مناسب للعامل الزمني) **Time- bound**

## القضية الثالثة

## إعادة الهيكلة والبناء التنظيمي

إن الهيكل التنظيمي الذي تم تصميمه في مرحلة لاحقة بناء على هذه الأهداف الإستراتيجية التي تم التوصل إليها ، تضمن الفلسفة والفكر اللذان يعكسان كل هذه الأهداف ، ففي علم الإدارة وعلم التنظيم، نجد أن من المبادئ المتعارف عليها أن الهيكل التنظيمي للمنظمة هو تلك المرآة التي تعكس الأهداف الإستراتيجية لهذه المنظمة، بمعني أن ما يتم وضعه من أهداف لابد أن يوجد في الهيكل في أي مستوى من المستويات وحدات إدارية تعكس آليات تنفيذ الأنشطة التي تحقق هذه الأهداف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر..

ويمكن وضع الأهداف الإستراتيجية في وقت قصير وبناء على دراسات بسيطة ، بينما نجد أن الهيكل التنظيمي يتطلب وضعه المرور بخطوات ومراحل متعددة من أجل الوصول إلى الوضع الأمثل الذي يتوافق تماماً مع هذه الأهداف الإستراتيجية التي تم الإتفاق عليها ، وفي الجمارك المصرية كانت هناك محاولات مستمرة لتصميم هيكل تنظيمي يتفق و يتلاءم مع الاحتياجات الجديدة والأهداف الإستراتيجية المتفق عليها لتنفيذ العملية الجمركية والإرتقاء بالأداء الجمركي.

لقد مرت عملية الهيكلة في الجمارك المصرية عبر السنوات العشرة الأخيرة على الهيكل الحالي بتطورات ومراحل متعددة فكان الهيكل الصادر عام 95 يتضمن عدد إثنين قطاع جمركي و19 إدارة مركزية و99 إدارة عامة ، ثم صدر الهيكل التالي له عام 2004 متضمناً سبعة قطاعات و22 إدارة مركزية و148 إدارة عامة، وجدير بالذكر أن نقول أن الفارق بين الأول والثاني من ناحية علم التنظيم كان فقط في أعداد الوحدات الإدارية في كل مستوى ، ولم يكن هناك فارق في التوجه الإستراتيجي أو التغيير المؤسسي، ولم تكن هناك وظائف مستحدثة بالقدر الذي كان هناك نوع من تصعيد الوحدات الأدنى

إلى مستوى إداري أعلي، وفي الهيكل الحالي الذي صدر عام 2006 بالقرار الوزاري رقم 461 ، كان هناك 8 قطاعات وثلاث مناطق جمركية جغرافية و44 إدارة مركزية و233 إدارة عامة ، وهذه المرة كان هناك وجود حقيقي للوظائف الجديدة وانعكاس واضح للأهداف الإستراتيجية للجمارك المصرية في الهيكل التنظيمي الجديد.

لقد كان الهيكل الجديد خلال فترة إعداده مسرحاً لمناقشات وإختلافات كبيرة بين المدرسة التقليدية في العمل الجمركي، وبين من كان يري بوضوح الأهداف الإستراتيجية الجديدة للجمارك ويريد أن يعكس الهيكل هذه الأهداف، وبعكس ما يعتقده الكثيرون حتى الآن ، فإن الهيكل التنظيمي للجمارك المصرية كان صناعة مصرية خالصة وبنسبة 100٪ وليس مقتبس من الهيكل الأمريكي أو الفرنسي كما يقول البعض، تضمن الهيكل الجديد قطاع كبير ضخم تحت أسم (قطاع العمليات) يختص بالتنفيذ لكل السياسات والبرامج والإجراءات التي يعكف على وضعها وتصميمها كافة القطاعات الأخرى كل في مجال تخصصه..

لقد خرج الهيكل من رحم أكثر من 30 ورشة عمل شارك فيها ما يزيد عن 2500 من العاملين في الجمارك في كافة التخصصات والوظائف، وكانت آرائهم ومقترحاتهم هي الأصل والأساس في رسم الهيكل، كانت مشاركة الخبراء قاصرة على توضيح الفرق بين أهمية الوظيفة الجمركية سواء الجديدة أو التقليدية ، وبين المستوى الذي يمكن أن تؤدي من خلاله هذه الوظيفة( إدارة مركزية أو إدارة عامة ) وسبقت هذه اللقاءات دراسات عديدة وهامة للدوافع والأسباب التي تستوجب إعادة الهيكلة لمصلحة الجمارك المصرية، والتعرف على نقاط الضعف في الهيكل القديم لكي يتم تلافيها في الهيكل الجديد، لقد لخص أحد الخبراء المصرية المتخصصين في الهيكلة والتنظيم ( الأستاذ/

إبراهيم عبد المنعم) هذه الدوافع والأسباب التي دعت مصلحة الجمارك المصرية ممثلة في قياداتها إلى التفكير في إعادة هيكلة وتنظيم مصلحة الجمارك في الآتي :

1. اتساع نطاق الوحدات التنظيمية التي يشرف عليها رئيس المصلحة مباشرة: فقد كان النطاق الإشرافي لرئيس الجمارك يتضمن عدد كبير من المرؤوسين الذين يتبعونه مباشرة، وهو ما كان يستغرق الكثير من وقته في الأمور التنفيذية التي لا مفر من مناقشتها مع مرؤوسين مباشرين له
2. غياب الرؤية الإستراتيجية العامة لمصلحة الجمارك والتي تمكنها من تحديد الصورة المستقبلية لها: فلم يكن هناك وجود لأي أهداف إستراتيجية أو توجهات إستراتيجية اللهم سوي (الحصيلة)
3. عدم وجود تركيز كافي على الأنشطة والوظائف الجمركية الحديثة مثل: التخطيط الاستراتيجي – الالتزام التجاري – الموارد البشرية
4. عدم وجود منهج واضح ومخطط له يتبنى تفويض السلطة في المستويات الأدنى.
5. عدم وجود نظام لقياس وتقييم أداء العاملين، وعدم وجود منظومة لقياس أداء الجمارك ،وبالتالي فإن عملية بناء القدرات للجمارك عاملين ووحدات إدارية تكون عشوائية نمطية لا نتائج لها ولا إيجابيات.

## المحاور الأساسية لعملية إعادة الهيكلة في الجمارك المصرية

لقد جاءت خطة تطوير وتنظيم وإعادة هيكلة مصلحة الجمارك المصرية مرتكزة على مجموعة من المحاور الأساسية والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

**أولا : المحور الإستراتيجي :**

عندما نتطرق إلى هذا المحور ينبغي أن نوضح أولاً أن الإستراتيجية بمعناها العام هي تلك الصورة الذهنية والعملية التي تريد المنظمة أن تكون عليها في المستقبل القريب الذي يبعد عن الحاضر مسافة سنوات قليلة ولا يمتد إلى مدى بعيد من الزمن ، وهذا المحور يعتمد في المقام الأول على إدراك القيادات العليا للمنظمة ومشاركة عدد كبير من ممثلي الإدارات المتخصصة المكلفة بوضع الخطط التنفيذية والتشغيلية والتي تترجم الأهداف الإستراتيجية وتعبر عن التوجه الإستراتيجي العام للمنظمة..

من المعروف أن المحور الإستراتيجي لا يكون على نفس القدر من الأهمية والشمول في كل المنظمات ، ولكنه لابد أن يكون هناك نظرة إلى إستراتيجية المنظمة إلى أبعد وأوسع مدى ممكن عند عملية إعادة الهيكلة ، لأن هذا المحور يمثل النظرة المستقبلية للعمل والأداء التي يرغب في بلوغهما قادة المنظمة ومسئوليها ..

وعلينا أن نؤكد أن هذا المحور ليس جزءاً من الهيكلة التي تتضمن وظيفة للتخطيط الإستراتيجي بقدر ما هو إجراء من إجراءات وخطوة من خطوات عملية إعادة الهيكلة التي تقوم بها المنظمة لكثير من الأسباب وللتكيف مع الكثير من المتغيرات والمستجدات، وعلي أرض الواقع، رأينا هذا في الجمارك المصرية التي أستوجب التحول من الأداء المالي والبحث عن تحقيق الحصيلة فقط والوصول إلى المبلغ المستهدف من الإيرادات، إلى ذلك الأداء الذي يدعم عملية تسهيل التجارة الدولية ورفع معدلات التبادل التجاري الدولي بين مصر ودول العالم، هذا التحول الإستراتيجي جعل من الضروري القيام بعملية إعادة هيكلة شاملة للجمارك المصرية لكي

تتوافق الوظائف والأنشطة مع هذا التوجه الإستراتيجي الجديد ..لقد وجدت الجمارك المصرية نفسها وللمرة الأولي تفكر إستراتيجياً ثم تقوم بهيكلة شاملة للمنظومة الجمركية لتتضمن في داخلها وحدة للتخطيط الإستراتيجي، وشتان الفارق بينهما، فالتفكير الإستراتيجي مرحلة تحول تأخذ في الاعتبار كافة المستجدات الداخلية والخارجية التي تحيط بعمل المنظمة وتؤثر فيها، بينما نجد أن التخطيط الإستراتيجي هو وظيفة تترجمها أنشطة دورية بناء على أداء واقعي ونمو متوقع وأرقام يجب استهدافها..

علي أننا لابد أن نؤكد أن المنظمة التي تقوم بوظيفة التخطيط الإستراتيجي هي منظمة تعمل وفقاً لآليات علمية حديثة وإدارية متقدمة وليست منظمة عشوائية تنفعل عند حدوث فعل، ثم تهدأ حتى يأتي الفعل الذي يليه !!

وإسقاطاً على الجمارك المصرية وتجربة إعادة الهيكلة بها، فقد كان المحور الإستراتيجي متضمناً على أرض الواقع مرحلة تحديد التوجه الإستراتيجي للجمارك ككل، ثم تحديد التوجهات الإستراتيجية للقطاعات الجمركية، وهذا التوجه كان بمثابة إعلان ميلاد رؤية الجمارك الجديدة وتحديد رسالتها والإتفاق على أهدافها الإستراتيجية بل ووضع خطة إستراتجية للعمل الجمركي للمرة الأولي في تاريخ الجمارك المصرية، وقد تكرر نفس السيناريو على مستوى إداري أقل وهو مستوى القطاعات في ظاهرة إدارية جديدة قد تكون غريبة على النظام الإداري للدولة في مصر منذ زمن بعيد جداً.

**ثانياً** : **محور الأداء الوظيفي** :

على مدار عشرات السنوات، كانت الجمارك تعمل في الجهاز الإداري للدولة كأحد الجهات السيادية التي لها سلطة وقوة تسود وتعلو بها على جهات أخري حكومية، وكان التحول في المفهوم والأداء الوظيفي من النموذج السلطوي إلى المفهوم الحديث للعمل الجمركي في العالم كله كأحد أهم أدوات تسهيل التجارة الدولية والذي به يتغير

توجه الجمارك من مفهوم السلطة إلى مفهوم الخدمة، إنه أمر يتطلب تحول في الوظيفة الجمركية من مفهوم القوة والفرض والجباية إلى مفهوم الخدمة ورضا العميل والتوجه به، بل لا نبالغ إذا قلنا أنه تغيير شامل في الإتجاه من الأسلوب الحكومي السلطوي البيروقراطي المتشدد إلى أسلوب القطاع الخاص الذي يلقي بكل اهتمام لرغبات العميل واهتماماته ورضاه ويقوم بصياغة السياسات والإستراتيجيات التي تدعم درجة الرضا هذه وترفع من معدلاتها في كل يوم وفي كل معاملة ...

لقد مر العمل الجمركي عبر ثلاث مراحل لكي يصل إلى مفهوم الخدمة هذا:

ففي مرحلة السلطة كانت الجمارك تعمل بوصفها مصلحة سيادية لها أولوية باعتبارها تخدم المركز المالي للدولة وتعتبر من أهم روافد الدخل القومي ، ولذلك كانت تضع قائمة أولوياتها وأنشطتها بناء على ذلك المفهوم السلطوي المعتمد على الجباية والتحصيل، وغني عن الذكر أن هذا المفهوم ينعكس على الأداء والخطط والبرامج التي يتم من خلالها تنفيذ الأعمال في صورة اهتمام وحيد بالإيرادات الجمركية دون النظر إلى وسيلة تحصيلها أو مدى عدالة ما يتم تحصيله من إيرادات، بل كان النظر إلى رضا العميل نوع من الإنحراف الوظيفي الذي يحاول كل من ينتمي إلى الإدارة الجمركية أن ينفيه عن نفسه من خلال معاملة فظة جداً للعميل ، حتى ولو كانت معاملة في الظاهر لا يعبر عنها الباطن أو ما يتم من وراء الستار!!

ثم مرت الجمارك بمرحلة العمل كإدارة حكومية في ظل نظام إشتراكي يسود فيه الروتين والبيروقراطية وتسعي في بعض الأحيان إلى التعامل مع العملاء لمعرفة آليات

التحديث والتطوير التي تتضمنها الخطط الموضوعة سلفاً من السلطة الحاكمة في نسيج روتيني تحكمه الأوراق والمستندات ولا ينظر إلى مصلحة جمهور المتعاملين بقدر ما ينظر إلى التوافق مع التقارير والمذكرات المرفوعة للحكومة المركزية، ومرة أخري لم نجد تحولاً استراتيجياً، بل كان مجرد تغيير في الشكل الإداري وليس المضمون أو الجوهر الأدائي، واستمر الحال على ما هو عليه في الاهتمام بالحصيلة الجمركية، وتحقيق تلك الأرقام التي تعتبر بمثابة أوامر عليا واجبة التنفيذ ، دون النظر إلى أمور أخري على جانب كبير من الأهمية مثل عمليات التهريب الجمركي!!

ثم وصل الأمر إلى مرحلة العمل في ظل مفهوم تيسير التجارة الدولية والعمل كوحدة إدارية من وحدات سلسلة تأمين وتسهيل التجارة التي تسعي إلى دعم العملاء وتحقيق رضائهم وتخفيض تكلفة صفقاتهم والإرتقاء بمستوى الخدمة التي تقدمها لهم، فهذه المرحلة اتسمت بالتوجه بالعميل واستخدام الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة لكي ترتقي بمستوى الخدمة التي تقدمها للعملاء، وهذا التوجه استتبع وجود تحول جوهري في المنظومة الأدائية للعمل الجمركي ، حيث أصبحت الجمارك تعمل وللمرة الأولي وفق مبدأ ( التوجه بالعميل) أي أن يكون رضا العميل وتلبية احتياجاته هي الأساس في رسم كل السياسات ووضع كل البرامج وصياغة كل القرارات..

**ثالثاً** : **المحور التنظيمي** :

إن هذا المحور يمثل الخطوات التنفيذية في عملية إعادة الهيكلة حيث أنه يتضمن عملية الرسم التنظيمي بكل مراحله:

1. ففي البداية يتم عمل هيكل تنظيمي رأسي يتضمن المستويات المتعددة التي سيشملها الهيكل الجديد
2. ثم يتم تحديد النطاق الوظيفي لكل مستوى، بحيث تتجمع الوظائف والأنشطة معاً وفقاً للمعايير الجغرافية أو الوظيفية

3. ثم تتحدد التجمعات الإدارية المتصلة معاً في كيان واحد
4. ثم يتم رسم خطوط التواصل الرسمية والغير مباشرة بين الوحدات على كامل الهيكل لتوضيح سلطات القرار في كل مستوى

وتتبع هذه الخطوة عملية المناقشة على كافة المستويات للعاملين في التخصصات المختلفة لكي يدلي بدلوه كل من لديه الخبرة في مجال من مجالات العمل لأنهم في العادة أكثر خبرة من المختصين بعملية الهيكلة، عملاً بمبدأ أهل مكة أدري بشعابها.. وإذا ما تم مناقشة هذا الرسم مع المختصين كان الهيكل معداً للخطوات الرسمية المتعلقة بإعداد بطاقات الوصف الوظيفي لكل وحدة إدارية تضمنها الشكل الجديد للهيكل، وهذه خطوة بالغة الأهمية تضمن أن يأتي شاغل الوظيفة بالأعمال والأنشطة التي تتوافق مع المخطط له في الهيكل التنظيمي وليس بأعمال عشوائية من واقع نظرته الشخصية أو خبراته..

وقد يعتقد البعض أن هذه الخطوة هي الأخيرة في عملية الهيكلة أو إعادة الهيكلة، ولكن واقع الأمر يقول أن هناك مرحلة تالية لكل ما سبق تتضمن ما يلي :

1. إعداد التقسيمات التنظيمية الدنيا( المستويات من التنفيذية إلى الإدارية )
2. الاستكمال النوعي والكمي والوظيفي للوحدات الإدارية ( تحديد النوعيات والخبرات المطلوبة بكل وحدة إدارية ( هيكلة الوحدات )
3. رسم خريطة مؤشرات الأداء ومقاييسه بشكل شامل
4. إن المحور التنظيمي لابد أن يشمل كل هذه الخطوات والإجراءات والأنشطة، وفي منظمة كالإدارة الجمركية لابد من الاعتراف أن الأمر يستوجب الكثير والكثير من العمل

**رابعاً** : **محور التكنولوجيا** :

تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في عملية إعادة الهيكلة، خاصة في العمل الجمركي، حيث يحتاج الأمر إلى ميكنة العمل في الموارد البشرية كأساس ، وميكنة العمل في شغل العاملين للوحدات الإدارية ( نظم المعلومات الإدارية ) وميكنة العمل في نظم الترقي( المسار الوظيفي)، وميكنة العمل في مجال قياس الأداء الوظيفي للعاملين في

كل الوظائف والوحدات الإدارية كنوع من مراقبة الأداء الوظيفي وتفعيل سياسات التحفيز والترقي، فضلاً عن مجالات الميكنة الأخرى التي تتصف بها الجمارك بصفة خاصة ، وتتطلبها عملية التحول إلى خدمة العميل ، فيتم استخدام شبكة الإنترنت في تقديم الخدمات والتواصل مع المتعاملين ووضع قواعد البيانات الإحصائية والمعلوماتية تحت بصر وتصرف المتعاملين ، ويتم استخدام أنظمة الربط الشبكي وأنظمة الكشف بالأشعة وأنظمة المخاطر الجمركية ، وأنظمة الاستعلام الإلكتروني والتحريات والاستخبارات وغير ذلك من الأنظمة الحديثة للعمل الجمركي الذي تلعب التكنولوجيا فيه دور هام وجديد بل وخطير جداً.

**خامساً: محور بيئة العمل**

لعل هذا المحور يغيب عن بال الكثير من المهتمين بأمور الهيكلة وإعادة التنظيم ، ولكن في الحقيقة أن بيئة العمل تعتبر عاملاً بالغ الأهمية في تحقيق الهدف وتفعيل آليات الرقابة وتحقيق الرضا الوظيفي وغير ذلك من الأمور الهامة التي يؤدي تحققها إلى الانضباط في العمل والإلتزام في السلوك والسهولة في النشاط.

وقد يعتقد البعض أن بيئة العمل تحتاج دائماً إلى التحديث والتجديد، ولكن علماء التنظيم ينادون دائماً بتغيير مكان العمل وإحداث نوع من التجديد على المكان الذي ينتقل العامل للعمل به عقب عملية إعادة الهيكلة لما في ذلك من أثر نفسي على إحداث توافق بين العامل وبين منهجيات التغيير والتطوير، فالموظف الذي يسمع عن تغييرات كبيرة في النظم والإجراءات والأنشطة ، وهو قابع في مكانه لم يحدث تغيير إلا القليل ، لن يؤمن بالتطوير لأنه استمر في نفس بيئة العمل، وقد يظن البعض أن هذا مطلب لتغيير كل أماكن العمل في المنظمة ، ولكن ما نقصده هنا، تلك الوظائف التي تتعامل مباشرة مع العملاء والتي حدث تحول إستراتيجي كبير في منهجية القيام بأنشطتها.

بيئة العمل يجب ألا تدعم وتشجع الفساد ، ويجب إعادة تصميم الأماكن لكي تعوق تلك التعاملات المباشرة بين العاملين والعملاء ..

كل هذه الأمور وغيرها كانت ضمن منظومة التغيير والتطوير في الجمارك المصرية..

## القضية الرابعة

## النزاهة والسلوك الشريف في العمل الجمركي

على مدار عقود طويلة، عانت الإدارات الجمركية من الفساد سواء من بعض العاملين بها ، أو من المتعاملين معها ، لأن الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم تقوم بتحصيل الرسوم والضرائب الجمركية والتي تمثل جزءاً كبيراً من الدخل القومي في عدد كبير من الدول ، فضلاً عن قيامها بوظائف أخري هامة تخدم مصالح حكوماتها وتسهم بطريق مباشر في تحقيق الأهداف الوطنية سواء تلك المتعلقة بالإيرادات أو التي تتعلق بحماية المجتمع أو حتى تلك التي تؤدي إلى تسهيل التجارة الدولية وحماية الأمن القومي للوطن والمواطنين، وبطبيعة الحال، فإن التعامل في المصالح الإيرادية وخدمة قطاع المتعاملين وهم بصدد تسديد الضرائب والرسوم عادة ما ينطوي على الفساد المتمثل في محاولات التهرب من تسديد الرسوم والضرائب أو النفاذ إلى الأسواق بعيداُ عن القواعد والقرارات التي تمنع أو تحظر دخول بعض الأصناف..

إن خلق ثقافة الشفافية في العمل الجمركي لهو أحد ركائز التقدم والتطور الأساسية لأي إدارة جمركية،ويعتبر ميثاق شرف العاملين بالجمارك هو أحد أهم أدوات خلق هذه الثقافة وترسيخها في المجتمع الجمركي.

وقد أولت منظمة الجمارك العالمية إهتماماً كبيراً بموضوع النزاهة واعتبرته أحد أهم القضايا الوطنية لكافة الدول ولجميع الإدارات الجمركية،ولتفعيل ذلك نادت جميع الإدارات الجمركية بوضع ما يسمي " ميثاق شرف العمل الجمركي " والذي يعتبر ميثاق عمل وواجبات وإلتزامات كلاً من الجمارك والعاملين بها،وكأنه يراد له أن يكون دستوراً داخلياً للعمل وعقداً ملزماً بين الجمارك والعاملين بها، فهذا الميثاق يتضمن كافة الواجبات والإلتزامات والحقوق والمزايا لرجال الجمارك ويوضح طبيعة العلاقة بين الجمارك والعاملين بها، وكيفية تنظيم وإدارة هذه العلاقة.

**لقد دعت منظمة الجمارك العالمية لعقد إجتماعاً دولياً هاماً في أروشا بدولة تنزانيا،حيث خرجت كافة توصيات هذا الاجتماع تنادي وتهيب بالإدارات الجمركية بوضع موضوع النزاهة على رأس أولويات العمل والتعامل معه على أنه أحد أهم قضايا الوطن في جميع الدول وعلى مستوى كل الإدارات الجمركية من منطلق أن وجود الفساد من شأنه أن يحد من قدرة الجمارك على إنجاز مهمتها ويمكن أن تتضمن الآثار العكسية الناجمة من الفساد ما يلى:**

- **تعريض الأمن القومي للخطر ومستوى حماية للمجتمع منخفض**
- **نقص الحصيلة والإيرادات الجمركية.**
- **إنخفاض معدلات الإستثمار الخارجي.**
- **إرتفاع تكلفة الواردات التي يتحملها المستهلك النهائي.**
- **وجود حواجز ومعوقات أمام التجارة الدولية ومن ثم إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي.**
- **عدم ثقة المجتمع في الجهاز الحكومي للدولة.**
- **إنخفاض في مستوى التنسيق والتعاون بين الإدارة الجمركية والجهات الحكومية الأخرى.**
- **إنخفاض درجة الإلتزام لدي المتعاملين.**
- **تدني معنويات العاملين بالجمارك وإفتقاد روح العمل الجماعي**

**ولكي تستطيع الإدارة الجمركية أن تواجه كل هذه التحديات وتتجنب هذه الآثار السلبية للفساد،فإن منظمة الجمارك العالمية من خلال إعلان أروشا تنادي كافة الإدارات الجمركية بتبني برنامج نزاهة وطني " ميثاق الشرف للعاملين بالجمارك " والذي وضعت المنظمة في إعلان أروشا متضمناً عشرة محاور أو خطوط عريضة على النحو التالي:**

1. إلتزام قيادة الإدارة الجمركية:

**حيث أن مسئولية منع الفساد ومحاربته تقع على عاتق رئيس الجمارك وفريق الإدارة التنفيذية العليا،وعليهم جميعاً أن يتخذوا من الوسائل والأساليب التي تضمن مستويات عالية من النزاهة والإلتزام ومكافحة الفساد في كافة الأنشطة الجمركية،بينما يقع على عاتق مديري المستوى العالي من المديرين والمشرفين القيام بدور ريادي قوي بغية الحفاظ على أعلى مستويات النزاهة في كافة جوانب العمل الجمركي.**

**وينبغي أن يكون أحد أهم الأولويات لديهم هو موضوع النزاهة، وأن يلعبوا دور القدوة والأسوة أمام العاملين من المستويات الأدنى لكي تتوافق المبادئ التي ينادون بها مع ما يقومون به من عمل وسلوك .**

2. الإطار التنظيمي:

**إن تبسيط وتنسيق التشريعات والأنظمة والإجراءات واللوائح والقواعد الإدارية والإجرائية الجمركية إلى أقصى حد ممكن هو أحد وسائل مكافحة الفساد ونشر النزاهة،حيث أن قيام المتعامل مع الإدارة الجمركية بإستيفاء كافة الإجراءات الجمركية بدون عناء أو حاجة إلى من يوضحها له يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق النزاهة،إن تعقد الإجراءات وتشابكها وعدم وضوحها للمتعاملين هو أحد دعائم الفساد التي يستغلها أولئك الفاسدون،لذلك فإن الإدارة الجمركية تكون مطالبة بمراجعة وإعادة صياغة القواعد والإجراءات الجمركية التي تطبقها على المتعاملين بهدف القضاء على الروتين وتحقيق إنسيابية في العمل ووضوح في الفهم لدي المتعاملين فضلاً عن تجنب الإزدواجية التي دائماً ما يكون لا لزوم لها.**

**إن هذا يعني ببساطة وجود فئات رسوم معتدلة مع عدم وجود إستثناءات في القواعد العادية أو الأنظمة أو الإجراءات التي يجب أن تكون متوافقة مع إتفاقية كيوتو المعدلة (الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية).**

3. الوضوح:

**إن قيام الإدارة الجمركية بتوفير بيئة واضحة تعطي درجة عالية من التوقع للمجتمع التجاري عند تعامله مع الجمارك، وهذا التوقع يمكن هذا المجتمع التجاري من إتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة بما يخدم المجتمع ككل،ويأتي هذا من منطلق أنه يحق لعملاء الجمارك التوقع بدرجة عالية من اليقين وقابلية التكهن في تعاملاتهم مع الجمارك والتي يجب عليها أن تقوم بالإعلان عن الأنظمة واللوائح والإجراءات والقواعد التي تطبقها على المتعاملين وأن يتم هذا التطبيق بشكل عادل وموحد ومتكامل وتكتمل منظومة الوضوح في الإجراءات والسهولة في التطبيق بوجود آلية توفر للمتعاملين ضمانات عادلة عند الطعن في قرارات الجمارك وطلبهم إعادة النظر في هذه القرارات وبما يتفق مع مبدأ التظلم دون عقوبة الذي تنادي به وتقره منظمة الجمارك العالمية.**

4. الحاسب الآلي:

**إن إدخال الحاسب الآلي واستخدامه في ميكنة كافة مهام الجمارك من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة والفاعلية التي تمارس بها الجمارك دورها في خدمة المجتمع التجاري ويقضي تماماً على جميع فرص الفساد إذا ما تم سيطرة الميكنة على القرارات والإختيارات،ويرفع من مستوى الخدمة ما قد يقوم به الحاسب الآلي من القيام بعملية محاسبة ومراجعة للقرارات الإدارية في وقت لاحق لإتخاذها والوقوف على مدى توافقها مع المنظومة التشريعية والإجرائية ولذلك ينبغي أن يتم تصميم النظم الآلية – بقدر الإمكان – بطريقة تقلل من فرص ممارسة وفرض الرأي من المسئول بشكل غير مناسب ولا شرعي ولا مقبول وأيضاً يقلل من الاتصال وجهاً لوجه والتعامل المباشر بين موظفي الجمارك والمتعاملين معها.**

5. ضرورة القيام بعمليات إصلاح وتحديث للإدارة الجمركية:

**إن الأداء الروتيني والبيئة التي تسودها الممارسات المعقدة والغير فعالة والمكررة،والتي تغيب عنها شمس المعرفة والوضوح،والتي يسمح فيها بالتدخل الشخصي في التطبيق والتعديل للإجراءات والقواعد القانونية هي بيئة صالحة للفساد،حيث يجد العملاء**

**أنفسهم مضطرين إلى العمل على تجاوز وتخطي المعوقات والإجراءات البطيئة والثقيلة من خلال الأوضاع الإستثنائية التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة ودفع مقابل للتسهيل.**

**لذا ينبغي على الجمارك إصلاح أنظمتها وتطوير إجراءاتها وتبسيطها للقضاء على أي فوائد غير شرعية يمكن الحصول عليها من خلال الإلتفاف حول الإجراءات والمسارات الرسمية،ويجب أن تكون مبادرات التطوير والإصلاح والتحديث مبادرات شاملة تتضمن كافة جوانب العمل والأداء والأنشطة الجمركية،وكثيراً ما تنصح منظمة الجمارك العالمية بالإسترشاد بإتفاقية كيوتو المعدلة كأحد أهم مرجعيات ومبادرات التطوير والإصلاح الجمركي من الناحية الفنية والإجرائية.**

6. المتابعة والرقابة الداخلية:

**إن الإدارة الجمركية الناجحة هي تلك الإدارة التي تطبق وتنفذ مجموعة من الآليات المناسبة لرصد ومتابعة ومراقبة العمل والأداء على كافة المستويات والأنشطة،فبرامج المتابعة والمراجعة الداخلية وأنظمة التحقق الداخلي والخارجي،ووظائف التحقيق والمحاسبة الداخلية والخارجية هي بعض نماذج لتلك الأنظمة التي يجب على الجمارك أن تأخذ بها والتي يجب أن تقوم على توازن منطقي ومعقول بين الإستراتيجيات الإيجابية التي تتبناها الإدارة الجمركية لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية من النزاهة من تلقاء أنفسهم،وبين إستراتيجيات العقاب والجزاء التي تتبناها الإدارة الجمركية لتتبع وتحديد حالات الفساد والأنشطة الغير أخلاقية أو الغير مشروعة التي يقع القائم بها تحت طائلة القانون والعقاب،وقد يكون من الضروري على الإدارة الجمركية أن تقوم بطريقة فورية وشاملة ومباشرة بالتحقيق في الحالات المعنية فور ورود معلومات عن وجود أو احتمال وجود فساد أو مخالفات،ويمكن لهذه التحقيقات أن تكون محدودة أو على نطاق واسع وفقاً لما تكون عليه الحالة،وإذا ما رأت**

**جهة التحقيق الداخلية وتحققت من وقوع الفساد بصورة غير مقبولة،فيكون عليها الرجوع إلى جهات التحقيق الخارجية المختصة للنظر في قضايا الفساد هذه.**

7. تطبيق أنظمة لمراقبة السلوك:

**إن " ميثاق الشرف الجمركي للعاملين بالجمارك " هو أحد العناصر الرئيسة لبرنامج جيد وفعال للنزاهة،ويعتبر هذا الميثاق بمثابة نظام شامل لمراقبة السلوك حيث أنه يتضمن كافة تفاصيل السلوك المتوقع من كافة موظفي الجمارك على كل المستويات وبشكل عملي وواضح وخالي من الغموض،ويتضمن هذا الميثاق بكل وضوح الجزاءات المقررة عند عدم الإلتزام وعند كل مخالفة محددة بدرجة دقة عالية، تلك الجزاءات التي تتوافق مع حجم وفداحة المخالفة التي يتم إرتكابها.**

8. إدارة الموارد البشرية:

**من الأمور الهامة التي تنادي بها منظمة الجمارك العالمية لنشر النزاهة ومكافحة الفساد هو أن تقوم الإدارات الجمركية بتنفيذ سياسات وتطبيق إجراءات دقيقة ومتقنة في مجال إدارة الموارد البشرية نظراً لما لهذه السياسات من أثر مباشر في نشر النزاهة ومقاومة البيئة التي تساعد على إنتشار الفساد.**

**وفيما يلي بعض الجوانب الهامة التي يجب على الإدارة الجمركية أن تضعها في الاعتبار وهي بصدد وضع أنظمة جيدة للموارد البشرية بها:**

- **توفير مستوى لائق من المعيشة لموظفي الجمارك من خلال رفع مستوى الرواتب والمكافآت التي يتقاضاها هؤلاء العاملون إلى الحد الذي يضمن لهم حياة كريمة.**
- **التدقيق في عملية التعيين ثم بث ثقافة النزاهة لدي العاملين لضمان أن من يعمل في الجمارك سيحافظ على مستويات عالية من النزاهة.**
- **وضع وتطبيق أنظمة للتعيين والترقية والإختيارات بصفة عامة تقوم على مبدأ الإستحقاق وتنأي عن التحيز والمحسوبية والواسطة.**

- **تطبيق سياسة توزيع العاملين والموظفين بصورة دورية والتغيير الدوري للمواقع للقضاء على فرص بقاء الموظفين في مناصبهم لفترات طويلة الأمر الذي قد يدعم الفساد ويوفر البيئة الصالحة لإنتشاره.**
- **وضع التدريب بصورة شاملة على رأس أولويات العمل لتطوير وبناء قدرات العاملين وتعزيز وتقوية الشعور بالثقة بالنفس والقدرة على القيام بأعباء الوظيفة فضلاً عن المحافظة على مستويات من السلوك القويم وأخلاقيات مهنية عالية.**
- **تطبيق أنظمة جيدة وحديثة لقياس وإدارة الأداء يكون من شأنها تشجيع السلوكيات الجيدة وتقوية مستويات النزاهة السلوكية والفنية والمهنية.**

9. ثقافة المجتمع الجمركي:

**إن "روح الإنتماء" و"روح الأسرة" و" روح العمل الجماعي " وعدم الفردية هي أفضل عناصر مقاومة الفساد في العمل الجمركي،حيث أن شعور موظفي الجمارك بالإعتزاز والفخر من جرّاء إنتمائهم إلى الأسرة الجمركية عادة ما يرفع من معنوياته في العمل ويهيأ لهم مناخاً أفضل للقيام بواجباتهم،ويدعم ذلك الشعور بالعدالة والإنصاف وتواجد فرص الترقي والتطور لدي الجميع،وعلي الإدارة الجمركية الذكية أن تسعي إلى أن يشارك جميع أفرادها في وضع وتنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد وهو الأمر الذي يشجعهم على قبول مستوى مناسب من المسئولية عن نزاهة المجتمع الجمركي كله سواء الإدارة أو العاملين.**

10. العلاقة مع المتعاملين:

**يجب على الإدارة الجمركية أن تعمل على تشجيع الثقة بالمجتمع التجاري وخلق حوار متصل وعلاقة مفتوحة في إطار من الشفافية الكاملة والمنتجة مع أعضاء المجتمع التجاري المتعاملين مع الجمارك،وينبغي تشجيع مجموعات العملاء على القيام بالمشاركة في العمل وتحقيق مستوى مناسب من المسئولية عن الإجراءات التي يتم تطبيقها من جانبهم،بالإضافة إلى مشاركة هذا المجتمع التجاري مشاركة حقيقية عند**

دراسة أو وضع أي تعديلات على التشريعات والقوانين والإجراءات التي تطبق عليهم،وقد يكون أيضاً من المفيد توقيع مذكرات التفاهم بين الجمارك والمجموعات المختلفة من المجتمع التجاري والصناعي،ويفيد كذلك وضع أنظمة مراقبة السلوك للقطاع الخاص التي تتضمن بوضوح معايير السلوك المهني والتي لابد وأن تتضمن جزاءات مناسبة تعاقب السلوك الفاسد وتكون كافية لردع مجموعات العملاء عن الإنخراط في ممارسات فاسدة أو دفع الرشاوى أو أي مقابل لتسهيل الحصول على معاملة تفضيلية غير مستحقة.

ولكن لكي يمكننا أن نطبق آلية واقعية لمكافحة الفساد وتفعيل الشفافية والنزاهة كسلوك عام بين العاملين والمتعاملين، لابد من أن نتناول بالتحليل هنا عناصر بيئة الفساد وكيف نتعامل مع كل عنصر منها..

عناصر بيئة الفساد:

**العنصر الأول**: **المفسد**:

هو ذلك الشخص الذي يكون له مصلحة من بيئة الفساد ويحقق من خلالها فوائد لنفسه لا تحق له ، وهو في كل الأحوال يكون المتعامل مع الجمارك (مخلص جمركي، مستورد، مصدر) له مصلحة في وجود بيئة الفساد لكي يستطيع أن يتجنب عن طريقها دفع الرسوم المستحقة كلها أو جزء منها ، أو إدخال بضائع لا يحق له إدخالها، أو تجنب إجراءات يجب أن يخضع لها، وهو يدعم بيئة الفساد ويشجع العنصر الثاني( الفاسد) بطريق مباشر وغير مباشر لكي يبقي دائماً معه ويحقق من خلاله كل ما يسعي لتحقيقه من أهداف غير مشروعة.

والمفسد ليس في كل الأحوال يسعي إلى الحصول على ما ليس له، ولكنه في بعض الإدارات التي يكون فيها الفساد هو الظاهرة المسيطرة على كل العاملين بها، يكون المتعامل مضطراً للتجاوب مع الفاسد لمجرد الحصول على ما له من

حقوق، وذلك في البيئات التي يبلغ فيها الفساد منتهاه ويصبح العمل وفقاً للأهواء الشخصية لهؤلاء المنتسبين للعمل الجمركي ، ولكن يبقي دائماً هذا المفسد يطل بما يقدمه من مال على مشاهد الفاسدين لكي يحبب إليهم دائماً الكسب غير المشروع والتعامل غير القانوني مستغلاً في ذلك قلة الدخل وغلاء المعيشة في بعض الدول النامية أو الفقيرة لكي يسعي راغبي الثراء السريع من الفاسدين إلى التعامل معه وكسب مودته والحصول على أمواله

**العنصر الثاني: الفاسد:**

لابد أن نعترف أن بعض رجال العمل الجمركي في عديد من الدول النامية يعانون من ظروف معيشية صعبة، تلك الظروف يتمثل بعضها في صعوبة الحصول على عمل إلا بعد جهود كبيرة وانتظار أطول، وغالباً ما تنتهي الأمور في دول كثيرة ، خاصة الدول الإفريقية، عن طريق وسائل غير مشروعة يحصل بها المواطن البسيط على فرصة عمل في الإدارة الجمركية، والراتب لا يكاد يكفي لأي شئ، ولكن كل هذه الظروف وأكثر منها لا يعتبر مبرراً مطلقاً للفساد أو لقبول الرشوة، إن أولئك يسعون إلى الثراء السريع الغير مشروع اجتماعياً وقانونياً ودينياً ، وهم يخاطرون بمستقبلهم عند قيامهم بهذه الأساليب غير القانونية..

ويجب على الإدارة الجمركية أن لا تقتصر فقط جهودها على التوعية القانونية والدينية لهؤلاء الفاسدين بقدر ما عليها أن تضع أنظمة تمنع وتقيد من حركتهم وتحرمهم من حرية التعامل التي تجلب لهم فرص الفساد السهلة..

ولكن إعادة النظر إلى الرواتب وأماكن العمل وأنظمته تعتبر أموراً أكثر أهمية في تقويم سلوكيات الفاسدين في كل مكان..

**العنصر الثالث: القواعد والإجراءات الواجب تطبيقها :**

**قد يكون هذا أهم عنصر يدعم بيئة الفساد ويساعد عليها ، لأن عدم معرفة المتعامل مع الجمارك بالقواعد والإجراءات التي يجب على رجل الجمارك القيام بها، تعطي الفرصة للأخير أن يستغل هذا الجهل في فرض شروطه وممارسة بيروقراطية تؤثر بالسلب على المتعامل مما يدفعه إلى الأساليب غير المشروعة لكي يحصل على حقه**

**إن الكثير من رجال الإدارة الحديثة يعتبرون الشفافية واحداً من أهم أدوات مكافحة الفساد، فعلانية الإجراءات تعتبر سلاحاً في يد المتعامل يحميه من أن يقوم أي شخص باستغلاله**

القضية الخامسة

قياس الأداء الجمركي

**معايير قياس الأداء هي وسيلة موضوعية تستخدمها كافة المنظمات لقياس قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة كما هو محدد في خطط العمل التنفيذية التي تعتمد في المقام الأول على استخدام المؤشرات والإحصاءات الكمية،وعادة ما تقوم الإدارة الجمركية بقياس أداء العاملين بها للحكم على كفاءتهم وجودة العمل الذي يقومون به،وليس هذا**

**هو ما تسعي الإدارات الجمركية الحديثة والمتطورة إليه،لأن قياس أداء العاملين هو أحد الآليات التقليدية التي تتم في كافة المنظمات وليس في الجمارك فقط،ولكن ما يجب على الإدارة الجمركية الحديثة والمتطورة القيام به،هو تطبيق آليات جيدة ودقيقة وعلمية لقياس أداء الجمارك ذاتها،وهذه الآليات تتضمن إجراءات ومعايير وخطوات وأنشطة كثيرة تهدف جميعها إلى الإجابة على ثلاث تساؤلات بالغة الأهمية:**

**1 ) هل تحققت الأهـــــداف ؟**

**2) هل تحققت الأهداف بكفاءة ؟**

**3) أين موضـع الخـــــلل ؟**

**إن الإدارة الجمركية لكي تقوم بتطبيق نظام جيد لقياس الأداء الذي تقوم به في خدمة المجتمع التجاري تحتاج إلى القيام بعدد من الخطوات الأساسية:**

**أولاً: تقوم بتحديد أهدافها الإستراتيجية.**

**ثانياً: تقوم بتحديد الأهداف الفرعية لكل وحدة إدارية من وحداتها.**

**ثالثاً: تقوم بترجمة كل هذه الأهداف إلى معايير قابلة للقياس الكمي.**

**رابعاً: تقوم بتحديد الأداء المستهدف المطلوب الوصول إليه.**

**خامساً: مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف لمعرفة الاتجاه العام للأداء ومدى واقعية الأداء المستهدف.**

**وفي أغلب الإدارات الجمركية المتطورة،يتم استخدام عدد من معايير ومقاييس الأداء هي كل أو بعض ما يلي:**

| المعيار | مجال استخدامه وأهميته ودلالته الاقتصادية |
|---|---|
| **قيمة الشحنات** | **هذا المؤشر يفيد في تحديد قيمة الواردات والصادرات مما يتيح للعاملين التعرف على مدى أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك في الاقتصاد القومي، وأيضاً هو أحد المؤشرات التي تمكن من التعرف على الاتجاهات** |

| | |
|---|---|
| | الاقتصادية للبلاد |
| حجم الشحنات | ويقصد به عدد الرسائل التي يتم استيرادها،ويفيد هذا المؤشر في المقارنة بين الإدارات الجمركية بعضها البعض وتحديد الأداء على مستوى الوظائف المختلفة مثل نسبة الخط الأخضر إلى إجمالي عدد الشحنات وما شابه ذلك |
| عدد التظلمات | وهذا مؤشر هام يتم به قياس درجة رضا العملاء،حيث أن إنخفاض عدد التظلمات بالمقارنة بعدد الشحنات يعكس درجة رضا عالية من العملاء عن كافة ما تم إتخاذه من قرارات بمعرفة الإدارة الجمركية. |
| عدد التظلمات التي تلجأ للتحكيم | وهذا المؤشر أيضاَ هام لأنه يعكس مدى رضا العملاء، ويختلف عن المؤشر السابق في أنه يوضح حجم تلك الفئة التي تعترض بشدة على قرارات الجمارك لأي سبب كان وتلجأ إلى مستوى أعلي من درجات التقاضي بما يؤكد عدم الرضا التام عن قرارات الإدارة الجمركية. |
| عدد قضايا التهريب | إن إرتفاع هذا المعدل بالمقارنة بعدد الشحنات التي تم إستيرادها في فترة معينة يمكن أن يعكس للإدارة الجمركية تلك البنود التعريفية أو النوعيات السلعية التي تحتاج إلى رقابة أكثر أو تعديلات في التشريعات الخاصة بها حيث أن الوضع الراهن والذي تم إستقراؤه من خلال هذا المؤشر يوضح أن هناك فئة من المتعاملين يجدون ثغرة في النظام الجمركي يحققون |

| | |
|---|---|
| | من خلال تجنبها فوائد تدفعهم إلى الإقدام على إرتكاب عمليات التهريب. |
| نسبة عدد العاملين للحصيلة الجمركية / عدد الشهادات | هذا المؤشر من المؤشرات التقليدية التي تستخدمها كافة الإدارات الجمركية لبيان درجة تناسب العمالة بها مع حجم العمل،ورغم أنه لا يعكس أي نتائج إيجابية من ناحية التحليل الاقتصادي،إلا أنه يستخدم في كثير من الأحيان لأغراض المقارنة سواء بين الإدارات الجمركية وبعضها في البلد الواحد أو بين الإدارات الجمركية في أكثر من بلد. |
| زمن الإفراج (متوسط معدل زمن الإفراج شهرياً) | هذا المؤشر يعتبر من أكثر المؤشرات شيوعاً وإيجابية في قياس مدى كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية للمجتمع التجاري،حيث أنها تعكس مدى مهارة الجمارك في أداء وظائفها دون إبطاء ويتم استخدام هذا المؤشر في المقارنة بين المكاتب الجمركية وخلق نوع من المنافسة بينها وكذلك على مستوى الإدارات الجمركية في أكثر من بلد لقياس مدى فاعلية كل إدارة. |
| زمن الإفراج للشحنات التابعة للنظم الخاصة (معدل متوسط شهرياً) | هذا المؤشر يعتبر أيضاً من المؤشرات الشائع استخدامها لقياس مدى كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمستوردين الذين يتعاملون من خلال الأنظمة الجمركية الخاصة كالسماح المؤقت والدروباك وغيرها،وهو مؤشر هام حيث أن هذه النظم |

| | |
|---|---|
| | تطبق على قطاع هام من قطاعات المجتمع التجاري غالباً ما يكون شريحة كبيرة وهامة من قطاع الصناعة لمجتمع التجاري،كما أن هذا المؤشر يمكن أن يعكس مدى كفاءة الجمارك في القيام بالوظائف التخصصية،ويتم استخدام هذا المؤشر أيضاً في المقارنة بين الإدارات والمكاتب الجمركية التي تقوم بعمل مشابه وخلق نوع من المنافسة بينها وكذلك على مستوى الإدارات الجمركية في أكثر من بلد لقياس مدى فاعلية كل إدارة. |
| زمن الإفراج لخدمة كبار العملاء المستوردين | هذا المؤشر يعتبر أهم مؤشرات قياس الأداء حيث أن هذه الفئة من المستوردين تمثل أكثر من 50 ٪ من الواردات وبالتالي فإن خفض زمن الإفراج لهذه الفئة يعني بالضرورة إنخفاض المعدل العام لزمن الإفراج لجميع الواردات،وهذا المؤشر يكتسب أهمية خاصة من أنه يقيس مدى كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمستوردين الذين تم إختيارهم ليتمتعوا بأفضل الخدمات الجمركية،ومن ثم لابد أن يعكس هذا المؤشر معدل إيجابي يتناسب مع أهمية هذه الخدمة وهذه الفئة الهامة من المستوردين. |
| زمن الإفراج لخدمة كبار العملاء المصدرين | هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المكملة للمؤشر السابق والذي يعكس إهتماماً مضاعفاً بهذه الفئة من المصدرين والمنتجين الوطنيين والذين يقومون بتصدير ما يزيد عن |

| | |
|---|---|
| | 50 ٪ من الصادرات،وبالتالي فإن الإهتمام بجودة الخدمة المقدمة لهم من خلال تخفيض زمن إنهاء إجراءات التصدير لشحناتهم يعني بالضرورة تشجيع ودعم جمركي مشروع للصناعة الوطنية والاقتصاد القومي،وهذا المؤشر يكتسب أهمية خاصة من أنه يقيس مدى كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمصدرين الذين تم إختيارهم ليتمتعوا بأفضل الخدمات الجمركية،ومن ثم لابد أن يعكس هذا المؤشر معدل إيجابي يتناسب مع أهمية هذه الخدمة وهذه الفئة الهامة من المصدرين. |
| متوسط معدل المهمل شهرياً | البعض يظن أن هذا المؤشر ثانوي أو عديم الأهمية،ولكنه من المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها ترجمة مدى وضوح وشفافية الإجراءات الجمركية التي تطبق على جميع الفئات،لأن إرتفاع معدل البضائع المستوردة التي يتركها أصحابها لأي سبب من الأسباب يعكس واقعاً إجرائياً غير مفهوم أو واضح للمتعاملين مع الجمارك، والذين ما كانوا ليتركوا بضائعهم لو علموا كل كبيرة وصغيرة عن الإجراءات والقواعد والضرائب التي عليهم إستيفائها للإفراج عن بضائعهم،إن كثير من الدول المتقدمة تستخدم هذا المؤشر في التعرف على رد فعل المجتمع التجاري نحو ما تطبقه من تشريعات وإجراءات وقواعد وضرائب |

| | |
|---|---|
| | ورسوم تعريفية. |
| نسبة طرق التقييم طبقاً للمادة الأولى | هذا المؤشر يعكس مدى إلتزام العملاء ومدى ثقة الجمارك في عملائها،لأن قبول الجمارك للقيمة الفعلية يعني قبول المعلومات التي قدمها المستورد وبالتالي يتحدد معدل الثقة بين الجانبين من خلال هذا المعدل الذي يعتبر واحداً من أكثر المؤشرات إستخداماً في الإدارات الجمركية المتقدمة وغير المتقدمة. |
| نظام الاستعلام المسبق ومدى تقدم الخدمة به (المعدل، إنجاز الرد في زمن سريع من زمن تلقي الطلب) | يتم القياس هنا بعدد الخطابات الصادرة من الإدارة الجمركية للرد على تساؤلات العملاء في مجال الاستعلام المسبق عن أي أمر من أمور العمل الجمركي، وفي بعض الإدارات الجمركية المتقدمة يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد المرات التي إلتزمت فيها الجمارك بما تضمنه خطاب الرد على الاستعلام المسبق، وهو من المؤشرات التي تعكس مدى التطور التكنولوجي والحضاري في التعامل مع العملاء . |
| معدل البضاعة المضبوطة على الحدود من السلع المخالفة | إن إرتفاع هذا المعدل والذي يقاس بعدد الحالات المضبوطة إلى إجمالي الشحنات المارة عبر المنفذ الحدودي،إنما يعبر عن أن هذا المنفذ يحتاج إلى مزيد من الرقابة والسيطرة،حيث أن المهربون يعتبرونه مكاناً جيداً لمرور مهرباتهم،ومن ناحية أخري هذا المؤشر يعبر عن حاجة التشريعات إلى تعديل وتبسيط ومراجعة إذا ما كانت حالات التهريب تشمل عدداً كبيراً |

| | |
|---|---|
| | من البضائع المسموح استيرادها |
| نسبة الكشف الفعلي للبضائع تحت نظام الإفراج المسبق | يعتبر نظام الإفراج المسبق أحد الأنظمة التي أستحدثتها الجمارك للتسهيل والتيسير على المتعاملين،ووفقاً لهذا المؤشر فإن عدد الحالات التي يتم الكشف الفعلي على البضائع تعطي تصوراً حقيقياً عن مدى تجاوب المجتمع التجاري مع الأنظمة الحديثة الجمركية واستفادتهم من عمليات التطوير التي تتم فيها،إنه مؤشر يعكس المدى الذي يتابع به المجتمع التجاري ما تقوم به الجمارك من تحديث وتطوير لذاتها. |
| نسبة الكشف بالأشعة ( عدد الحاويات التي تم الكشف عليها ) | يعتبر استخدام أجهزة الكشف بالأشعة من المستحدثات الجمركية في كافة الإدارات الجمركية في دول العالم،يعتبر إرتفاع نسبة الحاويات التي يتم كشفها بالأشعة إلى عدد الحاويات الإجمالي للواردات تعبيراً واقعياً عن مدى إنتشار الأجهزة في العمل الجمركي وكفاءة إستخدامها في كافة المواقع الجمركية . |
| نسبة الضبطيات التي تمت بناء على معلومات من الإستخبارات | وهذا مؤشر يعكس مدى كفاءة عملية جمع المعلومات ومهارة العاملين بوحدات أو إدارات المكافحة والتحريات والإستخبارات والتي تعتبر من الوظائف الهامة في العمل الجمركي في الآونة الحديثة. |
| معدل التعامل الآلي للعمل الجمركي | المقصود بالتعامل الآلي هو معدل الإقرارات التي تمت من خلال النظام الآلي للجمارك،وإذا ما كان المعدل بنسبة 100٪ فهذا يعني أن العمل الجمركي يتم آلياً |

| | |
|---|---|
| | بصـــورة كليـــة، ولا يـــتم التعامـــل يـــدوياً مـــع الإقرارات،والعكس كلما أنخفضت هذه النسبة،كان هذا مؤشراً على كثرة أعطال النظام الآلي وعدم كفاية الوحدات الآلية لتغطية المواقع الجمركية بالكامل. |
| معدل زيارات المتعاملين لموقع الجمارك على الإنترنت | هذا المؤشر يعكس تجاوب المجتمع التجاري مع الجمارك من ناحية ومن ناحية أخري يعكس مدى توافر المعلومات التي يحتاجها المجتمع التجاري على موقع الجمارك على الإنترنت |
| عدد مرات التمييز للإدارة الجمركية لحسن الخدمة المقدمة منها من قبل الحكومة | عادة ما تقوم الحكومات بتنظيم مسابقات محلية لإختيار الإدارة الحكومية الأكثر تميزاً في تقديم الخدمة للمجتمع التجاري،وتعتبر عملية تكرار الفوز بهذه المسابقات مؤشراً على الخدمة الجيدة المستمرة التي تقدمها الجمارك للمجتمع التجاري،وعلي سبيل المثال،فازت جمارك الدخيلة بالمركز الأول على مستوى الجمهورية كأفضل منفذ خدمي حكومي لعام 2008 ثم تكرر الفوز لعدد 6 إدارات جمركية في العام التالي 2009 مما يعكس ثبات مستوى الجودة التي يتم تقديمها للمتعاملين. |
| الحصيلة الجمركية (المعدل، المتحصل للجمارك، للمبيعات، للضرائب...) | رقم الحصيلة أو الإيرادات الجمركية ونسبة تحقيق الإيراد المتوقع هو أحد أشهر المؤشرات التي تستخدمها الحكومات لقياس كفاءة الأداء الجمركي، ويمكن مقارنة الحصيلة بسنوات سابقة أو فيما بين المواقع الجمركية |

| | |
|---|---|
| | سواء كمبالغ أو نسب تحقيق المستهدف لخلق نوع من المنافسة بين هذه الإدارات الجمركية. |

وعلاوة على هذه المؤشرات، توجد هناك مؤشرات أخري كثيرة لقياس الأداء الجمركي في تفاصيل ودقائق أخري كثيرة نذكر منها ما يلي:

- نسبة ما تم كشفه من مخالفات عند الكشف على البضائع المستوردة أثناء الإجراءات الجمركية.
- نسبة ما تم من مراجعة محاسبية لاحقة.
- نسبة الرسوم الضائعة التي اكتشفتها المراجعة اللاحقة.
- نسبة المخالفات التي كشفت عنها المراجعة المحاسبية اللاحقة.
- إجمالي المبالغ المحصلة كتعويضات من المراجعة المحاسبية اللاحقة.
- عدد الرسائل التي ضبطت بها بضائع ضارة أو فاسدة للمجتمع من خلال فحص أمتعة الركاب.
- عدد الرسائل التي انتهكت فيها حقوق الملكية الفكرية.

# القضية الرئيسية الثانية

# التطـــوير والتحديث الجمركي

**كما هو معلوم للجميع أن الهدف الرئيسي للجمارك في الماضي هو جباية الضرائب الجمركية على التجارة الدولية العابرة لحدود الدولة ومحاولة تعظيم هذه الإيرادات إلى أقصي درجة ممكنة بكل السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للجمارك أن تحقق الحصيلة المستهدفة غير ناظرة إلى ما تم من إجراءات وما أتخذ من طرق لتحقيق هذا الهدف،ولكن مع دخول بني الإنسان في عصر العولمة وإرتفاع حجم التجارة الدولية إلى أرقام تبدو خيالية خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي،وسقوط الحواجز التي كانت تقف أمام التجارة الدولية الواحد تلو الآخر تلك الحواجز التي كانت تعوق دخول وخروج السلع والأفراد ورأس المال من وإلي الدول،فقد تغير دور الإدارات الجمركية في كافة دول العالم ليصبح هدفها الأول هو تيسير وتسهيل التجارة الدولية بحيث تكون الجمارك داعماً للتجارة وليست معوقاً لها،وعاملاً من العوامل التي يعتمد عليها المجتمع الدولي في رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمل المستمر على رفع مستوى المعيشة في كافة بلدان العالم بما يعود بالرفاهية على بني الإنسان،وللقيام بهذه المهمة وتحقيق هذه الأهداف كان على الإدارات الجمركية أن تخضع لعملية تحول إستراتيجي تاريخي لم تشهده على مر التاريخ من قبل،حيث بدأت الإدارات الجمركية في كافة دول العالم ومن خلال منظمة التجارة العالمية في إتباع كل الأساليب والوسائل الحديثة التي تمكن من تسهيل التجارة العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي،بما يعني المزيد والمزيد من المسئولية على الإدارات الجمركية في العالم،وفي الوقت الذي بلغت فيه الثورة التكنولوجية مبلغاً جعل من العالم قرية صغيرة جداً لا تخفي فيها خافية،والنظام الرقمي يقدم للجميع البيانات والمعلومات التي تسهم في إعداد الدراسات بصورة صحيحة ودقيقة وسريعة لتنفيذ مشروعات إستثمارية بدون حدود مادية.**

وهو ما جعل الدور الذي تقوم به الإدارات الجمركية في العالم يختلف تماماً عن ذي قبل،بل إن هذا التطور ألقي بعبء كبير على الإدارات الجمركية لتكون على مستوى الحدث،وتساهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الرفاهية لبني الإنسان دون النظر إلى الحدود الإقليمية أو الإنتماءات الجغرافية.

ولذلك بدأت كل دول العالم وبلا إستثناء في تنفيذ مبادرات جادة وحقيقية لتطوير إداراتها الجمركية وتطوير العملية الجمركية لتواكب المتغيرات والمستحدثات الدولية كي تلحق بركب العصر وتمضي في موكب الحداثة الذي لا يسمح لمن يتخلف عنه بأي فرصة في الوجود والعيش ، حتى أصبحت قضية التطوير والتحديث الجمركي هي أهم القضايا الجمركية المعاصرة في كل بلدان العالم..

إن هذه القضية تتناول محاور خمسة للعمل لتنفيذ مهام عملية التطوير الجمركي، وهي:

- الإطار التشريعي الذي يحكم العمل والأداء الجمركي.
- الموارد البشرية التي تدير العمل في الإدارة الجمركية .
- التكنولوجيا الحديثة التي يمكن استخدامها لتطوير العملية الجمركية.
- التنسيق مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالواردات والصادرات.....وأخيراً
- الشراكة مع المجتمع التجاري.

## القضية السادسة

## قضية تطوير الإطار التشريعي الذي يحكم العمل والأداء الجمركي

**إن الإطار التشريعي للعمل الجمركي الذي نعنيه لا يقف فقط عند القانون الجمركي،ولكنه يمتد أيضاً إلى كل القواعد والإجراءات والأحكام التي تنظم أي جزء من العملية الجمركية،بمعني أن هذا الإطار التشريعي يمتد ليشمل القانون الجمركي،اللائحة التنفيذية، التعريفة الجمركية،وأدلة الإجراءات الجمركية والتي تتضمن كافة إجراءات النظم الجمركية الخاصة وأي من القواعد والإجراءات التي تضع نظاماً للعمل الجمركي وتحدد آليات تنفيذه.**

1. القانون الجمركي:

**إن القانون الجمركي يمثل أهم أسس ومكونات الإطار التشريعي للعمل الجمركي وهو المرجع القانوني الذي تستمد منه كافة الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الجمارك شرعيتها،ورغم أن تحديث نصوص وأحكام هذا القانون يعتبر واحداً من الأمور الهامة لتحديث الإدارة الجمركية وتطويرها وإتاحة الفرصة للاستفادة من المستحدثات التكنولوجية والفنية،إلا أن هناك توجهاً تتبناه التكتلات الاقتصادية الجديدة والتي أصبحت ظاهرة في عالم التجارة والاقتصاد اليوم،وهو توجه قد يكون على نفس الدرجة من الأهمية ألا وهو التوحيد التشريعي والقانوني في الإقليم أي وجود قانون جمركي موحد لمجموعة من الدول التي يجمعها نفس الإقليم أو ذات النطاق الجمركي المشترك لكي تدعم عملية التبادل التجاري فيما بينها وتسهل التجارة سواء البينية أو الدولية لهذا الإقليم، والأمثلة على هذا كثيرة، لعل أبرزها: الإتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى العديد من الكيانات الإقليمية التي توحدت قوانينها ووحدت تشريعاتها سواء الجمركية أو غير الجمركية.**

**إن العمل الجاد لتطوير الإدارة الجمركية يتطلب في جميع الأحوال وجود إطار تشريعي يأتي على قمته قانوناً جمركياً يواكب متغيرات العصر ويتسم بالحداثة والتطوير والمرونة التي تستوعب كافة المستحدثات التكنولوجية وغير التكنولوجية،ويعطي للإدارة**

الجمركية كافة الصلاحيات التي تمكنها من القيام بعملها في سهولة ويسر ودون معوقات أو عقبات تشريعية.

فإذا ما نظرنا إلى بعض نصوص القانون الجمركي في عدد من دول العالم خاصة تلك التي تنتمي إلى الدول النامية نجد أنها قد صدرت قبل سنوات كثيرة مما يعني أن هذا القانون قد تقادمت أحكامه وكثرت التعديلات عليه حتى أصبح بعضها كغابة من المواد والأحكام التي لا يعرف دقائقها حتى الصفوة من رجال القانون،وأصبح المتعامل مع الجمارك في هذه البلدان لا يجد مفراً من ترك الأمر برمته لرجال الجمارك ليقوموا بالعمل بما يتراءى لهم،لعجزه الكامل عن إدراك حقوقه التي يكفلها القانون الذي لا يعرف تفاصيله ودهاليزه إلا القليل والقليل جداً،وبالتالي يخضع هذا المتعامل لكل أنواع الإبتزاز والإستغلال وينتشر الفساد بسبب هذه النصوص المتقادمة وهذا الإطار التشريعي العتيق.

ولا يقتصر الأمر فقط على ضياع حقوق المتعاملين،بل إنه يمتد لما هو أخطر من ذلك، وهو عدم تناسب الأحكام مع العصر الجديد الذي دخلنا آفاقه في الألفية الثالثة،وهو العالم الرقمي المعلوماتي السريع الصغير،إلي غير ذلك من المسميات التي تؤكد ضرورة توفيق الأوضاع كلها بما يتناسب مع آليات العصر،وبما يضمن اللحاق بركب التقدم والمدنية وعدم التخلف عن هذا النمو الاقتصادي الذي صار السمة المميزة للعالم في هذا الزمان.

ولابد أن تضع الإدارات الجمركية نصب أعينها وهي بصدد تعديل القانون الجمركي أن تكون هناك مشاركة حقيقية للمجتمع التجاري بكافة طوائفه في عملية الصياغة ووضع مشروع القانون الجديد لأن هذه المشاركة هي الضمانة الكبرى لخروج القانون الجديد خالياً من أي مشاكل تطبيقية وتحقيقه لأكبر درجة من رضا العملاء الذين يتم تطبيق القانون عليهم.

**لقد قمنا في الجمارك المصرية بدراسة تفصيلية لقانون الجمارك رقم 66 الصادر في عام 1963 وكافة التعديلات التي جرت عليه منذ صدوره،وتضمنت هذه الدراسة تحديد كل أوجه القصور في القانون، وتحديد النصوص التي تقادمت ولم تعد تصلح،والنصوص التي تحتاج إلى إعادة صياغة لتناسب عمليات التطوير التحديث التي طرأت على العمل الجمركي،والنصوص التي نحتاج إلى تضمينها في القانون للتعامل مع مستجدات طرأت على العمل الجمركي،وتم عرض مشروع أولي يتضمن كافة التعديلات التي وجب إجراؤها بصورة سريعة،وتم إعداد مشروع كامل لقانون جمركي متكامل ومحدث لعرضه على مجلس الشعب لإقراره في أقرب وقت ممكن، ولم يكن هذا المشروع ولا ذاك وليد عمل منفرد من الإدارة الجمركية،بل شارك المجتمع التجاري فيه مشاركة حقيقية من خلال عدد غير قليل من اللقاءات والمناقشات حول هذه النصوص المقترحة للقانون الجمركي الجديد،وتم كل ذلك من منطلق أن من ينطبق عليه القانون،يمكن أن تكون لديه رؤى لا تتوافر لدي من يطبقونه وهو ما يحدث بالفعل وما وجدناه على أرض الواقع عند مناقشة النصوص المقترحة مع أعضاء المجتمع التجاري من مختلف الفئات.**

2. اللائحة التنفيذية:

**إن الأصل في ضرورة وجود لائحة تنفيذية يرجع إلى أن دورة إصدار القانون عادة ما تستغرق الكثير من الوقت والإجراءات سواء في مرحلة الإعداد أو مرحلة الإعتماد،فيتم الإعداد من خلال متخصصين ليس فقط في المسائل القانونية،ولكن أيضاً في عمليات الصياغة القانونية للنصوص والحرص على مدى توافقها مع منظومة القانون العام ومجموعة القوانين السارية دون تعارض من قريب أو بعيد،ثم يتم إعتماد هذا القانون من خلال مجلس الشعب كما في مصر أو الهيئة البرلمانية تحت أي مسمي يطلق عليها في بلدان العالم،وبالتالي تثور مشكلة كبيرة عند الحاجة إلى إجراء تغيير أو تعديل طارئ على أي من النصوص،لذلك يتم إصدار القانون بإجماليات أو مبادئ قانونية مع إحالة كافة التفاصيل التي تخضع لكثير من التغيير والتبديل إلى اللائحة التنفيذية والتي**

**يصدرها الوزير المختص،مثلما هو عليه الحال في مصر،حيث يصدر بها قرار من وزير المالية،وتتضمن اللائحة كافة النصوص والأحكام التي لا غني لأي إدارة جمركية متطورة عنها،حيث تتضمن أحكام تشريعية تفسيرية وتفصيلية تفسر وتشرح نصوص القانون الذي يتم تطبيقه على المتعاملين والعاملين،ومن ثم تكون هذه الأحكام التفصيلية بمثابة خارطة طريق أساسية توضح للجميع كيفية تفسير وتطبيق وتنفيذ القواعد القانونية التي تضمنتها مواد القانون الجمركي،وإلي المدى الذي تكون فيه الأحكام التنفيذية واضحة ومفهومة وتفصيلية تكون الإدارة الجمركية شفافة وعلى درجة عالية من المرونة واليسر في التطبيق والقبول من المجتمع التجاري،ذلك لأن أحد أهم بنود الشفافية هو أن يكون المتعامل على علم تام بكل ما يطبق عليه، وهذا العلم التام يتوقف على مدى قدرته على فهم تلك الأحكام والنصوص والإجراءات التي تطبق على معاملاته الجمركية،وعادة ما تقوم الإدارات الجمركية التي تهتم بخدمة عملائها بعقد ندوات ودورات تدريبية لشرح كافة التفاصيل التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك للمجتمع التجاري حتى تضمن بطريق مباشر قيام المتعاملين بالدفاع عن حقوقهم وعدم وقوعهم فريسة الجهل وعدم المعرفة وبالتالي تقل فرص الفساد وتسود النزاهة والشفافية في الوسط الجمركي سواء العاملين أو المتعاملين.**

3. الإجراءات الجمركية الميسرة:

**الإجراءات الجمركية هي تلك الخطوات والمتطلبات التي يجب على المستورد أن يستوفيها لكي يتمكن من الإفراج عن البضائع التي قام باستيرادها،وعادة في كافة الإدارات الجمركية في العالم، يتم وضع خريطة مرحلية لهذه الإجراءات فتكون هناك مرحلة أولية تتضمن تلك الإجراءات الخاصة بالتقدم لمكتب الجمارك وتقديم المستندات والبيانات،ثم تليها مرحلة أخري تتضمن إجراءات المراجعة والتحقق من البيانات والمستندات سواء على الورق أو على الطبيعة أي القيام بالكشف والفحص والمعاينة،وأخيراً تأتي مرحلة إستيفاء المتطلبات الإفراجية سواء تسديد الضرائب**

**والرسوم أو إستيفاء الموافقات الرقابية التي قد تحتاجها عملية الإفراج عن البضائع،وأخيراً تأتي مرحلة الإفراج والصرف،وعادة ما تتضمن كل مرحلة عدد كبير من الإجراءات تتعقد وتتشابك بدرجات متفاوتة من دولة لآخري وفقاً لدرجة التقدم واستخدام التكنولوجيا وغيرها من المعايير التي تقيس درجة تطور الإدارة الجمركية،إلا أن التوجه العام الجديد للإدارات الجمركية في أغلب دول العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية وحتى اليوم يتجه إلى تبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية،ولأجل التبسيط يتم خفض عدد الإجراءات لتكون أقل ما يمكن القيام به،وقد لجأت أغلب الإدارات الجمركية لتحقيق هذا التبسيط إلى تفعيل عملية المشاركة مع المستورد من خلال قيامه شخصياً بإستيفاء كافة البيانات والقيام بتلك الإجراءات الأولية الخاصة بالإدراج ثم قيام الجمارك بعد ذلك بعملية التحقق من هذه البيانات في أقل عدد من الإجراءات يصل في بعض الأحيان إلى ثلاثة أو أربعة إجراءات فقط لاغير،فضلاً عن عمليات الميكنة التي تتم في العديد من الدول والتي يترتب عليها قيام المستورد بالتعامل مباشرة مع النظام الآلي للجمارك عبر شبكة الإنترنت ومن ثم إستيفائه لكافة المتطلبات والبيانات والمستندات ومروره بكل الإجراءات حتى يتم سداد الرسوم والحصول على إذن الإفراج عن البضائع،أما عملية التيسير فتهدف إلى تطبيق تلك الإجراءات التي تتسم بالسهولة واليسر في التطبيق ولا تحتاج إلى فنيات عالية أو خبرات متخصصة يستحيل على المتعامل أن يتعرف عليها أو يقوم بها.**

4. القواعد المنظمة لعملية الإستيراد:

**ويطلق عليها البعض الإجراءات الإستيرادية،والبعض يسميها بالقواعد الإستيرادية،وهي على جانب كبير من الأهمية،بل تعتبر ركن أساسي من أركان الإطار التشريعي للعمل الجمركي نظراً لأهمية وضوح هذه القواعد الاستيرادية التي تنظم عملية جلب واستيراد البضائع والسلع إلى إقليم الدولة المعنية وأثر هذه القواعد في توجيه السياسة الاقتصادية لهذه الدولة،ولذلك فإنه من المتعارف عليه قيام كل دولة بإصدار قانون خاص بتنظيم**

**عملية الاستيراد والتصدير يتضمن كافة الأحكام التي تنظم التعامل الجمركي للصادرات والواردات،ويقع على عاتق الإدارات الجمركية مسئولية تطبيق هذه الأحكام والإجراءات والقواعد بطريقة تضمن تحقيق آليات الرقابة والمتابعة التي يهدف النظام المالي والاقتصادي للدولة إلى تحقيقها.**

**ويمكن القول أن الإجراءات الاستيرادية التي تنظم عملية التصدير والاستيراد قد تكون أحد المعوقات أمام تطوير الإدارة الجمركية، ففي الوقت الذي تسعي فيه الإدارة الجمركية المتطورة إلى تخفيض زمن الإفراج وتسهيل الإجراءات الجمركية والإفراج عن البضائع بدون فتح أو فحص،نجد أن بعض الأحكام في قانون الاستيراد في بعض الدول يقف عائقاً أمام تحقيق هذا حيث قد يتضمن القانون العديد من المتطلبات التي يصعب استيفاؤها بما يتوافق مع السهولة واليسر التي ترغب الجمارك في تطبيقها،ولذلك تقوم بعض الدول المتقدمة بطلب مشاركة الجمارك في وضع مقترحات هذه القوانين والقواعد كي يسهل عليها تطبيقها،وهناك العديد من صور التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة بإدارة شئون التجارة الخارجية والتي تختص بوضع قواعد تنظيم الإستيراد والتصدير وبين الإدارة الجمركية،ففي بعض الدول يتم تشكيل لجنة مشتركة لبحث الأمور الخاصة بالإستيراد والتصدير وتضم هذه اللجنة ممثلين من قيادات العمل الجمركي،وفي دول أخري يكون هناك ملحق جمركي دائم في الإدارة الحكومية المختصة بتنظيم شئون التصدير والإستيراد، وهكذا،توجد العديد من الصور والأشكال التي يتم من خلالها التنسيق والتعاون بين منظمي التجارة الخارجية وبين الإدارة الجمركية.**

5. التعريفة الجمركية:

**التعريفة الجمركية هي ذلك النظام المنسق الذي أقرته منظمة الجمارك العالمية كجدول يشمل كافة السلع موضوع التبادل التجاري وفق ترتيب رقمي دولي متناسق وموحد بين جميع الدول، وتضع كل دولة أمام كل سلعة الفئة التعريفية التي تمثل**

**الضريبة الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع عند استيرادها،وعادة تضع كل دولة عدة أهداف مالية وإقتصادية تأمل في تحقيقها من وراء التعريفة الجمركية التي تطبقها على هذه السلع المستوردة،ومع إختلاف درجة ثراء الدول تختلف هذه الأهداف إلا أننا يمكننا أن نحدد الأهداف التي تسعي الدول إلى تحقيقها من التعريفة الجمركية والتي تمثل أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في رسم السياسة الاقتصادية والمالية لها، فيما يلي:**

- **خفض أو رفع المتوسط العام للتعريفة الجمركية وفقاً لسياسة دعم الاقتصاد الوطني المطلوب تطبيقها.**
- **منع التشوهات التعريفية أو الحد منها لهدف تسهيل التجارة وتيسير تطبيق التعريفة على جميع المتعاملين وضمان المعاملة العادلة والموحدة للجميع.**
- **الوفاء بـ والتوافق مع الإلتزامات الدولية الناشئة عن الإتفاقيات التجارية المختلفة.**
- **تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع التامة الصنع وبين السلع الوسيطة والمواد الخام والأولية التي تدخل كلياً أو جزئياً في إنتاجها مع الأخذ في الإعتبار التنسيق بين الأهداف المتضاربة المتعلقة بمسانده الصناعة الوطنية وتخفيف الأعباء على جموع المواطنين ورعاية الأنشطة الإنتاجية المختلفة.**
- **توحيد فئة التعريفة الجمركية سواء كان الوارد للإستخدام الصناعي أو التجاري حتى لا يفسح المجال الإعتماد على العنصر البشرى في تحديد فئة التعريفة وفقاً للغرض من إستخدام السلع المستوردة.**

## القضية السابعة

## قضية تنمية الموارد البشرية

**إن العنصر البشري هو أهم مقومات النجاح،وهو القائد الذي يقود مسيرة التقدم،إذا ما تركزت عليه الأنظار وكان محل إهتمام القائمين على التطوير والإصلاح،وإذا ما تجاهلنا أهمية البشر في عملية التطوير،فلن يكتب النجاح لأي خطوة من خطواته،وأول ما يجب الإهتمام به في دراسة العنصر البشري ونحن بصدد تطوير الإدارة الجمركية هو ما يسمي بـ " مقاومة التغيير " التي تتولد عند الكثيرين جداً في البداية،ثم تتناقص أعداد هؤلاء المقاومين تبعاً لمراحل التطوير المختلفة ويكون هذا التناقص بمعدل كبير أو صغير وفقاً لمدى إدراك إدارة التطوير لهذه المقاومة وحسن التعامل معها،وأيضاً فإن هذا المعدل تحدده الخريطة الإستراتيجية للتطوير والمدى الذي توليه الإدارة العليا للعنصر البشري.**

**إن بناء القدرات التنظيمية ورفع كفاءة وفعالية القيادات بكافة المستويات الإدارية سواء قيادات العمل التنفيذي بالمواقع،أو قيادات الإدارة المتوسطة وحتى أعلى مستويات الإدارة في الهرم التنظيمي الجمركي يعتبر أحد الضمانات الأساسية لنجاح خطط تطوير الإدارة الجمركية وتحديثها،حيث أن تواجد إدارة وقيادة جمركية واعية وعلى علم بكيفية إدارة التغيير يعتبر الأساس الذي يجب أن تقوم عليه عملية التطوير والتحديث الجمركي.**

**إن معظم أساليب وأفكار الإدارة الحديثة ترتكز على الكيفية التي يؤدي بها المديرون عملهم بهدف بناء نظام عمل قوي وناجح يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف الإستراتيجية ويعتمد على نظام معلن وواضح وبالتالي مستقر،وليس على أشخاص يتغيرون من وقت لآخر وبالتالي يتأثر العمل سلباً أو إيجاباً حسبما تكون عليه كفاءة هؤلاء الأشخاص،لذلك فإن أول ما يجب أن يتم التركيز عليه هو وضع الخريطة الإستراتيجية للعمل الجمركي وأن تتسم هذه الخريطة بالوضوح الكامل في كل تفاصيلها ومحاورها التي تتضمن عادة المحاور الإستراتيجية الأساسية التالية:**

- **وضع وصياغة الأهداف الإستراتيجية للإدارة الجمركية.**

- **إعادة هيكلة للجمارك والتعديل المستمر للكيان الجمركي بما يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية.**
- **تأهيل القيادات الجمركية المرشحة لقيادة الجمارك في مرحلة التغيير الإداري لتكون على المستوي الذي يضمن نجاح الجمارك في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.**
- **وضع نظام فعال للمتابعة والرقابة وقياس الأداء.**

**وغني عن الذكر أن نقول أن المنظمات المتقدمة في كافة دول العالم هي تلك المنظمات التي تقوم بإدارة مواردها البشرية بالصورة المثلى،وأن الجمارك على وجه الخصوص يجب عليها أن تولي أهمية قصوى بالعنصر البشري ليس فقط أولئك الذين يعملون بها،بل إن الأمر يجب أن يمتد إلى أولئك الأشخاص الذين سيعملون بها (الموارد المتاحة في سوق العمل والحرص على إختيار الأفضل منهم ) والمتعاملين معها (حيث يجب أن يكون هناك تواصلاً معرفياً مستمراً مع كل فئات المتعاملين سواء من خلال التدريب،أو اللقاءات المشتركة أو غير ذلك من صور التواصل ).**

**تلك هي نقطة البداية، التدقيق فيمن سيعمل بالجمارك،وتتلوها بعد ذلك تنمية هذه الموارد البشرية وصيانتها سواء بالتدريب أو إكساب الخبرات من العمل في كافة المجالات الجمركية وغير ذلك من المهارات التي تكسب رجل الجمارك تلك الشخصية المنفردة التي يتمتع بها جميع رجال الجمارك في كل الإدارات الجمركية في العالم.**

**لقد أدركت منظمة الجمارك العالمية أن هناك خللاً كبيراً في المعرفة وبعض المهارات والسلوك التي لابد أن تكون متوافرة في موظفي الجمارك لكي يستطيعوا مقابلة إحتياجات العمل بالكفاءة والمهارة المطلوب الوصول إليها،لذلك وضعت مبادرة بناء مقدرة تحت أسم برنامج الشراكة الجمركية للتطوير والبحث العلمي "PICARD".**
***(Partnerships in Customs Academic Research and Development)***

**والذي يهدف إلى إكساب الجمركيين عدد من المهارات لا تقتصر على المجال الجمركي بل تمتد لتشمل بعض الصفات اللازم توافرها في القادة،وتتضمن تعريفاً دقيقاً**

للقائد والمدير على المستوي الإستراتيجي وماهية المهارات والسلوكيات التي يجب أن يتمتع بها، وتعريفاً آخر للمدير التنفيذي وما هي مجالات المعرفة التي يجب أن يعرفها بوجه عام والمهارات التي يحتاج إليها في هذا المستوي،فضلاً عن المتطلبات السلوكية والأخلاقية لكافة المستويات،ويمكن لأي إدارة ترغب في تطوير مواردها البشرية أن تضع برنامج بيكارد موضع التنفيذ من خلال مجموعة دورات تدريبية للعاملين على كافة المستويات حيث أن مبادرة بيكارد هذه هي مجموعة من المستويات الإدارية التي يجب بلوغها بالتدريب حتى يصل رجل الجمارك إلى هذا المستوي الذي تضعه المنظمة كمعيار دولي للأداء الجمركي.

لقد مرت الجمارك المصرية خلال الفترة الماضية ( منذ عام 2002 وحتى اليوم ) بمنعطف إستراتيجي تاريخي لم تشهده على مر التاريخ من قبل،ففي الوقت الذي تسعي فيه كافة دول العالم من خلال منظمة التجارة العالمية إلى إتباع كل الأساليب والوسائل التي تمكن من تسهيل التجارة العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي،بما يعني المزيد والمزيد من المسئولية على الإدارات الجمركية في العالم،وفي الوقت الذي بلغت فيه الثورة التكنولوجية مبلغاً جعل من العالم قرية صغيرة جداً لا تخفي فيها خافية،والنظام الرقمي يقدم للجميع البيانات والمعلومات التي تسهم في إعداد الدراسات بصورة صحيحة وتنفيذ مشروعات إستثمارية بدون حدود مادية،كانت الجمارك المصرية لا تزال تسير على نفس النهج وبنفس الأسلوب الذي دأبت عليه منذ عشرات السنين.

كل هذا ألقي بعبء كبير على الإدارات الجمركية لتكون على مستوى الحدث،وتساهم بشكل مباشر في رفع النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الرفاهية لبني الإنسان دون النظر إلى الحدود الإقليمية أو الإنتماءات الجغرافية.

وبالفعل بدأت رحلة تطوير الجمارك المصرية والتي لم تكن مجرد شعارات أو كلمات يتم تداولها،بل كانت مسيرة حقيقية لعملية التطوير والإصلاح التي تحتاج إليها الجمارك

**المصرية،وكانت الأهداف الإستراتيجية هي خطوة الانطلاق الأولى التي بدأت منها المسيرة الإستراتيجية للمرة الأولى في تاريخ العمل الجمركي، وتبلورت هذه الأهداف وقتها فيما يلي:**

- **تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تيسير حركة التجارة وإحكام الرقابة الجمركية.**
- **كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية.**
- **تحقيق الشفافية والمصداقية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين مصلحة الجمارك المصرية ومجتمع الأعمال والتجارة بما يساعد على تحقيق الالتزام التجاري.**
- **تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات مع تصميم هيكل تنظيمي فعال يدعم عملية اتخاذ القرار آخذاً في الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية،مع توفير بيئة العمل المناسبة.**
- **مراجعة التشريعات والتأكد باستمرار من ملاءمتها لظروف ومتغيرات العمل الجمركي مع التوصية بالتعديلات اللازمة وإحالتها إلى جهة الاختصاص لتقرير ما يلزم بشأنها.**
- **تهيئة الجمارك لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية/الجمركية وكذلك المبادرات الجديدة مع تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك.**

**إن هذه الأهداف الإستراتيجية تعكس بوضوح رؤية شاملة للعمل الجمركي في الألفية الثالثة تقوم على اعتبار العمل الجمركي كله بمثابة خدمة يتم تقديمها للمجتمع التجاري وليس كما كان في السابق نوع من الجباية التي تتصف بالحزم والجزم والشدة في المعاملة،وهي تحتاج إلى كفاءة إدارية عالية تستطيع تحقيق التوازن المطلوب بين ما تحتاج إليه آليات تسهيل التجارة الدولية،وما تحتاج إليه آليات الرقابة الجمركية اللازمة لتأمين وحماية البلاد من مخاطر التهريب بكافة أنواعه،وهذا يتم من خلال عملية عالية الكفاءة في تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية،ولفظ " الكفاءة " هنا ضروري لبيان أن ما يتم تحصيله هو** " ما يجب أن يتم تحصيله" **وليس** " ما يمكن أن يتم تحصيله " **وشتان**

الفارق بينهما، وليست عملية التحصيل هذه هي الهدف، بل إن التحصيل مقرون بتحقيق العدالة الضريبية والتي لن تتحقق إلا من خلال نظام عادل يشمل معاملة موحدة للجميع سواء شمل التوحيد المتعاملين في الإدارة المعينة أو في أي إدارة في أي بقعة من أرض الوطن وطالما تحدثنا عن العدالة فلابد من أن نقرنها بالشفافية والتي تمثل الضمان للمتعاملين لكي لا يتم إستغلالهم أو التعامل معهم بعيداً عن اللوائح،فالشفافية ستضمن للمجتمع التجاري أن يتعرف على حقوقه بكل التفاصيل،لأنها لا تكفي وحدها، قررت الجمارك إقامة علاقة شراكة مع المجتمع التجاري يتم من خلالها تقسيم العمل ذاته،فيتم جزء منه بواسطة العميل ذاته،وتقوم الإدارة الجمركية بباقي العمل،وهذه الشراكة تضمن السعي المستمر للمجتمع التجاري نحو تدعيم هذه الشراكة من ناحية ومن ناحية أخري تضمن الإرتفاع المستمر لمعدلات الإلتزام الطوعي للمتعاملين من خلال إدراكهم لحقوقهم وعدم تعرضهم لمحاولات إستغلال من أي نوع،ومن البديهي أن نقول أن هذه الخدمة المتكاملة وهذه الكفاءة في تحصيل الضريبة والتي تحقق العدالة، بل وهذه الشراكة الحقيقية تحتاج إلى عمالة مدربة واعية تم تنظيمها بشكل جيد وتدريبها بشكل لائق، لديها ثقافة جمركية عالية تقودها إلى أداء متميز وراق ونزيه،على أن كل هذه العناصر تحتاج بصورة ملحة إلى مظلة تشريعية محدثة تتناسب ومتطلبات العصر الرقمي الذي نعيش فيه،فليس من المنطقي ولا المعقول أن تكون المظلة التشريعية للجمارك في بداية الألفية الثالثة تؤسس على قانون صدر في بداية الستينيات.

وأخيراً فإن الأخذ بالحلول التكنولوجية وميكنة العمل واستخدام كافة السبل الحديثة في تكنولوجيا المعلومات هو أحد الدعائم الواجب أن يقوم عليها العمل الجمركي في شكله المطور الحديث، ولكي تتحقق كل هذه الأهداف بعناصرها المتكاملة،قامت الجمارك المصرية بخطوات واسعة في سبيل تطوير الموارد البشرية بها،حتى أصبحت تلك الجهود التي تمت في الجمارك المصرية غير مسبوقة في أي وحدة من وحدات الجهاز الإداري بالدولة،بل إن الأمر تعدي هذا الحد،حيث أن ما تم تدريبه من عاملين

**خلال الفترة بين 2005 – 2007 تجاوز ما تم تدريبه من عاملين على مدار العشرين سنة السابقة لهذا التطوير في العنصر البشري،وفيما يلي سنتناول بشيء من التفصيل ما تم إنجازه في مجال تطوير الموارد البشرية بالجمارك المصرية:**

1. أماكن العمل

**إن الإدارة الجمركية وهي بصدد تنفيذ خطة التطوير الشاملة بها، يجب عليها أن تقوم بتصميم أماكن العمل بطريقة مختلفة عن تلك التي كانت في السابق،لأن أحد أهم أدوات مقاومة الفساد في المجتمع الجمركي هي أماكن العمل،وقد أصبح من المعتاد اليوم في كافة دول العالم أن تجد التعامل مع الجمارك يتم من خلال أماكن تم تصميمها على النحو الذي نراه في المصارف والبنوك، حيث لا يوجد متسع مكاني للتعامل المباشر بين العامل والمتعامل، وهذا الفصل المكاني لا يوفر عادة الظروف التي تساعد على الفساد والرشوة،بل تستخدم الإدارات الجمركية الأماكن المفتوحة الخالية من الحوائط والتي يري الجميع فيها الجميع مع الفواصل المكانية بحيث يصعب أن يحدث تواصل مباشر منفرد بين العامل والمتعامل.**

**ولا شك أن تزويد رجل الجمارك بكل وسائل التكنولوجيا المتاحة تمكنه من القيام بعمله بسهولة ويسر وإتقان شديد وبالتالي تتحقق الكفاءة والفعالية في العمل الجمركي،إن وجود رجل الجمارك في مكان عمل مريح مزود بكل الوسائل والأدوات التي ترفع عن العامل العناء والمشقة في تأدية العمل لهو واحداً من الطرق والوسائل الهامة التي يجب على الإدارة الجمركية أن تستخدمها وهي بصدد تطوير ذاتها وتحديث بيئة عملها وتهيئة أماكن العمل لتكون على المستوى الذي يكفل تنفيذ المهام والواجبات والمسئوليات على أفضل وجه.**

**وهناك الكثير والكثير من النماذج الجيدة لبيئة العمل نورد بعضها هنا،ففي الجمارك اليابانية مثلاً في ميناء ناجويا، تتواجد الإدارة الجمركية في غرفة كبيرة تشغل كامل الدور بما يتسع لأكثر من مائة موظف جمارك ولا توجد أي جدران أو حوائط والجميع**

**يجلس جنباً إلى جنب،فضلاً عن أن المتعاملين يقدمون الأوراق من خلال نافذة غير متواصلة مع العاملين،وفوق كل هذا هناك عدد من كاميرات المراقبة التي تصور ساعات العمل كلها منذ البدء وحتى الإغلاق في الوقت الذي توجد فيه غرفة متابعة رئيسية لهذه الكاميرات تسمح بالتدخل في أي لحظة إذا ما أقتضت الحاجة، وهذه الكاميرات ليست مسلطة فقط على هذا المكان بل هي منتشرة في كافة أرجاء الميناء ليستطيع المسئولون متابعة العمل ومراقبته في كل لحظة على مدار ساعات العمل الرسمية.**

**وفي الجمارك السنغافورية،تم تصميم كافة المكاتب الجمركية بما لا يسمح بأي تواصل مباشر بين العاملين والمتعاملين مع استخدام الأماكن المفتوحة وكاميرات المراقبة.**

**وفي مصر، تم تطبيق نموذج " المركز الجمركي المطور " والذي تم فيه تخصيص شباك لتلقي الملف من المتعامل،بعده لا توجد أي مساحة للتعامل المباشر بين الموظف والمتعامل،وتم استخدام كاميرات رقمية لتحقيق الإتصال عبر " الفيديو كونفرنس " لاستخدامه في حالة إذا ما كانت هناك حاجة للاستعلام عن أي شيء في الإقرار، فضلاً عن استخدام ما يسمي بـ " حجرة المشاورة " والتي تقع في داخل المركز وكافة جوانبها زجاجية حيث يتم دعوة المستورد أو مندوبه إليها للتشاور مع رجل الجمارك إذا ما أقتضت الضرورة تقديم بيانات أو الرد على أي استفسارات تخدم عملية إنهاء الإجراءات الجمركية على البضائع المستورد هذا العميل.**

2. الرواتب والدخل

**الجدير بالذكر أن نقول أن رجل الجمارك ليس كسائر رجال العمل الحكومي،لأنه يقوم بأعمال وظيفية غير إعتيادية،وهو رجل يتخذ من القرارات ما يؤثر بطريق مباشر على إيرادات الدولة،فضلاً عن وقوعه دائماً في طريق هؤلاء الفئة غير الشريفة من التجار التي تسعى إما إلى تهريب ما لا يجب إستيراده وفقاً لقوانين البلد،أو تفادي الرسوم والضرائب لتحقيق أرباح غير شرعية،أو غير ذلك،لذلك فإنه من المتعارف عليه في كافة دول العالم أن رجل الجمارك يحصل على فئة دخلية تختلف عن تلك التي يحصل عليها أقرانه من**

**العاملين في إدارات حكومية أخري،فضلاً عن أن رجل الجمارك بسبب طبيعة عمله وتعامله مع التجارة الخارجية والشئون الاقتصادية والمالية،مما يستوجب ضرورة حصوله على تدريبات راقية ومتطورة في كثير من المجالات والعلوم المالية والاقتصادية وغيرها مما يميزه بطريق مباشر عن أقرانه من العاملين في المجالات الأخرى بالإدارات الحكومية.**

**كل ذلك، أستوجب،وجعل من الطبيعي أن نري رجل الجمارك،في أغلب دول العالم،يحصل على دخل أكبر نسبياً من العاملين في إدارات حكومية أخري،ولابد أن تدعم عملية التطوير الجمركي هذا التوجه لأنه واحداً من الضمانات التي تكفل نجاح التطوير من خلال إيمان العاملين بالجمارك بتميزهم ومحاولتهم الحفاظ على تلك المكاسب التي تحققت لهم من جراء عملهم في الجمارك،والحقيقة أن توفير الحياة الكريمة لرجال الجمارك ورفع دخولهم إلى مستوى لائق ، هو أحد الأسباب المباشرة لزيادة الحصيلة الجمركية وإرتفاع عدد الضبطيات من البضائع المهربة،بل وشعور المتعاملين بإختلاف جذري في سلوكيات رجال الجمارك معهم.**

3. المظهر والزى

**وإستكمالاً للعمل في سبيل خلق الشخصية الجمركية،وإعادة الشعور بالفخر بالإنتماء إلى المجتمع الجمركي،نجد أنه من المعتاد أيضاً أن يكون للعاملين في الجمارك زياً موحداً يدل عليهم ويميزهم عن الجميع من العاملين في الموانئ أو المطارات،وغالباً ما نجد نوع من الفخر والإعتزاز لرجل الجمارك بهذا التفرد بالزي والإنتماء له، وتعمل بعض الإدارات الجمركية في دول العالم على تعميم هذا الزي على جميع العاملين حتى مستوى رؤساء الإدارات الجمركية والبعض يقصر هذا التعميم على جميع الإدارات التي لها تعامل مباشر مع الجمهور،بينما البعض لا يهتم بهذا الزي وبالتالي يفتقد إلى أحد الأدوات الهامة لتحقيق الإنتماء والشعور بالفخر لدي الجميع من زينتهم الجمركية التي تجلب لهم كل الفخر والإعتزاز.**

**وتحرص الإدارات الجمركية التي تسعي لتطوير ذاتها على الزي الجمركي لأنه يعتبر أحد أهم الوسائل التي تستخدمها في إرساء النزاهة والشفافية،حيث يكون من الصعب على رجل الجمارك وهو يرتدي الزي الرسمي أن يقوم بأي أعمال مشينة في مكان تراه كل العيون وتتعرف على هويته من هذا الزي الذي يرتديه.**

4. العقاب والجزاء

**في عام 1993 عقدت منظمة الجمارك العالمية إجتماعاً بتنزانيا تم إصدار إعلان عنه ما ُسمى بإعلان"أروشا" نسبة للمدينة التي انعقد بها الإجتماع،وصدرت عن هذا الاجتماع توصية من المنظمة للدول الأعضاء بها بالعمل على إصدار ميثاق للشرف يتضمن معايير للسلوك الذي يجب أن يتحلى به موظفو الجمارك آخذا في الاعتبار وضع لائحة الجزاءات والمؤاخذة على السلوك غير القويم وذلك لصحة التعامل مع المجتمع التجاري محلياً وعالمياً.**

**ومنذ ذلك الحين وجهت منظمة الجمارك الدعوة إلى وضع دستور شرف للعاملين بالإدارات الجمركية يوضح لهم واجباتهم ومسئولياتهم،ويحدد على سبيل الحصر والتفصيل تلك العقوبات التي يمكن أن يخضعوا لها في حال عدم إلتزامهم بواجبات الوظيفة أو قيامهم بأي عمل من الأعمال يتنافى مع متطلبات الوظيفة. لقد كان إعلان أروشا الذي تبنته منظمة الجمارك العالمية بمثابة نقطة إنطلاق حقيقية على طريق نشر النزاهة والشفافية في العمل الجمركي،ذلك الإعلان الذي هو بمثابة دعوة رسمية من المنظمة لكل الدول الأعضاء بها لوضع ميثاق شرف العاملين بالجمارك،ميثاق شرف يتضمن واجبات الوظيفة العامة ومحظوراتها ومنطوياً على خطوط واضحة لقواعد المسئولية التأديبية،وجدول تفصيلي للمخالفات والجزاءات مما يبتعد برجل الجمارك عن الاجتهادات التي قد يسمعها عند ارتكاب أفعال لا يعلم مدى المسئولية عنها،وكذلك يتضمن هذا الميثاق كافة الإجراءات وضمانات التحقيق المحددة بوضوح ليكون مجال التحقيق آمناً حتى ثبوت المخالفة أو انتفائها. كما يضمن هذا الميثاق توحيد إجراءات**

**التحقيق والتصرف فيه ليسير عليه القائمون به،ونجد أن بعض الإدارات الجمركية لكي تحقق ضمانات أكثر للمحالين للتحقيق فقد قامت بوضع نظام إجرائي إضافي يتمثل في التقاضي على درجتين،الأولى على مستوى محلي داخل الإدارة أو النطاق الجغرافي لهذه الإدارة،والثانية على مستوى الإدارة الجمركية في البلد المعني ككل وهذا النظام الغرض منه طرح الموضوع محل التحقيق على المتخصصين في مجالات العمل الجمركي في المستوي الأول ثم على القيادات الأعلى في المستوي الثاني،وفي كل الأحوال يكون ميثاق الشرف متضمناً تلك الأحكام التي تتفق وتتوافق مع المعايير الدولية التي تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك العاملين في الجمارك بل ويكون ميثاق الشرف هذا هو أساس التعامل مع المجتمع التجاري،واليوم تري مجالس العدل تنتشر في القطاعات الجمركية تضمن حقوق الجمارك قبل العاملين وتضمن حقوق العاملين قبل الجمارك .**

5. التدريب

**في كافة تجارب تطوير وتحديث الإدارات الجمركية في العالم،تم استبدال كلمة التدريب وحل محلها كلمة بناء المقدرة،وهي في الحقيقة أشمل وأعم من التدريب حيث أن بناء وتنمية القدرات لدي العاملين في الجمارك يجب أن يكون هو أهم ما تسعي إليه الإدارة العليا للجمارك بل هو أحد أهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعي الإدارة الجمركية لتحقيقها والقيام بها على الوجه الأكمل،لما في ذلك من تحديث وتطوير للعمل الجمركي كله سواء على المدى القصير أو الطويل.**

**والتدريب الذي ننادي به ليس من ذلك النوع الذي سارت عليه أغلب العمليات التدريبية في الدول المتخلفة والذي يتم على وتيرة واحدة لا يحيد عنها حيث يتم التدريب بأسلوب تقليدي يتم فيه تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية الموضوعة مسبقاً والتي يتم تنفيذها بنفس الطريقة كل عام وفي توقيتات محددة سلفاً،ويتولي إلقاء المحاضرات فيها بعض العاملين بالجمارك وفقاً لمناصبهم وجميعهم ممن لم تتهيأ لهم**

فرصة التعرف على آليات التدريب وفنيات العمل كمدرب،ويخضع لهذه البرامج عدد من العاملين الذين إما يرغبون في الابتعاد عن مكان العمل لفترة معينة وكأنها نقاهة،أو أولئك الذين يرغب رؤسائهم في إبعادهم لأي سبب من الأسباب إلا رفع القدرات والحصول على مزايا التدريب،أو أولئك الذين يرغبون في الحصول على ترقية أو الإنخراط في سلك وظيفي مختلف ولا سبيل لهم لتحقيق ذلك إلا حضور برنامج تدريبي لا يضيف إليهم إلا القليل والقليل جداً من المعرفة التي يحتاجون إليها لممارسة العمل في ذلك السلك الوظيفي الجديد.

ويتم هذا التدريب التقليدي في أماكن تدريب عادة ما تكون خالية من وسائل التدريب الأساسية أو المساعدة,لذلك أرتبط مفهوم التدريب في أذهان الكثير من العاملين بالجمارك بما يشبه العقاب،أو البعد عن مواقع العمل وأخذ أجازة مقنعة،ولم يرتبط مطلقاً بمفهوم اكتساب المهارات الجديدة أو تعلم المعارف الحديثة أو غير ذلك من الأهداف التدريبية.

ولقد كانت توجهات منظمة الجمارك العالمية في هذا الشأن مختلفة تماماً حيث بادرت بتبني عدد من المبادرات لبناء المقدرة للعاملين بالإدارات الجمركية وقامت بتخصيص ميزانيات كبيرة لتبادل المعرفة والخبرات في مجال بناء المقدرة وإتاحة التدريب المتخصص وغير المتخصص لكافة الإدارات الجمركية سواء تلك التي تقوم بتنفيذ مشروعات تطوير شاملة بها أو تلك التي بصدد القيام بهذه المشروعات.

وتسعي الإدارات الجمركية المتقدمة إلى تحويل مفهوم العمل التدريبي بالجمارك من أسلوب التلقين إلى الأساليب العلمية لنقل المعارف وتغيير السلوك والمواقف بما يزيد من كفاءة وإدراك العاملين بالجمارك والمتعاملين معها،حيث تسعي إلى تطوير المهارات الفنية للعاملين وتوسيع مداركهم ومعارفهم وخاصة في المجالات الجمركية الحديثة،فضلاً عن تطوير وتحسين المهارات الإدارية للعاملين بالجمارك وكذلك بث وخلق وتوجيه

**الثقافة الجمركية والقيم لدي العاملين مع غرس مبادئ النزاهة والاستقامة والشجاعة والقدرة على إنجاز المهام بكفاءة وبصدق بين العاملين بالجمارك.**

**إن إستراتيجية بناء القدرات للعاملين بالجمارك في مفهومها الحديث يتم تصميمها على أساس تحقيق أهداف التدريب التالية:**

- **بناء القدرات الفنية والإدارية والمهارية الدائمة للعاملين بمصلحة الجمارك،ونشر الوعي الثقافي الجمركي بينهم من خلال برامج تخصصية بما يدعم تحديث وتطوير الجمارك لتواكب التطور الهائل في التجارة العالمية ومتغيرات البيئة المحلية والعالمية.**
- **تقديم أعلى مستوى جودة للخدمات الجمركية المقدمة للمتعاملين مع الجمارك.**
- **تحقيق الفعالية لوظائف الرقابة الجمركية.**
- **تلبية احتياجات العاملين بمصلحة الجمارك من حيث تعديل المسار الوظيفي أو تدعيمه للارتقاء بهم إلى الوظائف الإشرافية العليا.**

**ولكي تتحقق هذه الأهداف،لابد أن يتم تصميم إستراتيجية التدريب على أسس علمية تنطوي على :**

- **أن يتم التدريب على كافة المستويات على أساس تحديد علمي دقيق للإحتياجات التدريبية.**
- **أن يتم تلبية هذه الإحتياجات من خلال برامج تدريبية مناسبة يتم وضعها على أسس علمية من خلال مجموعة متخصصة ومدربة التدريب المناسب للقيام بهذه المهمة.**
- **أن يتم تنفيذ التدريب في أماكن صالحة للعمل التدريبي من ناحية،ومن ناحية أخري لا يقتصر على قاعات الدراسة فقط بل يشتمل على كافة وسائل نقل المعرفة وإكساب المهارات.**
- **أن يتم تقييم التدريب ومتابعته بعد تنفيذه للتأكد من أن ما تم إنفاقه من مال ووقت قد أتي بالثمار المرجوة منه وأن قدرات الجمارك قد أرتفعت من خلال هذه العملية التدريبية.**

**وبناء على ذلك، تقوم الإدارة الجمركية:**

1. **بتحديد المواصفات المطلوبة في ( رجل الجمارك في الألفية الثالثة ) تحديداً دقيقاً.**
2. **تقسيم العملية التدريبية المطلوب تنفيذها على مراحل وبالتدريج اللازم لإكساب المهارات وتغيير أنماط السلوك.**
3. **وضع آلية عمل تتضمن تقسيم أنشطة التدريب إلى ثلاثة:**
   - **ما تقوم به الإدارة التدريبية والإدارة التي يتم بها التدريب.**
   - **ما يقوم به المدرب ( المجال النظري والمجال العملي والتطبيقي).**
   - **ما يقوم به المتدرب ( التعلم الذاتي والنشاط البحثي ).**

**إن نماذج التدريب الحديثة التي ننادي الإدارات الجمركية لتطبيقها تقوم على مبادئ جيدة تضمن جودة التدريب ونجاح أهدافه،وهذه المبادئ تقوم على:**

- **إختيار العاملين الذين يحتاجون إلى التدريب لرفع كفاءتهم وبناء المقدرة لديهم بناء على معايير موضوعية وشروط محددة ومعلنة للجميع.**
- **تكامل أنشطة التدريب وتناسقها فيما بينها بطريقة واضحة ومفهومة سواء للمدرب أو المتدرب.**
- **دمج التدريب العملي مع التدريب النظري في جميع البرامج التدريبية لضمان إكساب المتدرب المهارات الجمركية المطلوبة للقيام بالمهام التي تقتضيها طبيعة عمل المتدرب سواء كان عاملاً بالجمارك أو متعاملاً معها.**
- **تطبيق نظام تقييم نقطي معلن يتيح للمتدرب تعديل النتيجة أولاً بأول،فضلاً عن التحكم الشخصي للمتدرب بما أوكل إليه من أنشطة بحثية وتعليمية في وضع تقييمات لنفسه ورفع قدراته بنفسه أولاً بأول.**
- **تحديد فترة التدريب المطلوبة لكل برنامج بما يضمن تناسب هذه الفترة مع المعلومات المطلوب توصيلها.**

**وفقاً للمفهوم العلمي الحديث في التدريب،يتم التدريب من خلال أربعة خطوات أساسية تمثل كل منها وظيفة قائمة بذاتها من وظائف التدريب،على النحو التالي:**

**أولاً: تحديد وتحليل الإحتياجات التدريبية.**

**ثانياً: وضع وتصميم الدورات والبرامج والمناهج التدريبية.**

**ثالثاً: تنفيذ التدريب.**

**رابعاً: متابعة وتقييم العملية التدريبية.**

## القضية الثامنة

## قضية تطوير أنظمة العمل

**يقصد بأنظمة العمل هنا :**

**نظم التكنولوجيا والحاسب الآلي ، النظم الجمركية للصادر والوارد، المراكز الجمركية المطورة والمراكز اللوجيستية .. وغير ذلك من أنظمة العمل الجمركي الحديثة التي تسهم في تفعيل حقيقي لمبادرة تسهيل التجارة الدولية**

**تكنولوجيا المعلومات هي أحد الدعائم الرئيسية لأي منظمة تريد أن تحقق أهدافها في الوقت الحاضر،فالعمل في أي مجال في الألفية الثالثة بات يعتمد في أغلبه على**

**التكنولوجيا،وأصبحت عملية الميكنة هي واحدة من الأدوات التي تستخدمها الإدارة في تنفيذ آليات جديدة لم يعد من السهل على العنصر البشري القيام بها،بل إن الميكنة أصبحت بديلاً عن البشر في كثير من الأعمال التي تتضمن درجات من التدخل الشخصي بما يتيح للعناصر الفاسدة أن تستغلها وبالتالي يشيع جو من الفساد في العمل وتتحقق عدم العدالة،وغيرها من الأمراض الإجتماعية التي تعاني منها الكثير من المجتمعات النامية.**

**فالتكنولوجيا هي تلك الأداة التي دعت منظمة الجمارك العالمية كافة الدول الأعضاء بها إلى الأخذ بها على أوسع نطاق في العمل الجمركي كضمانة لتحقيق الشفافية والمعاملة الموحدة للمتعاملين وسرعة إنهاء الإجراءات ودقة الإجراءات والحسابات التي يتم بها تحديد المستحقات الجمركية على الواردات.**

**وفي العمل الجمركي،تعتبر الأدوات التالية هي أهم وسائل استخدام التكنولوجيا شيوعاً في العمل الجمركي،ومن ثم سوف نقوم بإلقاء الضوء على كل منها بشيء من التفصيل:**

1- الإنترنت

**لا شك أن إستخدام شبكة الإنترنت في العمل الجمركي يعتبر واحداً من الأدوات الهامة التي يمكن للإدارة الجمركية أن تستخدمها لخدمة عملائها وتقديم أفضل ما لديها من خدمات بصورة شفافة وسريعة وموحدة وعادلة،فعلى موقع الإدارة الجمركية على الإنترنت تستطيع الجمارك التواصل المستمر مع العملاء والعاملين أيضاً من خلال نشر كافة التشريعات والإجراءات والمعلومات والإحصائيات عن العمل الجمركي،فضلاً عن إمكانية استخدام الموقع في التواصل مع العملاء وتلقي الشكاوي أو إعطاء بيانات ومعلومات،وأخيراً نشر أخبار المجتمع الجمركي على الموقع.**

**إن الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة استطاعت أن تجعل من موقعها على الشبكة الدولية مزاراً هاماً للعملاء يتوافدون عليه للحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات**

**عن التجارة بصفة عامة، أو عن القواعد والإجراءات الجمركية التي ستتبع مع ما يمكن أن يقوموا باستيراده من بضائع،بل يمكن أيضاً تزويد الموقع بموسوعات جمركية في مجالات التعريفة والتقييم والإجراءات تكون بمثابة مرشد دائم ومتجدد للمجتمع التجاري في كل الشئون الجمركية، وعلى سبيل التحديد،فإن أغلب الإدارات الجمركية تقوم بتقديم عدد من الخدمات التي أصبحت من الأمور المتعارف على تقديمها عبر شبكة الإنترنت وهي:**

1) خدمة إدراج الإقرار الجمركي:

**أغلب الإدارات الجمركية تتيح إمكانية التعامل مع النظام الجمركي من خلال الإنترنت بما يسمي " web enabled customs system" حيث يستطيع المتعامل من خلال هذه الخدمة أن يقوم بإدراج الإقرار الجمركي للبضائع التي يستوردها ويقوم بإستيفاء البيانات والمستندات المطلوبة وتسديد المنافيست وغير ذلك من الإجراءات الجمركية.**

2) خدمة إدراج المنافيست آلياً:

**وتتم هذه الخدمة على سبيل التخصيص للتوكيلات الملاحية،حيث يقوم التوكيل الملاحي بإرسال المنافيست الخاص بالطائرة أو السفينة عبر الإنترنت إلى نظام الجمارك الآلي مما يتيح التعامل مع قائمة البضائع الواردة على هذه الرحلة إلكترونياً وبدون حاجة إلى التعامل الورقي بين الجمارك والتوكيلات الملاحية،ومن البديهي أن لا ينطوي هذا الإجراء على أي أخطاء حيث لا تتم عملية إدراج يدوي للقوائم،بل يتم إرسال الملفات كما هي بطريقة آلية.**

3) خدمة الاستعلام المسبق:

**يمكن للمتعامل مع الجمارك من خلال موقع الإدارة الجمركية على الإنترنت الحصول على أي معلومات تهمه،و على سبيل المثال:**

- **ما هي المستندات المطلوبة لاستيراد أو تصدير صنف معين.**
- **ما هي أسعار صرف العملة الأجنبية.**

- **بنود التعريفة الجمركية والشروط المرتبطة بكل منها.**
- **الإتفاقيات التفضيلية وشروط تطبيقها.**
- **نصوص جميع التشريعات والإجراءات الجمركية (إستيراد ـ تصدير ـ نظم جمركية خاصة إجراءات ـ تعريفات.. الخ).**
- **حسبة الرسوم الجمركية المطلوبة عند استيراد صنف معين.**
- **الجهات الرقابية المطلوب موافقتها لإستيراد صنف معين.**
- **تفاصيل كافة الإقرارات الجمركية لهذا المتعامل بناء على الرقم الخاص به.**
- **معلومات عن التجارة الخارجية في دول العالم.**

2- الربط الشبكي:

**إن عملية ربط الإدارات الجمركية آلياً هي من الأمور البديهية للعمل الجمركي في الألفية الثالثة،وهي الأساس الذي عليه يتم بناء التطوير والتحديث والمدى الذي تقاس به جودة الخدمة الجمركية المقدمة للمجتمع التجاري،لأن هذا الربط يضمن في المقام الأول توحيد المعاملة التي يحصل عليها المتعامل بالتقدم إلى أي مكتب جمركي في أي بقعة من بقاع البلد المعني،وفي غياب هذا الربط، تكون الإدارات الجمركية وكأنها منعزلة عن بعضها البعض،مما يتيح بيئة جيدة للفساد وعدم العدالة في التعامل مع العملاء،وعادة تحاول الإدارات الجمركية ربط مكاتبها الجمركية إلكترونياً بواسطة شبكة ذات قدرات عالية لكي يتمكن العاملين في أي موقع من المواقع الجمركية من تبادل المعلومات بصورة لحظية،ويترتب على هذا توحيد المعاملة الجمركية على النوع الواحد من الواردات أياً كان ميناء الدخول،وزيادة ثقة المجتمع التجاري في الإدارة الجمركية، وتصل الفائدة في بعض الأحيان إلى إمكانية التعامل مع النظام الجمركي من خلال مكاتب جمركية لتقديم هذه الخدمات بعيداً عن الموانئ والمطارات،في إطار**

**التكامل اللوجيستي لمجتمع الميناء،بما ييسر للمتعاملين الحصول على كافة ما يحتاجون إليه من الجمارك دون تكبد عناء ومشقة الذهاب إلى الميناء أو المطار للتعامل.**

3- الميكنة الشاملة لجميع العمليات الجمركية:

**ويتم ذلك عن طريق الاستعاضة عن المعاملات الورقية بالمعاملات الإلكترونية،وذلك عن طريق ميكنة المعاملات في القطاعات المشاركة في عمليات نقل البضائع الدولية (جمارك، ميناء، مصدر/ مستورد، بنوك، وكلاء ووسطاء، سلطات رقابية، الخ ) وتشمل هذه الميكنة البيانات الجمركية،وبيانات الحمولات ومخططات توزيع الحاويات على السفينة،ونظم المستودعات وسداد الرسوم والمعاملات والتصاريح والأذونات،وفواتير البضاعة،وشهادات الجهات الرقابية،الخ**

**ويؤدى تطبيق الميكنة الشاملة بمصلحة الجمارك إلى:**

- **ارتفاع مستوى كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة للدولة.**
- **التيسير على المتعاملين وتوفير الوقت والجهد اللازمين للحصول على الخدمات.**
- **تيسير إجراءات التصدير والاستيراد ومن ثم زيادة تبادل التجارة الخارجية بين الدول.**
- **سرعة ودقة إصدار إحصاءات التجارة الخارجية لتحديد اتجاهات التجارة الخارجية للدولة مع دول العالم المختلفة وتحديد أهم الشركاء التجاريين وتحديد أهم السلع المصدرة والمستوردة وذلك بما يساهم في رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالميزان التجاري.**

4- قواعد البيانات:

**استخدام تطبيقات جديدة للمخاطر والإنتقاء والمراجعة المحاسبية اللاحقة وقواعد البيانات الخاصة بالتقييم والتهريب والمتعاملين وغيرها،ومن هذه التطبيقات الخاصة بقواعد البيانات نذكر:**

- **قاعدة بيانات عن المتعاملين.**

- قاعدة بيانات عن العاملين.
- قاعدة بيانات عن المناطق الحرة والمستودعات.
- قاعدة بيانات عن أصول وممتلكات المصلحة.
- قاعدة بيانات عن القرارات والتعليمات الوزارية ذات الصلة.
- قاعدة بيانات عن القوانين ذات الصلة بالعمل الجمركي.
- قاعدة بيانات سعرية.

## القضية التاسعة

## قضية التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى

لم يكتب لأي من محاولات التطوير الجمركي التي تمت في أي ركن من أركان الكرة الأرضية النجاح عندما لم توازي هذه المحاولات وتنطلق معها آلية بالغة الأهمية هي التنسيق بين الجهات الحكومية التي بها علاقة بالواردات والصادرات أو التي يرتبط عملها بالإفراج عن الواردات وإنهاء إجراءات الاستيراد،ذلك لأن الجمارك لا تعمل وحيدة في هذا المجال،وإذا ما قامت الإدارة الجمركية بتطوير آلياتها بحيث ينخفض زمن الإفراج إلى ساعة واحدة،فإن المتعامل مع الجمارك وهو غالباً مستورد أو مصدر،لن يشعر بسعادة من جراء هذا التطوير الذي حدث في الإدارة الجمركية إذا لم يواكبه سرعة مماثلة في القطاعات الحكومية الأخرى،فماذا يجني هذا المستورد من إنهاء إجراءات الجمارك في ساعة بينما عليه الإنتظار لأيام لحين الإنتهاء من الإجراءات الأخرى التي لا يتم الإفراج عن الواردات إلا بعد إستيفائها،لذلك تعمل كل دول العالم على أن تكون مسيرة التطوير في الجمارك والإدارات الأخرى متزامنة،وأن يكون هناك

تنسيق تام ومستمر بين الإدارة الجمركية وهذه الجهات حتى تتم كافة الإجراءات معاً دون الحاجة إلى تكرار العمل أو التعامل مع البضائع لأكثر من مرة عند حاجة كل جهة إتمام إجراءاتها.

وعملية التنسيق التي نتحدث عنها تمتد لتشمل كل من له علاقة بالعمل الجمركي،سواء الإتحادات الصناعية والتجارية أو غرف التجارة والصناعة أو جمعيات رجال الأعمال أو أي شكل من أشكال الجمعيات التي تضم المستوردين والمصدرين وغرف الملاحة والتوكيلات الملاحية،والجهات الحكومية التي تعطي موافقات للإفراج عن البضائع تحت أي مسمي،وهيئات الموانئ والمطارات والمنافذ البرية،والشرطة بكافة تخصصاتها،والإذاعة والتلفزيون والوزارات المختصة بأي من الأمور التي لها علاقة بالاستيراد والتصدير مثل الصحة والزراعة والبيئة والنقل وغيرها من الوزارات المختصة الأخرى.

وجدير بالذكر أن هذا التنسيق هو مطلب رئيسي لابد من وجوده بأي معدل ودون إشتراط لنموذج كامل أو شامل لكل الجهات، فيمكن أن يتحقق هذا التنسيق على مستوى أقل أي أن يتم العمل بأسلوب النافذة الواحدة فقط من خلال تجميع ممثلي الجهات غير الجمركية في ذات المكان لتوفير الوقت والجهد على المتعاملين، ومن خلال نظام مشترك بسيط بالحاسب الآلي يمكن ربط كافة الجهات آلياً والبدء في تكوين قاعدة بيانات قومية لكافة عمليات الاستيراد والتصدير تمكن من إعداد إحصاءات دقيقة عن التجارة الخارجية،ويتم فيها التعامل الراقي والمتحضر مع المتعاملين مع الجمارك وتطبيق مبدأ التقييم الذاتي حيث يقوم المتعامل بعدد من الإجراءات الجمركية بنفسه،ويتم التعامل خلال شباك واحد حيث يتم التنسيق بين الجمارك وجهات العرض الرقابية بما يحقق أقل زمن للإفراج ويحقق أيضاً الشفافية المطلقة في التعامل.

وتتنوع صور وأشكال هذا التنسيق بين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى،على أن أحد أفضل النماذج المثلى لهذا التنسيق هو ما قامت بتنفيذه على أرض الواقع الجمارك

**السنغافورية من خلال شبكة الـ (Trade Net) تلك الشبكة التي ربطت الجميع من خلال تطبيق واحد وقواعد بيانات غاية في الضخامة،بحيث تبدأ كل جهة عملها فور قيام العميل بإدراج الإقرار الجمركي على النظام الآلي Trade Net،فتقوم كل جهة بإنهاء إجراءاتها والتنسيق بينها حتى في عملية تحديد وقت الفحص والمعاينة التي تتم على البضائع،وهو النموذج الأمثل لما يمكن أن نطلق عليه " النافذة الواحدة " والتي من خلالها تتحقق كافة ملامح وآليات العمل الجمركي بالتنسيق الكامل مع كافة الجهات وهي:**

1- الربط الإلكتروني:

**حيث يتم ربط كافة الجهات معاً من خلال تطبيق واحد وباستخدام الأنترنت أو الربط الأرضي أو غيره من وسائل الربط الإلكتروني بين كافة الجهات.**

2- الإجراءات معاً:

**حيث تتم كافة تعاملات الجهات على إختلاف أنواعها في وقت واحدة ولمرة واحدة،فيتم فحص ومعاينة البضائع في وجود كافة الجهات المختصة عند تحديد موعد الفحص والمعاينة،ويتم سحب العينات لأي من الجهات في هذا التوقيت ولا يسمح مطلقاً بالتعامل مع البضائع مرة أخرى إلا في أحوال غير معتادة وإستثنائية ولظروف قاهرة.**

3- استخدام قواعد بيانات مشتركة:

**حيث يتم استخدام قواعد بيانات شاملة تخدم كافة الجهات وتقدم لكل جهة تلك البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها في عملها،دون أن يؤثر ذلك على سرية البيانات والمعلومات،ويوفر كافة ضمانات الحماية لكل عميل في نفس الوقت الذي تقوم به الضرائب بعملها والجمارك بعملها والصحة والزراعة وغيرها من الجهات،وتملك كل جهة صلاحيات تعامل مع البيانات إلى الحد الذي تحتاج إليه ويتفق مع طبيعة عملها.**

4- تطبيق نظام إدارة المخاطر القومي:

**نظم إدارة المخاطر هي نظم للتعامل مع إمكانية حدوث مجموعة من الأحداث المستقبلية التي تهدد المنظمة وإمكانية التعامل ومواجهة هذه الأحداث لتحقيق الأهداف المرجوة، أما إدارة المخاطر القومية فهي تعني أن يتم التنسيق بين جميع الجهات المعنية بعملية الاستيراد والتصدير في مجال إدارة المخاطر،بحيث تتفق إلى أقصي مدى ممكن معايير الخطر لكل جهة حكومية،ومن البديهي أن نجد أن المخاطر التي تضع لها الجمارك أولوية قصوى، قد لا تعتبرها جهة حكومية أخري على أي درجة من الخطورة، فمثلاً، تعتبر الجمارك الواردات من جهة حكومية في ألمانيا عديمة الخطورة،بينما تري وزارة الصحة أن اللحوم التي يتم استيرادها من أي جزء من العالم تنطوي على درجة خطورة عالية تستوجب القيام بعمليات فحص بيطري وصحي عليها،أي يحتاج الأمر إلى أن يتم وضع منظومة لتفعيل برنامج إدارة مخاطر مشتركة بين هذه الجهات بحيث تحقق أعلى استفادة وكفاءة ممكنة لتسهيل عملية التجارة وتقليل زمن الإفراج بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاستيراد.**

## القضية العاشرة

## قضية تفعيل الشراكة مع المجتمع التجاري

تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الدور الذي يقوم به العميل في مجال تطوير الأداء داخل الإدارة الجمركية في مختلف مراحل العمل الجمركي وليس فقط أثناء تقديم الخدمة،ولتحقيق ذلك بطريقة مرضية وجب على الإدارة الجمركية أن تقوم ببذل جهوداً مكثفة لتحديد السلوكيات المرغوبة من العميل والعاملين في ذات الوقت،وكذلك تحديد طبيعة مشاركة العملاء في الأداء الجمركي،أي تلك المشاركة التي تحدث عن طريق التفاعل الذي يتم بين الإدارة الجمركية التي تقوم بتقديم الخدمة والعميل متلقي الخدمة،ويطلق البعض على هذه العملية مصطلح " التقابل الخدمي" والتي ينتج عنها وبطريق مباشر درجة رضا أو عدم رضا العميل وفقاً لإنعكاسات تقديم الخدمة على هذا العميل.

وهناك العديد من الصور والأشكال التي تتم من خلالها هذه المشاركة،حيث تقوم بعض الإدارات الجمركية بتوفير وحدات خدمة مجهزة للعملاء لكي يقوموا بأنفسهم بإدراج الإقرارات الجمركية، وهذا هو كل ما يتم من مشاركة،بينما نجد بعض الإدارات الأخرى مثل الجمارك السويدية تمارس عملية مشاركة تامة في العمل الجمركي،حيث يقوم العميل بوضع البند الجمركي وتحديد القيمة للأغراض الجمركية،وإستيفاء الموافقات الاستيرادية وحسبة الرسوم المستحقة على الشحنة ثم يقوم بدفع هذه المبالغ وإصدار إذن إفراج لنفسه عن البضائع دون أي تدخل من الجمارك،والتي يقتصر دورها على عملية مراجعة كل ما تم من إجراءات وفقاً لنظام إلى يحدد تلك الشحنات التي تخضع للمراجعة.

على أنه جدير بنا أن نذكر أن عملية المشاركة بين الإدارة الجمركية والعملاء تعتبر من الأمور المستحدثة على العمل الجمركي،حيث يندر أن نجد في العقود الماضية أي

إدارة جمركية تولي إهتماماً أو تقوم بعمل مشاركة مع المجتمع التجاري وفقاً لهذا المفهوم الذي ذكرناه،بل على العكس كانت الإدارة الجمركية في الماضي لا تنظر إلى رضا العميل،حيث دائماً ما وجدنا علاقة بين الصعوبات التي تواجه عملاء الإدارة الجمركية وهم بصدد إنهاء عملهم مع الجمارك، ومنها طول فترة زمن الإفراج الجمركي،وبين ما يبذله العميل من جهود خارقة لإنهاء الإجراءات الجمركية المتشابكة والمعقدة والمتكررة من ناحية ورضا العميل من ناحية أخرى.

وترتقي أهمية هذه المشاركة لدي بعض الإدارات الجمركية إلى المستوي الذي تعتبره قيادة العمل الجمركي نوعاً من العلاقة التعاقدية مع المجتمع التجاري تعطي حقوق للمتعاملين وتمثل إلتزامات على الجمركيين،وبالطبع فإن اعتناق هذا المفهوم يعني ضمنياً ضرورة دراسة كيفية تفعيل مشاركة العميل في أداء الخدمة كأساس لوضع سياسات واستراتيجيات الإدارة الجمركية.

إن ثقافة مشاركة العميل في الأداء الجمركي يحقق مجموعة فوائد للمجتمع ككل، نذكر منها:

1) تلبية كافة إحتياجات العميل وفقاً لجودة المشاركة التي يقوم بها حيث أنه إلى المدى الذي تكون فيه المعلومات والبيانات التي يقدمها صحيحة ودقيقة،تكون هذه المشاركة فعالة وتؤدي إلى نتائج إيجابية.

2) مشاركة العميل تؤدى إلى تلافي الكثير من المشاكل التي قد ينتج عن بعضها عدم القدرة على تأدية الخدمة بالجودة التي يتحقق معها رضا العميل.

3) توفير النفقات والتكاليف التي يتكبدها العملاء في سبيل الحصول على الخدمة، حيث أن المشاركة تقلل من الحاجة إلى تلك النفقات التي تتكبدها الإدارة الجمركية للقيام بالخدمة، فيقوم العميل بها دون نفقات.

4) مشاركة العميل في تقديم الخدمة تؤثر على فعالية وكفاءة تقديم الخدمة بالإيجاب.

5) مشاركة العملاء تساعد الجمارك على وضع أهدافها بطريقة صحيحة بل وتساعدها على إختيار الآليات الجيدة لتحقيق هذه الأهداف.

6) تحقيق درجة عالية من الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين والشعور بالإنتماء والولاء للجمارك.

وإذا رغبت الإدارة الجمركية الحصول على درجة عالية من رضا العملاء فيجب عليها التركيز على الآتي:

- أن تكون الرؤي والأهداف والتصورات التي تتبناها الإدارة الجمركية واضحة للجميع عاملين ومتعاملين.
- أن يكون أحد الأهداف الإستراتيجية ينص بلغة صريحة على رضاء العميل،أو أن تكون بعض هذه الأهداف تؤكد على الاهتمام بدرجة الرضا العالية التي تسعي الجمارك لتحقيقها.
- أن تتبني الجمارك إستراتيجيات عمل وخطط تنفيذية تحقق الاستجابة الفورية والمرونة لتلبية حاجات واحتياجات العملاء.
- أن تتضمن كافة الخطط أنشطة عمل تنطوي على تقديم أفضل خدمة بأقل تكلفة.
- أن تعمل الإدارة الجمركية دائماً على التحسين الدائم للأنظمة والعمليات التي تقوم بها لخدمة العملاء.

إن علاقة المشاركة فضلاً عن كونها تسهل بدرجة كبيرة التبادلات التجارية وتدعم الاقتصاد الوطني،إلا أنها تخلق قاعدة من الإلتزام الطوعي تزداد بصورة مطردة كلما تزايدت الفوائد التي تعود على المجتمع التجاري من تلك المشاركة،فالمزايا التي تتحقق للعملاء تدفع الكثيرين إلى الرغبة في الحصول على مزيد من المزايا وبالتالي تزداد أعداد أولئك العملاء الذين يسلكون درجة عالية من الإلتزام الكامل أو التام،وبالتالي ترتفع درجة الثقة في الإدارة الجمركية مما يدفعها إلى مزيد ومزيد من التطوير والتيسير وبالتالي تتحقق مزايا أكبر وأكبر للمتعاملين.

ومن الطبيعي أن ينتج عن علاقة المشاركة مع المجتمع التجاري حوار مستمر بين الإدارة الجمركية وممثلي المجتمع التجاري،هذا الحوار عادة ما يأخذ العديد من الصور،إما لقاءات مع المسئولين في مكاتبهم بصورة غير منتظمة وفي إطار ودي،أو مشاركة في لجان التخطيط والمتابعة،أو اجتماعات دورية بين الجانبين لبحث ودراسة الأوضاع التي يتم فيها تقديم الخدمة،ومعرفة مدى قبول أو عدم قبول المتعاملين لمستوي الخدمة،فضلاً عن المكاتبات وتعيين نقاط الإتصال وغير ذلك من أشكال التواصل التي تحقق الحوار المستمر بين المجتمع التجاري وبين الإدارة الجمركية،ومن الطبيعي أن ينتج عن هذا الحوار،إذا كان حواراً حقيقياً وفعلاً،درجة عالية جداً من الثقة التي يوليها المجتمع التجاري في الإدارة الجمركية وما تتخذه من قرارات،مما ييسر العمل بصورة منقطعة النظير،حيث تتحقق درجة عالية من الإلتزام والقبول لكل قرارات الإدارة الجمركية،ويكون هناك ثقة كاملة في أن ما يتم من عمل في هذه الإدارة يتفق ومصالح المجتمع التجاري ويحقق الفائدة لهم.

ومرة أخري نكرر أن التغيير والتحديث لأماكن العمل يكون على درجة عالية الأهمية لأن المتعامل حين يجد موظف الجمارك يعمل في مكان غير صالح وغير مجهز،يتولد لديه إنطباع أولي بأنه غير كفء أو مغلوب على أمره،وتهتز إلى درجة معينة ثقته في ما يقوم بتنفيذه من أفعال أو عمل،أما الموظف الذي توفر له إدارته مكان عمل جيد مجهز بكل الأدوات والوسائل التي تمكنه من القيام بعمله على أجمل وجه،وتوفر له أماكن جيدة لاستقبال العملاء،فإن المتعامل سيتولد لديه انطباع بأن هذا الموظف على درجة من الكفاءة،حتى من قبل أن يبدأ في تلقي الخدمة من هذا أو ذاك، لذلك نكرر بأهمية تحديث أماكن العمل وتزويدها بالوسائل والأدوات التي تمكن الموظف من القيام بعمله بطريقة محترمة وجيدة وسهلة.

إن علاقة المشاركة كلما زادت أواصرها وتعمقت بين الإدارة الجمركية والمتعاملين،كلما أدت إلى المزيد والمزيد من الرغبة والطموح لدي الإدارة الجمركية

في تحسين الخدمة والوصول لدرجة الكمال في رضا العميل،وهو ما يعني أن هذه الإدارة تتبني سياسة " التوجه بالعميل " ذلك المبدأ الذي يجعل من كافة العاملين في الجمارك يمارسون عملهم من منطلق تقديم خدمة وليس من منطلق ممارسة سلطة أو قوة على المتعامل الذي يحتاج إلى ما يقومون به من عمل،فالتوجه بالعميل،يكون له تأثير على السياسات المالية للإدارة الجمركية،ويحدد مجالات الإنفاق،ويحدد السياسات والنظم الفنية التي تتبناها الإدارة الجمركية وكافة السياسات الأخرى التي تضعها الإدارة الجمركية لكي تتمكن من تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ويتبقي بعد ذلك،ونحن بصدد الحديث عن المشاركة مع المجتمع التجاري وفوائده،أن نذكر أهمية تبني الإدارة الجمركية لـ " مبدأ التقييم الذاتي ".

فالتقييم الذاتي هو مرحلة متقدمة من مراحل الشراكة مع المجتمع التجاري،لا يمكن الوصول إليها بسهولة وبين عشية وضحاها،ولكن تصل إليها الإدارة الجمركية بعد جهد جهيد وترسيخ لمبادئ العمل وشفافية حقيقية بين الإدارة الجمركية والمتعاملين.

فوفقاً لمبدأ التقييم الذاتي،تتحول نسبة كبيرة جداً من آليات الرقابة التي تقوم بها الجمارك من الإدارة الجمركية إلى العميل،حيث يقوم بذاته بتقييم مدى إلتزامه باللوائح والقواعد والقوانين والقرارات التي تتخذها الإدارة الجمركية،في التقييم الذاتي،يقوم المستورد بوضع كافة البيانات والمعلومات التي توفر الإطار اللازم لتحديد القيمة الجمركية وتحديد البند الجمركي وحساب الرسوم المستحقة على الشحنة المستوردة، ويقدم طواعية كل ما يدعم قراره وكأن عملية إندماج تامة حدثت بين الجمارك وبين المتعامل وأصبحا كياناً واحداً.

التقييم الذاتي يجعل العميل رقيباً على نفسه،وعلى أعماله،وملتزماً ومسئولاً عن تصرفاته وبياناته والمعلومات التي يقدمها،ومسئولاً عن سلامة وجودة البضائع التي يستوردها ليس فقط حتى يتم الإفراج عنها من الدائرة الجمركية،ولكن حتى بعد خروجها للسوق ووضعها موضع التبادل التجاري وعرضها للبيع على المشترين.

**إن علاقة المشاركة هي أحد الأدوات الهامة التي تستطيع من خلالها الإدارة الجمركية أن تقوم بعملها بطريقة أسهل وأيسر وبأعلى درجة جودة ممكنة.**

**إن هذه المحاور الخمسة لتطوير العمل الجمركي هي الأساس الذي لا غني عنه لأي إدارة أو منظمة – خاصة الخدمية منها – ترغب في تطوير عملها،ومما لا شك فيه أن كل محور من هذه المحاور يتضمن عدداً ضخماً من الأنشطة والمهام الواجب القيام بها في تسلسل زمني يتوافق مع قائمة الأولويات من ناحية والإمكانيات المتاحة للتطوير من ناحية أخري،وقد يكون من الضروري التذكير بأن إختيار فريق العمل الذي سيقوم بإدارة عملية التغيير يعتبر الجانب الأهم والأخطر في العمل كله،لأن هذا الفرق سيقع على عاتقه تنفيذ كل مهام وأنشطة التغيير والتطوير بكل دقة وبأدنى مقاومة ممكنة،ووفقاً للأولويات التي قد تكون متعارضة حتى بين العاملين في الإدارة الواحدة،وبداية النجاح هي أن نبدأ بالعمل المبني على المعرفة والعلم.**

# القضية الرئيسية الثالثة

# قضية الوظائف الجمركية الحديثة

## القضية الحادية عشرة

## التقييم الجمركي في ظل الجات

لقد خضع العمل الجمركي للتطور بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة واختلفت الوسائل والطرق التي كانت تستخدمها الجمارك لتنفيذ أهدافها في الماضي عن تلك الوسائل التي تستخدمها الإدارات الجمركية في الوقت الحاضر،وكما سبق القول نجد

أن كافة الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أحدثت تحولاً إستراتيجياً حقيقياً في العمل الذي تقوم به فتحولت غالبية هذه الإدارات بأهدافها الإستراتيجية من عملية الجباية والتحصيل إلى عملية التبسيط والتيسير،فأصبحت الإدارات الجمركية تسعى لتحقيق هدف إستراتيجي أساسي لها هو تسهيل التجارة الدولية بكل ما يتطلب تحقيق هذا الهدف من استخدام فعال للتكنولوجيا وتطبيق أنظمة لم تكن مستخدمة في الماضي البعيد أو القريب في العمل الجمركي مثل إدارة المخاطر والمراجعة المحاسبية اللاحقة وتطبيق آليات حقيقية لحماية حقوق الملكية الفكرية،لذلك كان إلتفاف الدول كلها كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها حول إتفاقية الجات،وإنضمام ما يزيد عن مائة وثلاثة وخمسون دولة حتى اليوم لمنظمة التجارة العالمية كأعضاء عاملين بمثابة إعلان وإجماع دولي بأهمية التجارة الدولية في الألفية الثالثة والدور الكبير الذي يمكن للجمارك أن تلعبه في تسهيل هذه التجارة الدولية.

لقد بدأت دول وبلدان عديدة تطبيق الإتفاقيات التي أنبثقت عن منظمة التجارة العالمية منذ أكثر من عشر سنوات،وبدأت العديد من الإدارات الجمركية تطبيق الآليات الحديثة والطرق المستحدثة في العمل الجمركي،ولكن مع ذلك تبقي عملية ووظيفة التقييم الجمركي هي أهم الوظائف الجمركية والتي تحتاج إلى عمل دءوب وجهد مستمر لرفع كفاءة العاملين في الجمارك لأن هذه الوظيفة لها علاقة مباشرة بما تحققه الجمارك من إيرادات،ولما تسعى إليه الجمارك من عدالة في التطبيق،ولما يجب على الجمارك القيام به من توحيد في المعاملة التي تقدمها لعملائها على حد سواء.

لقد صدر عن منظمة الجمارك العالمية إتفاق محدد يتعلق بكيفية تحديد قيمة البضائع المستوردة للأغراض الجمركية،حيث يسعي هذا الإتفاق إلى الإعتماد على تعريف واقعي للقيمة للأغراض الجمركية،خلافاً لما كان معمولاً به في تعريف بروكسل للقيمة، ويجب أن تبنى القيمة الجمركية على أساس السعر الذي تباع به البضائع في عملية بيع فعلية بين بائع ومشتري كل منهما مستقل عن الآخر، ودون أن يكون هناك أي نوع من القيود

يفرضها البائع على المشتري،ويمكن أن تتم بعض التسويات على هذا السعر ليكون واقعياً وفقاً لما تحدده المادة الثامنة من هذه الإتفاقية،هذا السعر، بهذا التعريف،تحدده الإتفاقية تحت أسم " قيمة الصفقة " وهو ما يمثل أساس الطريقة الأولي من طرق تحديد القيمة للأغراض الجمركية وفقاً لهذه الإتفاقية،علي أنه يجب توافر الشروط الخاصة بهذه الطريقة،لأن عدم توافر أي منها معناه الإنتقال إلى طرق التقييم البديلة وفقاً للتدرج والترتيب الرقمي الواردة به هذه الطرق في الإتفاقية.

فالإدارة الجمركية تحتاج وهي بسبيلها لتحصيل الضريبة الجمركية إلى ركنين أساسيين:

- فئة التعريفة الجمركية.
- وقيمة البضائع المستوردة التي ستطبق عليها فئة التعريفة الجمركية.

أي أن هذين الركنين هما الأساس الذي عليه يتم تحصيل الضريبة الجمركية,لذلك فإن السعر هو أحد العناصر الأساسية في القيمة بل هو أهم هذه العناصر على الإطلاق،والقيمة الجمركية لا تعتبر فقط الوعاء اللازم لجباية الضريبة الجمركية وحدها بل هي الأساس في حساب ضريبة المبيعات وكل الضرائب والرسوم الأخرى التي يتم تحصيلها على الواردات مثل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ورسم الخدمات وغيرها.. علاوة على كونها الأساس الذي يسترشد به في تحديد عناصر التكلفة الواقعية المتخذة كأساس لتحديد الأرباح والخسائر في مجال تجارة السلع المستوردة.

إن الطرق والأنظمة التي أتبعتها الإدارات الجمركية لتحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة تنوعت وتعددت على مر السنين، إلى أن تم توقيع إتفاقية الجات عام 1994 وبإعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية أصبح تطبيق هذه الإتفاقية أحد شروط الإنضمام إلى المنظمة الدولية،لقد كانت الانتقادات التي وجهت إلى تعريف بروكسل للقيمة أحد أهم أسباب عقد جولات المفاوضات التجارية التي عرفت باسم "دورة طوكيو".

**ولذلك كان من الضروري توحيد تعريف القيمة على مستوى دول العالم لأنه في غياب هذا التوحيد،وقيام كل دولة بإستخدام تعريف خاص مختلف،يكون الأثر الناتج عن هذا الإختلاف غاية في السلبية على حركة التجارة الدولية والتبادل الدولي للبضائع والخدمات.**

**وبناءاً على كل هذا ومن أجل تطبيق أحكام موحدة للقيمة تسرى على كافة دول العالم،ومن أجل أن يكون مفهوم القيمة وأيضا العناصر التى يشتمل عليها هذا المفهوم "واحداً " لدى جميع الأطراف المتعاملة في مجال التجارة الدولية،وضعت إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات والتي تهدف إلى توحيد تعريف القيمة عن طريق جعل الأساس الأوحد للقيمة هو القيمة الفعلية الواقعية دون الإلتجاء إلى التقديرات الجزافية أو الوهمية أو الحكمية وأيضا جعل طرق وأساليب تحديد هذه القيمة ثابتة ومذاعة على كل دول العالم المنضمة للإتفاقية،وأن يكون تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد القيمة عادلاً وموحداً وحيادياً وقابلاً للتحكم ,وألا تستخدم القيمة الجمركية في مواجهة السياسات التسويقية للسلع مثل سياسة الإغراق،وعلاوة على كل ما تقدم ألا يتم تحديد القيمة على أساس أسعار المنتجات من المنشأ المحلي لبلد الاستيراد أو أسعارها في السوق المحلى لبلد التصدير أو أسعارها في بلد تصدير ثالث.**

**وتقوم هذه الإتفاقية على مبادئ أساسية في صدد عملية تحديد القيمة للأغراض الجمركية هي:**

1) يجب أن تؤسس القيمة الخاضعة للضريبة على مبادئ عادلة وبسيطة وأن تعكس الواقع التجاري الفعلي مع عدم الإعتماد على التقييم الجزافي أو الحكمى.

**فالإتفاقية تهدف إلى تحقيق العدالة بين جموع التجار والمتعاملين في مجال التجارة الدولية،مع ضرورة أن تكون الإجراءات التي تتم على الصفقات بسيطة وميسرة وتؤدي إلى التسهيل والتيسير لا التعقيد والبطء،وأن تسود بيئة التجارة العالمية قواعد وإجراءات**

**عادلة تماماً لا تقوم على أي أساس تحكمي يهدر فرص الإبداع والتنافس الشريف البعيد عن ممارسات السلطة والتحكم والفساد.**

2) يجب أن يكون مفهوم القيمة الخاضع للضريبة سهلاً ويمكن لكلاً من المستوردين وإدارة الجمارك المعنية بالتقييم فهمه حتى يسهل التطبيق الفعلي وأن يكون هذا المفهوم يتصف بالشيوع والإستقرار.

**وهذا المبدأ من الأسس الهامة للتجارة الدولية في الألفية الثالثة حيث تسعى شعوب العالم كله إلى زيادة معدلات التبادل التجاري، ومن ثم يكون من الضروري أن تسود مبادئ التبسيط والتيسير كافة إجراءات التجارة لكي يمكن لكل من يعمل في التجارة تفهمها ببساطة وتنفيذها في يسر،فضلاً عن أهمية بناء جدار من الثقة بين المجتمع التجاري وبين الأجهزة الحكومية التي تتولى رقابة أعضاء هذا المجتمع التجاري عند تنفيذهم لصفقاتهم التجارية لضمان الإلتزام التام بالقواعد والقوانين المعمول بها.**

3) يجب أن يكون هناك ثبات في التقييم وأن تكون إدارة التقييم متجددة ومعتدلة.

**وذلك لأن ثبات واستقرار عملية التقييم هي الأساس في استقرار البيئة التجارية وعدم تعرض التجار لهزات وأزمات تحدث لأسباب يمكن تفاديها وتجنبها من خلال تطبيق قواعد شفافة وبسيطة وثابتة لعملية تقييم البضائع المستوردة.**

4) يجب ألا يحول نظام التقييم دون سرعة التخليص على البضائع والإفراج عنها.

**إن هذا المبدأ بمثابة نداء إلى كافة الإدارات الجمركية للقيام بإجراءات التقييم الجمركي وفقاً لإتفاقية تنفيذ المادة السابعة دون إعتبار هذه الإتفاقية وما تتطلبه من التحقق من القيمة الفعلية أو الثمن المدفوع فعلاً أو القابل للدفع كذريعة لإستغراق وقت أطول في عملية التقييم،لأن المبدأ الأساسي الذي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقه هو تسهيل التجارة الدولية بكل الطرق والوسائل الممكنة.**

5) يجب أن يمكن نظام التقييم الجمركي المستوردين من إستنتاج القيمة للأغراض الجمركية مقدماً وبدرجة مناسبة وذلك من خلال دليل التقييم الذي يقدم للمتعاملين مع الجمارك وبصفة خاصة المستوردين شرح كيفية الطريقة التي تتبعها الإدارات الجمركية في تقييم البضائع.

**إن توافر المعرفة لدي أعضاء المجتمع التجاري يمكنهم من القيام بسهولة بتحديد القيمة التي سوف تؤخذ كأساس لعملية التقييم الجمركي وكذلك تحديد الرسوم الجمركية وبالتالي يمكنهم القيام بعمل دراسات الجدوي المناسبة لأعمالهم التجارية وتقدير تكلفة استيراد البضائع ونسبة ربحية كل صنف منها وبالتالي تقوم دعائم تجارتهم على أركان فنية قوية تضمن تحقيقهم للأرباح وبالتالي نمو الاقتصاد الوطني ككل.**

6) يجب أن يحمى نظام التقييم المستورد الأمين في مواجهة المنافسة الغير عادلة الناشئة من سوء التقييم أو التدليس في المستندات أو غيره.

**لقد كان هذا من أكثر الإنتقادات التي وجهت إلى نظام بروكسل للتقييم الجمركي الذي كان يمثل حماية قانونية للمستورد المتكاسل ويعاقب المستورد المجتهد الذي يسعي للحصول على أفضل الأسعار، ويعتبر الأخذ بالقيمة الفعلية تشجيعاً حقيقياً للمستورد المجتهد وتحفيزاً له على الاستمرار في عقد أفضل المفاوضات التجارية والحصول على الصفقات بأقل الأسعار.**

7) الدقة والسرعة في البحث عن الحقائق في حالة إقرار إدارة الجمارك التي تقوم بالتقييم أن القيمة المقر عنها غير صحيحة لأي سبب من الأسباب.

**إن استخدام نموذج إقرار القيمة هو أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الإدارات الجمركية في تفعيل وبناء نظام مشاركة بين الجمارك والمجتمع التجاري،فإقرار القيمة هو النموذج الذي يقدم من خلاله المستورد للجمارك كافة المعلومات التي تمكنها من القيام بتحديد القيمة للأغراض الجمركية في سهولة ويسر وبأسرع ما يمكن، وينتج عن هذه المشاركة إلتزام الجمارك بالدقة التامة في البيانات والمعلومات التي قد تستخدمها في تعديل القيمة التي يقر عنها المستورد،بل على هذه الإدارة أن تلتزم بتقديم تفسيرات كتابية إذا ما طلب المستورد ذلك لتبرير أي تعديل تقوم به على القيمة المقر عنها.**

8) يجب أن تؤسس القيمة والى أقصى درجة ممكنة،على المستندات التجارية وأن تخفض الإجراءات الشكلية إلى أدنى حد ممكن.

**ويعتبر هذا أحد الوسائل التي تسعى منظمة التجارة العالمية لاستخدامها،حيث أن العديد من الحكومات تستوجب تقديم استمارات ونماذج ومستندات شكلية لا تفيد**

**عملية التجارة،وبالتالي تناشد المنظمة كافة الدول إلى الإكتفاء بالمستندات التجارية مثل الفواتير،قوائم العبوة،وغيرها من المستندات المتعارف عليها في التجارة الدولية كمصادر للمعلومات التي تحتاج إليها الإدارات الجمركية عند قيامها بتحديد القيمة للأغراض الجمركية.**

9) يجب أن تكون إجراءات التحكيم والتقاضى بين مصلحة الجمارك والمستوردين سريعة وبسيطة وعادلة وغير متحيزة

**وهذا أحد المبادئ الهامة في البيئة التجارية الحديثة التي نسعى لترسيخها لدي كافة دول العالم،فإذا ما كان النظام الإداري والإجرائي سواء في الجمارك أو أيمن الجهات الأخرى التي تتعامل مع التجارة الدولية يسعي إلى التبسيط والتيسير،فأولي وأجدر بهذه الأنظمة أن يكون نظام التقاضي وفض منازعات أعضاء المجتمع التجاري مع تلك الجهات الحكومية أكثر سرعة وسهولة، لكي لا تكون التعقيدات في إجراءات التحكيم وفض المنازعات والتقاضي سبباً في تنازل الكثيرون من التجار عن حقوقهم لتجنب البطء في الإجراءات والفصل في المنازعات،عملاً بالمقولة السائدة " العدل البطئ أسوأ من الظلم في التطبيق ".**

**هذه المبادئ تتفق والفلسفة العامة للإتفاقية التي تسعى إلى أن تنتهج الإدارات الجمركية في كل دول العالم نهج( القيمة الفعلية ) في عملية التقييم الجمركي، تلك القيمة التي تعبر عن واقع حقيقي يطابق الممارسات والصفقات التجارية، فالقيمة الفعلية التي تنص عليها المادة الأولي كأساس للتقييم الجمركي تستند إلى ما هو مدون بالفاتورة وما تضمنه عقد البيع ، والشروط التي تضمنتها هذه المادة جميعها تستند على عدم الأخذ بهذه القيمة إذا كان هناك أي شبهة عدم فعلية أو واقعية، ثم في الطريقة الثانية والثالثة، تستند القيمة الجمركية أيضاً إلى قيم فعلية لبضائع مطابقة أو مماثلة ، وهذا يدل بوضوح على ضرورة أن تسود فلسفة الثقة فيما يقدمه المستورد من بيانات واللجوء إلى القيم الفعلية وليس الجزافية في ثلاثة طرق من الطرق الستة للتقييم ، وقد**

**يظن البعض أن الطرق الثلاثة الأخرى سوف تبتعد عن الفعلية ، ولكن واقع الأمر أن هذه الطرق أيضاً تذهب إلى مفهوم الفعلية من باب مجاور ، حيث الطريقة الخصمية تستند إلى القيمة الفعلية التي تم تأسيسها على سعر البيع الفعلي في السوق المحلي مع خصم الإضافات التي تتم بغرض بيع السلعة في السوق المحلي، وكأنني أيضاً هنا أتعامل مع القيمة الفعلية من منظور مختلف قليلاً عن الطرق السابقة ، وفي الطريقة الحسابية ، نجد أن التكاليف الفعلية المستخرجة من واقع سجلات منتج البضائع هي الأساس في حساب القيمة الجمركية..**

**هذه خمسة طرق للتقييم تقوم على القيم الفعلية ، وتنأي تماماً عن القيم الجزافية أو الحكمية ، وأما الطريقة السادسة، فهي أيضاً رغم أنها تبتعد عن القيمة الفعلية ،إلا أنها تطلب من الجمارك أن تكون عملية التقييم الجمركي في أقرب نقطة زمنية من هذه القيم الفعلية ، أو أن تتم بعض المرونات التي لا تفقد بسببها القيمة الناتجة للأغراض الجمركية عن مفهوم الفعلية..**

القضية الثانية عشرة
قضية المراجعة المحاسبية اللاحقة

**لا شك أن وظيفة المراجعة المحاسبية اللاحقة هي أحد الأدوات الفعالة والهامة لإحداث التوازن بين تسهيل حركة التجارة والرقابة الجمركية الفعالة. ولذلك كان لابد من تناول موضوع المراجعة المحاسبية اللاحقة كأحد قضايا الجمارك المعاصرة..**

**فالجمارك في الألفية الثالثة تعمل بنظام المشاركة مع المجتمع التجاري ، ومن ثم تعطي الكثير من المتعاملين درجات متفاوتة من الثقة ، والمنطق يقتضي أن تتم عمليات إختبار وفحص عشوائية لهؤلاء الذين نمنحهم الثقة لكي نتأكد من أنهم أهل لهذه الثقة وجديرين بها، ولذلك تهدف الجمارك من خلال كافة الأعمال والإجراءات التي تقوم**

**بها لتطبيق المراجعة المحاسبية اللاحقة إلى التأكد من أن ما قام بتقديمه المستورد من بيانات ومستندات أثناء الإفراج عن الواردات كان صحيحاً،فالتركيز على أن الثقة في محلها، ولا تنطوي هذه المراجعة مطلقاً على مراجعة إجراءات الإفراج عن الواردات ولا يجوز بأي حال من الأحوال الرجوع على المستورد إلا بسبب تقديمه لبيانات خاطئة أثناء الإفراج عن البضائع.**

**إن الإدارة الجمركية لكي تقوم بتطبيق هذه الوظيفة الحديثة من الوظائف المنوطة بالجمارك في الألفية الثالثة تحتاج إلى أن يكون لديها إدارة وقيادة واعية تتفهم مقتضيات تسهيل التجارة ، وتؤمن بالمشاركة مع المجتمع التجاري ومن ثم تقوم بتكوين فريق عمل متخصص وماهر للقيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة يتكون من نخبة من العاملين الذين يتم تدريبهم على أحدث الوسائل العلمية في فنيات المراجعة المحاسبية والدفترية فضلاً عن توافر قدر غير قليل من المعرفة الفنية الجمركية ليكونوا فريق العمل القوي المؤهل للقيام بأعمال مراجعة محاسبية على دفاتر وسجلات العملاء،وإكتشاف أي عمليات تلاعب أو إخفاء لبيانات تؤثر بشكل مباشر على الضريبة الجمركية التي تم تحصيلها عن البضائع التي تم استيرادها خلال فترة المراجعة التي يقوم بها فريق العمل.**

تعريف المراجعة المحاسبية اللاحقة

**"هي مجموعة من الإجراءات والمراجعات التي تقوم بها الإدارة الجمركية لدي المتعامل مع الجمارك للتأكد من أن كل ما قام المستورد أو من ينوب عنه بتقديمه من بيانات ومستندات ومعلومات أثناء عملية الإفراج الجمركي عن البضائع المستوردة كان صحيحاً ومعبراً بكل دقة عن الواقع الفعلي للصفقة والتحويلات والمدفوعات الخاصة بها،وتتم هذه الإجراءات والمراجعات في مقر المستورد وعلي سجلاته وحساباته ودفاتره،وتغطي فترة زمنية معينة تمثل للجمارك المدى الزمني الكافي لتنفيذ إجراءات التحقق بصورة شاملة ".**

**ومن خلال قراءة هذا التعريف،يمكن تحديد الملامح الرئيسية التالية لتنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة بطريقة صحيحة:**

1. **أن المراجعة لا تركز على البيانات الجمركية فقط وإنما ترتكز على قراءة حسابية ومحاسبية للسجلات والمستندات والدفاتر والحسابات التي تمثل مجموعة الدفاتر التي يمسكها المتعامل لإثبات دوراته المحاسبية.**
2. **أن المراجعة لا ترتكز على بعض أوراق أو فواتير أو سجلات فقط،وإنما هي عملية تتبع محاسبي شاملة تغطي فترة زمنية لا تقل عن ثلاثة أشهر يتم تحديدها بطريقة تمكن الجمارك من تغطية أي أنشطة تتعلق بالصفقات التي تطلب الأمر تتبعها، أو مراجعة بياناتها لدي المستورد.**
3. **أن المراجعة تسعى لمتابعة بعض العمليات التي تتم بمعرفة المستورد بعد الاستيراد بغرض التأكد من أن عملية سداد الضرائب المستحقة على كافة الأنشطة وبكافة الأنواع (الدخل والمبيعات،الأرباح التجارية والصناعية وأي ضرائب أخري) تمت بناء على نفس البيانات التي تم تقديمها للجمارك وقت الإفراج عن البضائع المستوردة.**
4. **أن المراجعة تتم لمراجعة ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات أثناء عملية الإفراج،وليس لغرض التأكد من صحة الإجراءات التي قامت بها الجمارك على الإقرار الجمركي.**
5. **أن المراجعة تتضمن مجموعة من الإجراءات الحسابية والمحاسبية والجمركية بصورة شاملة ومتكاملة لتحقيق الهدف منها،ولا تقتصر فقط على بعض الإجراءات الفنية الجمركية لمراجعة البند والسعر والمنشأ فقط.**

أهداف المراجعة الحسابية اللاحقة:

**مما سبق يتضح أن الإدارة الجمركية يجب أن يكون هدفها من أي عملية مراجعة محاسبية لاحقة تحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:**

1. **التأكد من الالتزام الكامل والتام للمستورد وعدم قيامه بخرق أي من القوانين أو اللوائح أو الإجراءات الجمركية أو غيرها من التشريعات التي تنظم عملية الاستيراد.**
2. **التأكد من صحة ودقة جميع البيانات والمعلومات والمستندات التي قام المستورد بتقديمها للجمارك أثناء عملية الإفراج عن البضائع وتوافق هذه البيانات والمعلومات والمستندات مع ما يتم تسجيله بالدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بإمساكها وتمثل جزء من الكيان المحاسبي القانوني لشركته.**
3. **ضمان عدم ضياع المال العام وأن ما تم تحصيله من رسوم وضرائب جمركية عن البضائع التي تم استيرادها يمثل ما يجب تحصيله،وأن عملية الإفراج لم يشوبها أي تقصير أو إهمال أو مخالفات.**
4. **دعم الإدارة الجمركية في تطبيق نظام إدارة مخاطر قوي يعتمد على بيانات تاريخية صحيحة تتضمنها قواعد البيانات الجمركية وتساعد الجمارك في تطوير آلياتها بسهولة ويسر لتحسين الخدمة المقدمة للمتعاملين.**
5. **المساعدة في نشر ثقافة " خدمة العملاء " بين العاملين بالجمارك واعتبار المستورد عميل يجب تقديم أفضل خدمة له وليس هارب أو متهرب يجب تقصي الحقائق حوله ومحاولة العثور على أي خطأ قام به.**

من المسئول عن القيام بالمراجعة المحاسبية اللاحقة ؟

**قد يظن البعض أن إدارة المراجعة المحاسبية اللاحقة بالجمارك هي الإدارة المنوط بها وحدها ودون غيرها تنفيذ أنشطة هذه المراجعة،ولكن التطبيق الصحيح والجيد للمراجعة المحاسبية اللاحقة يقوم على مبدأ أن مصلحة الجمارك بكامل وحداتها الإدارية تمثل أحد اللاعبين،بينما يمثل المجتمع التجاري والمتعاملون مع الجمارك اللاعب الآخر،وكلاهما على نفس القدر من الأهمية ,,**

- فالجمارك:

**تسعي من خلال تنفيذ المراجعة اللاحقة إلى خفض زمن الإفراج عن البضائع من خلال تطبيق آليات فعلية وواقعية مضمونة لتسهيل التجارة وخدمة المجتمع التجاري،فضلاً عن المساهمة بقدر كبير في تنفيذ مبدأ تحويل الموانئ إلى منافذ لعبور البضائع وليس مخازن لتخزينها،فضلاً عن دعم نظام إدارة المخاطر المستخدم من خلال تقديم معلومات تاريخية كثيرة لقواعد البيانات تساعد في تنفيذ معايير خطر دقيقة،وتسهم في تفعيل آليات وأنظمة الرقابة على المتعاملين بصورة فعالة تحقق الكثير من الالتزام الطوعي الذي تسعى الجمارك لتحقيقه بين جموع المتعاملين.**

- والمتعاملون:

**تمثل عملية خفض التكلفة بالنسبة لهم التحدي الأساسي لوجودهم، ويسعون إلى تحقيق هذا الخفض بكل السبل،وبالتالي فإن المستورد الذي يريد لأعماله التطور والنمو سيسعي بكل الوسائل إلى الحصول على أكبر قدر من التسهيلات التي تقدمها الإدارة الجمركية، والخفض في حد ذاته هام،ولكن يدعمه من ناحية أخرى خفض في زمن الإفراج عن البضائع المستوردة مما يساعد المستورد على زيادة معدل دوران رأس المال وبالتالي تحقيق أرباح أكثر،وقبل كل هذا يسعي المستورد إلى الاستفادة من المعاملة الجيدة والمتميزة التي تمنحها الجمارك للمتعاملين الملتزمين فيحصل على مزايا أكثر تمكنه من القيام بعمله في سهولة ويسر.**

الإطار القانوني لتنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة

**لقد تضمنت إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة مادة مستقلة ( المادة 17) تنص على حق الإدارة الجمركية في الاقتناع بصحة ودقة المستندات وإقرارات القيمة المقدمة عنها،ولذلك وجب على المشرع في كل دولة أن يضع نصوصاً في القانون الجمركي تتضمن آليات تنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،ولا يقتصر الأمر على اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات**

والتجارة فقط،بل إن اتفاقية كيوتو ( المعروفة باتفاقية تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ) تتضمن أيضاً نصاً يعطي الإدارات الجمركية الحق في تبنى إستراتيجيات لقياس الالتزام بالقوانين ويجب أن تشتمل الرقابة الجمركية على إجراءات رقابية تستند إلى التدقيق ( المراجعة ).

ففي مصر على سبيل المثال،نجد أن النصوص السابق الإشارة إليها والتي تضمنتها الاتفاقيات الدولية التي شاركت فيها مصر وأنضمت إليها كعضو كامل،أستوجبت أن يتضمن التشريع المحلي نصوصاً تنظم هذه العملية،وهو ما تضمنه القانون الجمركي ولائحته التنفيذية،حيث يتضمن القانون الجمركي رقم 66 لسنة 1963 وتعديلاته الصادرة بالقانون 160 لسنة 2000 والقانون 95 لسنة 2005، في المادة (30) منه ما يتضمن إلزام مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ممن لهم الصلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات,ولا يقتصر هذا الإلزام على المستورد بل يمتد إلى المشترين بطريق مباشر من المستوردين بقصد الاتجار وكذلك كل من حاز بضائع أجنبية بقصد الاتجار،ويحيل القانون إلى وزير المالية سلطة إصدار القرار الذي يتضمن القواعد والإجراءات والمدد التي تنظم عملية الاحتفاظ بالأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المطلوبة لهذه المراجعة،وبذلك يكون هناك إطار قانوني لموظفي الجمارك يعطيهم الحق في الإطلاع على أي أوراق أو سجلات أو وثائق أو مستندات يكون لها صلة أو فائدة في التحقق من التزام المستورد للبضائع الأجنبية.

وبالإضافة إلى هذا،تتضمن المادة (118) عقوبة عدم الاحتفاظ بالأوراق والمستندات والوثائق والتي تصل إلى الغرامة التي تعادل 4/1 الضريبة الجمركية المعرضة للضياع من جراء عدم الاحتفاظ بهذه الأوراق والمستندات.

وقد تضمن القرار الوزاري رقم 10 لسنة 2006 في اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك عدد من المواد التي تتضمن أحكاماً تفصيلية تعطي الجمارك الحق في القيام بعملية

**المراجعة المحاسبية اللاحقة من ناحية،ومن ناحية أخرى تنظم هذه العملية من حيث الإجراءات والخطوات، والتي نوردها فيما يلي:**

المادة( 178)

**على مؤسسات الملاحة والنقل والأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية ممن لهم صلة بالعمليات الجمركية الاحتفاظ بجميع الأوراق والسجلات والوثائق والمستندات المتعلقة بهذه العمليات على أن يكون موضحا بها تفصيلا ما يتصل بكل منهم من تلك العمليات.**

المادة(179)

**يلتزم مستوردو البضائع الأجنبية بقصد الاتجار والمشترون مباشرة منهم بالاحتفاظ بما يدل على أداء الضريبة الجمركية أما حائزي البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيلتزمون بالاحتفاظ بما يدل على مصدر تلك البضائع.**

المادة ( 180)

**على المؤسسات والأشخاص المنصوص عليهم في المادتين السابقتين تقديم الأوراق والمستندات والسجلات والوثائق والمحررات المشار إليها في هذا الباب لموظفي الجمارك المختصين وتمكينهم من الإطلاع عليها ويجوز لهؤلاء الموظفين ضبط المستندات والوثائق والسجلات عند وجود المخالفة مع تقديم تقرير بذلك للرئيس الأعلى في ميعاد غايته أسبوعا من تاريخ الضبط.**

المادة (181)

**يقصد بالأوراق والمستندات والوثائق والسجلات المشار إليها بالمادة السابقة تلك التي تتطلبها طبيعة النشاط وخاصة القيودات المتعلقة بالعمليات الجمركية وأهمها:-**

**أ- السجلات التي تستلزمها طبيعة النشاط.**

**ب- المراسلات والمحررات المتعلقة بالصفقات ذات الصلة بالعمليات الجمركية.**

المادة ( 182)

**على جميع المخاطبين بالمادتين (178، 179) من هذه اللائحة الاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأشير عليها بانتهائها من موظفي**

**الجمارك أما الوثائق والمراسلات والمحررات فتبدأ مدة الاحتفاظ بها من تاريخ إرسالها أو تسليمها وذلك كله وفقا لما هو مقرر بقانون التجارة.**

**هذه بعض النصوص التي يجب أن تتضمنها التشريعات المحلية في البلد الذي يريد أن يطبق آليات المراجعة المحاسبية اللاحقة.**

كيف يتم إتخاذ قرار خضوع شركة معينة للمراجعة اللاحقة:

1) البضائع التي يتم الإفراج عنها من خلال الخط الأخضر من الجمارك:

**حيث تحتاج الإدارة الجمركية إلى التأكد من التزام هؤلاء المتعاملين الذين تمنحهم الجمارك الثقة وتقوم بالإفراج عن بضائعهم المستوردة دون فحص أو معاينة،ومن وقت لآخر،يجب إخضاعهم للمراجعة اللاحقة للتأكد من حسن استخدامهم للتسهيلات الممنوحة لهم.**

2) الصفقات التي تم تقييمها بقبول قيمتها التعاقدية وتطبيق أحكام المادة الأولي والثامنة:

**حيث يجب على الإدارة الجمركية التأكد من أن كل ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات عن القيمة كان صحيحاً وأن الصفقة لم تتضمن أي اتفاقات جانبية تتعارض والأحكام والشروط التي تتطلبها الطريقة الأولي من طرق التقييم.**

3) متابعة التحولات التجارية لمجموعات المستوردين للتأكد من عدم وجود أسباب غير شرعية ورائها:

**ويأتي هذا القرار عن نظام إلى جيد يعتمد على قواعد بيانات قوية وبناء على تعليمات ومتابعات تتم على مستوى الإدارة العليا للجمارك وتتوافق مع الاتجاهات التجارية والاقتصادية السارية،وتأخذ في الاعتبار نتائج عمل الجهات الرقابية المختلفة.**

**فمثلاً.. إذا خرجت تقارير من جهة ما توضح أن مستوردو الأخشاب قد كثفوا من وارداتهم من تركيا مع أن السويد تقوم بتصدير نوعيات أخشاب أكثر جودة،هنا قد تتخذ إدارة الجمارك قراراً بإجراء مراجعة لاحقة على مستوردي الأخشاب خلال فترة معنية للوقوف على الأسباب التي تسببت في هذا التحول والتأكد من شرعيتها وعدم وجود أي مخالفات ورائها.**

4) تتبع بعض الظواهر التجارية:

**إن إنتشار بعض السلع في الأسواق بطريقة غير طبيعية في بعض الأوقات،يتطلب قيام الجمارك بتكثيف عمليات المراجعة المحاسبية اللاحقة لتتبع أنشطة بعض المستوردين الذين قد يكون لهم علاقة باستيراد هذه البضائع والتأكد من سلامة إجراءات إدخالها إلى البلاد،فمثلاً انتشار أجهزة التليفون اللاسلكي من إنتاج الصين،قد يتطلب تكثيف المراجعة اللاحقة على كافة ما يرد من بضائع من الصين للتأكد من خلوها من هذه الأجهزة التي تمثل الظاهرة المطلوب تتبعها.**

الدفاتر والسجلات والحسابات التي تخضع للمراجعة المحاسبية اللاحقة:

**إن كافة سجلات المستورد وحساباته ودفاتره وكل مكونات النظام المحاسبي للكيان التجاري الذي تتم عملية الاستيراد من خلاله تخضع للمراجعة والبحث والتحقق أثناء عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة، ونورد فيما يلي أهم تلك الحسابات والدفاتر والسجلات:**

1- دفتر اليومية العامة:

**ويعتبر السجل الأهم لأنه يمثل بيان تاريخي لكافة قيودات الشركة، وفيه قيود تمثل جميع العمليات سواء الداخلية أو الخارجية.**

2- دفاتر الأستاذ العام المختلفة:

**هذه الدفاتر عادة تستخدم لتصنيف وتبويب وترحيل العمليات من اليومية العامة إلى الحسابات المتخصصة حسب نوع كل منها في الأستاذ العام الخاص به،فالبنك له دفتر مستقل والخزينة لها دفتر آخر وهكذا،وتعتبر مراجعة هذه الدفاتر وإيجاد علاقة بينها من أهم الأعمال التي يقوم بها فريق المراجعة اللاحقة.**

3 – قوائم التكاليف والدخل والأرباح والخسائر:

**وهذه القوائم أيضاً لها أهمية كبيرة حيث تتضمن بيانات وأرقام ومدخلات تتأثر بطريق بمباشر بالبضائع المستوردة سواء من حيث تكلفة الحصول عليها،أو من حيث قنوات**

**التصرف فيها،أو من حيث أرصدتها بالمخازن،وغير ذلك من البيانات والمعلومات التي تمكن فريق المراجعة من القيام بعملية تتبع صحيحة ودقيقة.**

4 – الميزانية العمومية:

**ويمكن من خلال تتبع ومراجعة الأرصدة الموضحة بها معرفة دقة وصحة الأرقام المرتبطة بالبضائع المستوردة سواء عند بيعها وتحقيق أرباح أو عند استخدامها في الإنتاج وتضمنها في أرقام تحت التشغيل أو غير ذلك من بنود الميزانية.**

نقطة هامة:-

**إن السرد السابق للدفاتر والسجلات والحسابات يعطي إنطباعاً أن عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة هي عملية بسيطة وممكنة وقابلة للتنفيذ دون أي مشاكل أو معوقات،ولكن لابد أن نضع في الاعتبار التنوع الكبير جداً في الكيانات القانونية التي تقوم بعملية الاستيراد، فبعض المستوردين أفراد،والبعض الآخر شركات صغيرة قد تمسك بدفاتر وحسابات وقد يكون لديها دفتر شامل لكل ما يتم من عمله, وأقصي قدر من التكنولوجيا تستخدمه هو جهاز حاسب إلى مدون عليه بعض الأرقام على مستند أو جدول بسيط،بينما البعض الثالث هو مؤسسات اقتصادية كبيرة متعددة النشاط،كثيرة السجلات، تستخدم نظم آلية متكاملة ومتشابكة ومعقدة ومتنوعة تتشابك حلقاتها وتتواصل حساباتها، بل يمكن القول أنه من المستحيل أن تتعرف على أي بيان يتعلق بالصفقات المستوردة من خلال قراءة الميزانية أو الحساب الختامي مثلاً..**

**لذلك،يجب على الإدارات الجمركية أن تسعى لتكوين فرق مراجعة لاحقة على أعلى مستوى وتدريبهم بصورة مستمرة على القيام بأعمال المراجعة لمختلف المستويات وكافة الأشكال التجارية التي يمكن أن يتم من خلالها الاستيراد.**

مراحل إتمام عملية المراجعة الحسابية اللاحقة

**هناك ثلاث خطوات أساسية لتنفيذ عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،تأتي في الترتيب بعد أن يصدر قرار خضوع تلك الشركة لعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،هذه الخطوات هي:**

أولاً: مرحلة الإعداد للزيارة :

**1- تبدأ بتشكيل فريق العمل الذي سوف يتولى تنفيذ عملية المراجعة،ويعتمد نجاح العمل على حسن اختيار عناصر العمل،حيث تتنوع الأنشطة وبالتالي تتنوع الخبرات،ويجب تشكيل فريق العمل بما يتناسب والخبرات المطلوبة حسب النشاط الذي ستتم مراجعته في هذه الشركة،ولابد من أعطاء أهمية كبيرة لعملية التدريب للعاملين في إدارات المراجعة المحاسبية اللاحقة للتأكد من توافر المعارف والخبرات التي تمكنهم من القيام بعملهم على الوجه الأكمل.**

**2- يقوم فريق العمل بتحديد الهدف الرئيسي من القيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،هل هو التأكد من صحة القيم التي يقدمها المستورد عن البضائع التي يقوم باستيرادها،أم هو التأكد من منشأ هذه البضائع،أم أن الغرض من المراجعة هو كشف مخالفات تتعلق بوجود أصناف غير مثبتة بالفواتير والمستندات،وغير ذلك، فلابد من أن يكون الهدف واضحاً ومحدداً قبل البدء في أي عمل من أعمال المراجعة المحاسبية اللاحقة.**

**3- يقوم فريق العمل بوضع خطة أو تصور مبدئي لعملية المراجعة على أساس زمني،فتتضمن الخطة جميع الخطوات المقترحة من أعضاء فريق العمل،والزمن أو التوقيت الذي تتم فيه كل خطوة، ويسعي فريق العمل إلى تنفيذ هذه الخطة بكل دقة ومحاولة عدم إيجاد انحرافات عن توقيتات التنفيذ.**

**4- إعداد ملف المعلومات الشامل عن النشاط الذي سوف تتم مراجعته،وتجهيز بعض المعلومات التي قد تمثل أرقام معيارية للاسترشاد بها عند القيام بالمراجعة،وتضمين الملف معلومات كاملة عن الشركة الخاضعة للمراجعة وأنشطتها المختلفة،وأمثلة لمعاملاتها التجارية،لأن هذه المعلومات تكون على قدر كبير من الأهمية في تعريف فريق العمل بتفاصيل كثيرة عن ما يجب أن يقوموا بمتابعته.**

**5- الاتفاق على الدفاتر والسجلات والحسابات التي سوف تخضع للمراجعة والقائم بالمراجعة،وإعداد خريطة التنسيق بين أعضاء فريق العمل.**

**6- إعداد الخطابات والمكاتبات اللازمة لإخطار الشركة برغبة الجمارك في القيام بعملية مراجعة محاسبية لاحقة،وتوقيت الزيارات التي ستتم،وأسماء أعضاء فريق العمل الذي سيقوم بالزيارة،وبيان بالدفاتر والسجلات والحسابات التي يمكن أن تخضع للمراجعة، وطلب تحديد المختص الذي سيتولى تسهيل مهمة فريق العمل أثناء القيام بعملية المراجعة المحاسبية اللاحقة.**

ثانياً: مرحلة القيام بالزيارة:

**1 – عقد اجتماع افتتاحي للزيارة بين فريق العمل والمسئولين بالشركة الذين تم تعيينهم لمساعدة فريق العمل، ويجب على رئيس فريق العمل أن يعطي إنطباعاً صادقاً لممثلي الشركة موضحاً أن دور فريق العمل هو التأكد من سلامة وصحة معاملات الشركة وأن فريق العمل سوف يعمل جاهداً على إثبات ذلك، ويجب على رئيس فريق العمل أن يوجه حديثه دائماً إلى الشخص المسئول مع تقديم نفسه وفريق العمل لجميع الحاضرين، ثم يقوم بشرح مختصر لوظيفة المراجعة المحاسبية اللاحقة موضحاً الهدف من هذه الزيارة، وكم سوف تستغرق من الوقت، وما هي الإدارات التي يرغب الفريق في التعامل معها والسجلات التي يأمل في الإطلاع عليها، وملقياً الضوء على أهمية التعاون بين مسئولي الشركة وفريق العمل حيث أن نجاح عملية المراجعة اللاحقة تتوقف إلى حد بعيد ذلك التعاون، وأن وجود فريق العمل في مقر الشركة ليس معناه أن الشركة مشتبه فيها أو أن هذه الشركة متورطة في خطأ ما، بل على العكس هو إجراء دوري تقوم به الجمارك لتقديم الأفضل للشركة بعد ثبوت الدقة والمصداقية في التعامل مع الإدارة الجمركية، إن نجاح فريق العمل في عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة يتوقف بصورة رئيسية على الإدارة الجيدة لرئيس فريق الجمارك للاجتماع التحضيري، ففي بعض الأحيان يعطي رئيس فريق العمل وأعضاء الفريق إنطباعاً لدي المسئولين**

**بأنهم أشبه برجال شرطة جاءوا لتفتيش الشركة ومحاولة العثور على المخالفات التي تخفيها الشركة، مما يخلق موقفاً عدائياً من الفريق وبالتالي وضع العراقيل والمعوقات وإخفاء البيانات مما ينعكس بصورة سلبية على مؤشر نجاح عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة.**

**2 – التعرف على الأنشطة المختلفة للشركة , إن الشركات التي تتعدد الأنشطة التي تقوم بها تحتاج من فريق العمل أن يتعرف على الكيان القانوني للشركة، والملاك، وطبيعة النشاط، والمنتجات والسلع والأصناف التي تمثل النشاط الرئيسي للشركة، ويقوم بإلقاء نظرة شاملة على كل ما تقوم به الشركة من نشاط للتعرف عليها بصورة عامة وتفصيلية قبل بدء عملية المراجعة، وهذا يعتبر على جانب كبير من الأهمية لأن فريق العمل سيقوم بعد ذلك بالإطلاع على النظام المحاسبي والذي يعكس جميع الأنشطة، والذهاب مباشرة إلى النظام المحاسبي دون التعرف على أنشطة الشركة قد يؤدي إلى وجود بيانات كثيرة هامة لا يمكن لفريق العمل إدراك أي أهمية لها لجهله بطبيعة النشاط الكلي للشركة، ولا يتطلب الأمر التعرف على هذه الأنشطة بزيارات ميدانية أو التجول في كل أرجاء الشركة، فقد يكون هذا من الأمور التي تثير عدم الرضا لدي المتعامل، ولكن يمكن الاكتفاء بأي تقرير أو سرد أو عرض من ممثلي الشركة أثناء الاجتماع التمهيدي أو الافتتاحي في بداية الزيارة. وقد يتطلب الأمر أن يقوم فريق العمل بالتعرف على بعض العملاء الأساسيين للشركة وكذلك الموردين الرئيسيين.**

**3 – معرفة النظام الداخلي للعمل في الشركة,والنظام الداخلي هو مجموعة الإجراءات المترابطة داخلياً والتي تستخدم من أجل تحقيق الأهداف وتنفيذ الأنشطة، وعلي غرار التعرف على الأنشطة المتعددة للشركة، يجب على فريق العمل أن يأخذ فكرة شاملة عن النظام الداخلي للعمل في الشركة، أي أن يتعرف الهيكل التنظيمي والهيكل الوظيفي للشركة وعلي الأنظمة المتبعة في إدارة شئون العمل والحسابات والمخزون وغير ذلك، ما هي سلسلة الإجراءات المالية والأمنية، ما هي الأنظمة الآلية التي تتبعها ؟ وغير ذلك**

من المعلومات التي تفيد في تتبع سلسلة الإجراءات في كل تفاصيل العمل بالشركة، وقد يكون من الضروري أن يتعرف فريق العمل على نظام الرقابة الداخلية للشركة، فهذا النظام يعتبر الأداة التي يمكن من خلالها التعرف على درجة دقة وصدق كل ما يتم تقديمه من بيانات ومعلومات للفريق قبل وأثناء وبعد الزيارة.

4 – تنفيذ خطة العمل: يبدأ فريق العمل بتنفيذ خطة العمل السابق وضعها لتنفيذ عملية المراجعة، فيقوم عضو بالتوجه إلى المخازن والإطلاع على دفاتر المخازن وأرصدة البضائع المختلفة وحركة الدخول والخروج لكل صنف وتواريخ الصرف والاستلام، ومطابقة ذلك مع حركة الإفراج عن البضائع من الجمارك مع إعطاء اهتماما كبيراً للكميات والأصناف التي تم استيرادها وحركاتها سواء كانت أصناف جاهزة أو مكونات تدخل في الصناعة، بينما يتتبع آخرون حركة النقدية سواء في حساب النقدية أو حساب البنك لمعرفة ما تم من مدفوعات مقابل البضائع المستوردة وطرق السداد وتوقيتاتها وغير ذلك من الإجراءات المالية التي تمكن فريق العمل من التعرف على صحة وسلامة القيم التي تم الإقرار عنها في الإقرارات الجمركية المقدمة عن البضائع التي قامت الشركة باستيرادها طوال فترة المراجعة المحاسبية اللاحقة التي يغطيها فريق العمل.

وتتعدد المهام والأنشطة والمجالات التي يغطيها فريق العمل حسب حجم الشركة وحسب تعدد الأنشطة التي تقوم بها، فكلما كان النشاط صغيراً أو محدداً سهلت مهمة فريق العمل، وكلما كانت الشركة تقوم بأعمال متعددة وأنشطة كثيرة وتتعامل في منتجات كثيرة، كلما كانت مهمة فريق العمل صعبة وتحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد للتأكد من التزام الشركة كأحد العملاء الذين تسعى الجمارك إلى التأكد من التزامهم بالقواعد والقوانين الجمركية.

5 – الجلسة الختامية:

في كثير من الأحيان يقوم فريق العمل بممارسة خاطئة تتعارض مع المفهوم الصحيح للمراجعة المحاسبية اللاحقة،حيث يغادر الجميع مقر الشركة دون الإفصاح عن أي نتائج

**محتملة للزيارة وكأنها أحد الأسرار الحربية،لذلك يجب أن يأخذ فريق العمل في إعتباره أن تعاون القائمين على العمل بالشركة يعتبر أحد أهم عوامل نجاح عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة،ولذلك يجب عليهم عقد اجتماع في نهاية الزيارة لتعريف ممثلي الشركة بكل ما قام به فريق العمل من إجراءات وما حصلوا عليه من معلومات،ويقدم تصوراً كاملاً بالنتيجة المبدئية التي وصل إليها فريق البحث،وهل هناك أسباب للقلق أو الشك،ويعطي الفرصة للمسئولين لشرح أو تبرير أي ممارسات يبدي فريق العمل تخوفاً منها فقد يمكن أن يخرج الفريق بنتائج خاطئة يتم تصحيحها في وقت قصير وبإثباتات لا تقبل الشك إذا ما تم إخطار ممثلي الشركة بها، ثم يقوم رئيس فريق العمل في نهاية الاجتماع بإيضاح ما الذي سيحدث بعد الزيارة وتوقيتات ما سيحدث، لذلك دائماً ما ننوه عن أهمية هذا الاجتماع الختامي قبل مغادرة فريق العمل لمقر الشركة.**

ثالثا: مرحلة ما بعد الزيارة وكتابة تقرير المراجعة:

**1 – فور مغادرة فريق العمل لمقر الشركة،يقوم رئيس الفريق بالاستماع لكل عضو من أعضاء الفريق عن نتائج ما قام به من عمل أثناء الزيارة وقد يكون من الأفضل إجراء بعض المناقشات مع كل أو بعض أعضاء الفريق، وترجع أهمية هذه الحوارات الأولية إلي:**

- **قد يظن أحد أعضاء الفريق أنه عثر على دليل لممارسة خاطئة، ويمكن من خلال هذه المناقشة مع رئيس الفريق وفي حضور الجميع أن تتوحد المفاهيم ويتم تصحيح الاتجاهات بما يخدم العمل ككل.**
- **تطبيق مبدأ الشفافية،حيث أن هذه الحوارات تكون بمثابة إثبات موقف معلن للجميع عن النتائج التي وصلوا إليها فور انتهاء العمل،وبالتالي لا تكون هناك فرصة لأي منهم أن يغير من رأيه أو يعدل من تقريره نتيجة أي نوع من الممارسات أو الضغوط.**

**2 – إدراج كافة نتائج البحث في ملف المعلومات السابق إنشاؤه قبل بدء الزيارة، وتدوين كل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها أثناء الزيارة،فبعض الإدارات الجمركية تعتبر هذه الملفات بمثابة قواعد بيانات حية عن العملاء يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لاتخاذ بعض القرارات على مستوى الإدارة العليا.**

**3 – التقـــرير:**

**ربما تكون هذه الخطوة هي أهم خطوات عملية المراجعة اللاحقة، حيث أن كل ما عداها لا يخرج إلى النور ولا يخضع لمراجعة أو متابعة،أما تقرير عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة فهو الأساس في كل ما يتم اتخاذه من قرارات،سواء كانت النتيجة إيجابية أم وجدت بعض المخالفات والأخطاء،أو كانت النتيجة كاشفة لجريمة أو أفعال غير مشروعة،لذلك فإن على الجمارك أن تقوم بتدريب فريق العمل تدريباً مكثفاً ومتخصصاً على كيفية تحرير التقرير،وأن يعطي فريق العمل اهتماما كبيراً بكتابة التقرير.**

ماذا يتضمن التقرير ؟

أولاً: الجزء الوصفي والمعلوماتي:

**يســتخدم هــذا الجــزء في تــدوين البيانــات الــتي تخــدم الجانــب الإحصــائي والمعلوماتي،فيتضمن كل ما يتعلق باسم الشركة، وعنوانها، والعنوان الذي تمت به عملية المراجعـة،ونوع النشـاط،والملاك، والمسـئول بالشـركة،ونوعيات الأنشـطة الـتي تقـوم بها،وتاريخ تأسيس الشركة ونبذة عن تعاملاتها السابقة مع الجمارك**

ثانياً: الجزء التمهيدي للمراجعة المحاسبية اللاحقة:

**ويتضمن تاريخ الزيارة والهدف منها وفقاً للتكليف الصادر،وأسماء فريق العمل المشارك في العمل،وأسم المسئول الذي مثل الشركة أثناء عملية المراجعة،ونبذة عن نظام الإجراءات الداخلي بالشركة، ونظام الرقابة الداخلية،والدفاتر والسجلات والحسابات التي تم الإطلاع عليها أثناء الزيارة.**

ثالثاً: نتائج البحث:

**هذه الفقرة من التقرير تمثل وصف لما تم التعرف عليه من ممارسات وملاحظات تستحق التدوين في التقرير،وعلي سبيل المثال تتضمن هذه الفقرة تقييم فريق العمل لمستوي التعاون الذي أبداه المسئولون بالشركة وكذلك ملاحظات فريق العمل،إن وجدت،علي الدفاتر والسجلات والحسابات التي خضعت للمراجعة المحاسبية اللاحقة وانطباع فريق العمل عن مدى انتظام الحسابات والسجلات من الناحية المحاسبية، وهل تمكن فريق العمل من الكشف على أي ازدواج في الدفاتر والسجلات،والمخالفات التي تم كشفها،وحسبة الرسوم والضرائب المستحقة عن هذه المخالفات،ونتيجة مناقشة المسئولين بالشركة حول هذه المخالفات ومدي استعدادهم لتصحيح الوضع وقبول قرار الجمارك.**

رابعاً: التوصيات:

**تتضمن هذه الفقرة ما تراه اللجنة من قرارات يجب إصدارها فور اعتماد التقرير من خلال الإدارة العليا للجمارك أو الإدارة المختصة بتنفيذ هذه التوصيات بعد اعتمادها،ونعيد التذكير بضرورة أن تكون صياغة هذه الفقرة في منتهي الوضوح والدقة حيث ينتج عنها قرارات تصدر من الجمارك وبالتالي فهذه التوصيات تعتبر المادة الخام لهذه القرارات ومن ثم وجب تحري كل الدقة في صياغتها وكتابتها.**

اعتماد التقرير:

**يقوم فريق العمل برفع التقرير إلى الجهة المختصة أو الإدارة العليا للجمارك لاعتماد النتيجة المنتهي إليها هذا التقرير،مع إحالته إلى الإدارات المتخصصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع الحالة كل في حدود اختصاصه،فقد يتم إحالة التقرير إلى إدارة المراجعة اللاحقة للحفظ والإضافة إلى قواعد البيانات،نظراً لما أنتهي إليه التقرير من نتائج إيجابية،أو قد يتم إحالته إلى الشئون القانونية لتكييف المخالفات من الناحية القانونية،وتولى القيام بإجراءات الإحالة أو التصالح،وفي هذه الحالات يتم إحالة التقرير إلى إدارة المخاطر لكي تأخذ في حساباتها تلك المخالفات التي تم اكتشافها والتي قد**

**يترتب عليها تعديلاً في معايير الخطر التي يتضمنها نظام إدارة المخاطر المطبق في الجمارك.**

القضية الثالثة عشرة
إدارة المخاطر

**لكي ندرك مدى أهمية تطبيق نظام إدارة المخاطر كأحد أهم القضايا الجمركية المعاصرة، يجب أن نتعرف على تعريف نظام إدارة المخاطر:**

**نظام إدارة المخاطر**

**هو ذلك النظام الذي يتم من خلاله إعادة توزيع عناصر العمل بطريقة مختلفة لتحقيق النتائج والأهداف بصورة أفضل**

**وبهذا التعريف يمكن للجمارك أن تعيد منظومة الأعمال والإجراءات، فتغض البصر عن عمليات الفحص والمعاينة قبل الإفراج لكي تقوم بعملية فحص عشوائي من خلال المراجعة اللاحقة بعد الإفراج، ومن خلال المثال التالي يمكن أن نستدل على فوائد تطبيق نظم إدارة المخاطر في العمل الجمركي:**

**تخيل أن لدى الإدارة الجمركية 100 موظف مختصين بالفحص والمعاينة، وأن لدى هذا المكتب الجمركي 100 شحنة كل يوم، فإذا ما قررت هذه الإدارة القيام بعمل فحص ومعاينة على كل الشحنات الواردة، فهذا يعني أن كل موظف سيكون عليه القيام بفحص شحنة واحدة فقط..**

**ولكن إذا ما قررت الإدارة تطبيق نظام المخاطر بنسبة 50٪ أي أنها ستقوم بفحص 50 شحنة فقط ، فهذا يعني أن هناك وفرة في رجال الجمارك تسمح لها بأن يقوم بالفحص أثنين بدلاً من موظف واحد فقط، ومن ثم سوف تكون هناك نتائج إيجابية لسببين:**

**الأول : أن هناك 2 موظف جمارك يتعامل مع الشحنة والواحدة بما يضمن تكثيف إجراءات الفحص والمعاينة وشموليتها**

الثاني: أن عملية الفحص سوف تتم من منظور البحث عن الخطر، وليس الفحص الروتيني كما يحدث في حالة ما قبل المخاطر، حيث تخضع كل الشحنات للفحص كإجراء روتيني

وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق المخاطر سوف يسهم بدور مباشر في رفع كفاءة العاملين من جراء زيادة نسبة ما يكتشفونه من مخالفات وعمليات تهريب بسبب تركيز الجمارك على فحص الشحنات التي بها نسبة خطورة فقط..

لا شك أن تطبيق نظم إدارة المخاطر في الجمارك يعتبر من الأنظمة الحديثة التي تنادي بها وتدعمها منظمة الجمارك العالمية كأحد الممارسات الجمركية الحديثة التي تمكن الجمارك من تخصيص مواردها وتوزيعها على أساس احتياجات فعلية وتركيز جهودها على تلك التي يمكن أن تمثل تهديداً حقيقياً وليس مجرد احتمال أو إجراء وقائي.

إن الفائدة الأولي من تطبيق نظم إدارة المخاطر في الجمارك هو أن يكون التدخل في حركة التجارة الدولية المشروعة بأقل قدر ممكن ولذلك تنظر الدوائر المختصة لهذه الأنظمة على أنها أحد ركائز تسهيل التجارة الدولية، وليست الجمارك فقط هي الجهة الحكومية الوحيدة التي يمكنها استخدام وتطبيق إدارة المخاطر، بل إن هذا النظام قابل للتطبيق في كافة الخدمات والتعاملات التي تتم مع المتعاملين الذين تتحقق لهم فائدة معينة من التعامل مع هذه الإدارة الحكومية، ولكن في الجمارك تكون الفائدة أكبر وأهم من حيث العائد المتحقق والذي لا يمكن حصره في بضعة أسطر،بل يمتد الأثر الإيجابي ليشمل المستهلك النهائي للبضائع المستوردة مروراً بالتاجر والمستورد

والمندوب والمصدر ورجل الجمارك، فضلاً عن الدخل القومي المتحقق بعدالة وكفاءة بسبب تركيز الموارد البشرية الخلاقة في تلك الصفقات التي تتسم بدرجة معينة من الخطورة،وعدم الإلتفات بأكثر مما يجب لتلك التي تتحقق لها درجات أقل من الخطورة أو تنعدم عندها أي درجة خطورة.

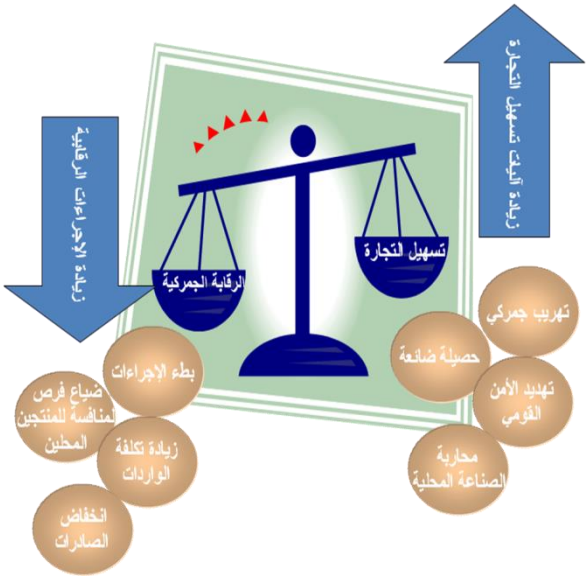


من الواضح أن هناك تعارضاً جلياً بين الرقابة الجمركية المُحكمة وبين تسهيل التجارة، وغني عن الذكر أن التعامل بقدر أكبر في أي منهما يكون على حساب الجانب الآخر، فإذا ما طبقت الإدارة الجمركية آليات أكثر لتأمين وحماية الأمن والمجتمع من كافة عمليات التهريب فذلك يتطلب وقتاً وإجراءات أكثر تعوق عملية التبادل التجاري وتؤدي مباشرة إلى إحجام البعض عن التعامل إما مع هذه النوعية من البضائع أو غض النظر تماماً عن التعامل التجاري مع تجار هذا البلد الذي يطبق هذه الإجراءات المتشددة،والعكس صحيح، فالإدارة الجمركية التي تقدم التسهيلات بصورة مبالغ فيها وتتغاضي عن الكثير من متطلبات الرقابة،تكون مطمعاً للتجار غير الشرفاء الذين يقومون بعمليات تهريب متعددة للبضائع المحظورة أو غيرها مما يهدد الأمن والاقتصاد القومي.

وجديراً بالذكر أن نشير إلى أن نظام إدارة المخاطر ليس بالشيء السهل المنال،ولا يوجد نظام قابل للاستخدام بطريق مباشر يؤتي ثماره فور تطبيقه،بل إن الأمر يحتاج إلى قاعدة بيانات تاريخية ضخمة تأخذ في اعتبارها كافة البيانات والمعلومات التي تتعلق بالخطر،ويتم تحليل كل هذه البيانات بواسطة البشر والحاسب الآلي للخروج بمعايير

ذات أوزان للخطر يتم بناء عليها إتخاذ القرار المناسب والسليم في الوقت المناسب وتحديد المعاملة الواجبة للصفقة التي تم تحليل ظروفها وتحديد درجات الخطر لكل عناصرها.

إن تحليل المخاطر يعتبر جزء رئيسي من العمل الجمركي في المفهوم الحديث للجمارك ويسهم هذا التحليل بقدر كبير جداً في توجيه سياسات مكافحة التهريب،وتحديد آليات مراقبة المسافرين والبضائع العابرة للحدود بالإضافة إلى المساهمة في تحديد الوثائق والمستندات والإجراءات والمعاينات المطلوبة لكل حالة من حالات التعامل مع الجمارك.

وتتأكد أهمية إدارة المخاطر في الوقت الحاضر بسبب التعقيد البالغ في العمليات التجارية في العصر الحديث من ناحية والحجم الهائل من المعاملات التجارية التي تتم بين الدول من ناحية أخرى، تلك المعاملات التي تحتاج بحق إلى عدد كبير من العاملين للقيام بالوظائف التقليدية التي تقوم بها الجمارك،ولا شك أن استخدام التكنولوجيا وتطبيق نظم إدارة المخاطر يسهم بطريقة فعالة في القيام بمتطلبات العمل الجمركي على هذه الأعداد الكبيرة من الصفقات التي تتم في وقت قصير وفي ظروف بالغة التعقيد،ولكي يتم تطبيق نظام إدارة المخاطر في العمل الجمركي يحتاج الأمر إلى تغيير جذري في ثقافة العمل الجمركي،فلابد من أن يكون لدي القيادة العليا قبولاً عاماً لمبدأ الإفراج عن بعض الواردات بدون إجراءات سواء في الكشف أو المعاينة التي تقوم بها الجمارك،أي أن يتم الإفراج بنظام الخط الأخضر،وهذا الأمر ليس بالأمر الهين ولا السهل على الإدارة العليا للجمارك التي سارت لسنوات وسنوات على وتيرة الفحص والرقابة والكشف على كل ما يتم إستيراده،ويحتاج الأمر كذلك إلى قاعدة بيانات ضخمة تمتد لسنوات وسنوات عن العملاء جميعهم ومدي إلتزام كل منهم،فضلاً عن تحليل شامل لكل أصناف البضائع التي يتم استيرادها وتحليل الخطر لكل عنصر من عناصر العملية الاستيرادية،وكلما كانت عملية تحليل الخطر صحيحة ومبنية على معايير ومؤشرات واقعية

**وصحيحة،كلما أمكن الإعتماد على نظام إدارة المخاطر المطبق والركون إلى عدم القيام بالكشف والرقابة الفعلية على جزء كبير من الواردات.**

القضية الرابعة عشرة
الاستعلام المسبق

**هو أحد الوسائل التي تستخدمها الجمارك لتمكن المتعاملين معها من الحصول على المعلومات الكاملة الخاصة بالواردات والصادرات، خاصة أولئك الذي لا تتوافر لديهم خبرات فنية عن بعض الأعمال الجمركية مثل الأوراق المطلوبة أو البند واجب التطبيق أو القيمة التي تكون أساساً لحساب الرسوم الجمركية وغير ذلك من النواحي الفنية التي قد يحتاج المستورد إلى توافر معرفة كاملة عنها وصحيحة حتى لا يصطدم بعد ذلك بأمور تعرقل عمله وتمنعه من تنفيذ أي من الصفقات التي يريد القيام بها.**

**ووفقاً لهذا النظام،تقوم الإدارة الجمركية بتوفير قنوات إتصال معلنة ومعروفة للمجتمع التجاري في أماكن يسهل الوصول إليها أو من خلال قنوات إتصال متاحة وميسرة، ويمكن للمتعامل أن يطلب من مكاتب الإستعلام هذه معرفة:**

- **ما هي المستندات المطلوبة لاستيراد أو تصدير سلعة ما ؟**
- **ما هي أسعار العملة المطبقة خلال الفترة المعينة للاستيراد أو التصدير؟**
- **ما هو البند الجمركي المطبق على سلعة ما وفئة التعريفة الجمركية على هذه السلعة؟**
- **ما هي الإتفاقيات التفضيلية التي يتم تطبيقها على سلعة ما، وما هي شروط تطبيق هذه الإتفاقيات؟**
- **ما هي إجراءات نظام الدروباك على السلعة المطلوب استيرادها؟**
- **ما هي قواعد المنشأ،وما هي المستندات المطلوبة لإثبات المنشأ؟**
- **هل تخضع الواردات من هذه السلع لنظام الحصص أم لا،وإن كانت الإجابة بنعم كيف يمكن إستيفاء بيانات الحصة ؟**
- **ما هي طريقة التقييم الجمركى للبضائع المستوردة وهل يمكن قبول قيمة الصفقة عند ورودها إذا ما تحققت شروطها في المستندات الواردة مع البضائع ؟**
- **هل هناك منشورات استيرادية أو تصديرية أو إجرائية تحدد معاملة خاصة لسلعة ما ؟**
- **ما هي جهات العرض والجهات الرقابية التي يتطلب الأمر أخذ موافقتها ؟**

**هذه بعض الأمثلة للإستفسارات التي قد يحتاج إليها المستورد قبل استيراد البضائع،ويكون على الجمارك أن تجيب على هذه الاستفسارات بطريقة صحيحة حتى تمكن المستورد من إتخاذ القرار الصحيح.**

كيف يتم تطبيق نظام الاستعلام المسبق:

- **في بعض الإدارات الجمركية المتقدمة يتم توفير خط تليفون مجاني خاص بالإدارة الجمركية للرد على كافة استفسارات المتعاملين ومنها ما يتعلق بالاستعلام**

**المسبق،ووفقاً لهذا النظام فإن المستورد من خلال الإتصال التليفوني يستطيع الحصول على ما يريد من معلومات.**

- **وفي البعض الآخر يتم تخصيص ما يسمي بالأكشاك الإلكترونية والتي يتواصل معها المستورد من خلال الإنترنت ليحصل على إجابة لكل أسئلته.**
- **وفي أحياناً كثيرة، يتقدم المستورد بطلب كتابي إلى الإدارة الجمركية المخصصة للرد على هذه الإستفسارات ويحصل على رد كتابي لكل أسئلته.**
- **بينما تلجأ العديد من الإدارات الجمركية إلى التوسع في هذه الآلية من خلال إعطاء صلاحية،لكل مكتب جمركي وفي أي مكان،إمكانية تلقي هذه الاستفسارات والرد عليها كتابة.**

**ولكن يبقي تساؤل حول مدى حجية ما تلقاه المستورد من معلومات أمام الإدارة الجمركية عند الاستيراد،أي إلى أي مدى تكون الإدارة الجمركية وقت الإستيراد الفعلي ملزمة بتطبيق كل ما تم إخطار المستورد به عند الاستعلام ؟**

**هل سوف تمتثل الإدارة الجمركية لما تم النص عليه في طلب الاستعلام وتقوم بتطبيق ما تضمنته الإجابات التي صدرت من جهة أخرى أو مكتب أخر ؟**

**ماذا يحدث إذا ما تضمنت الإجابة المكتوبة التي لدي المستورد أخطاء،هل يقوم الجمرك المختص بتطبيق الإجراء الصحيح أم يلتزم بتطبيق ما تم إخطار المستورد به وقت الاستعلام ؟**

**إن ما يحدث في الواقع،يجعل الإجابة على هذه الأسئلة أمراً سهلاً، حيث أنه في أغلب حالات الاستعلام المسبق تكون الإجابات ملزمة للإدارة الجمركية التي تقوم بتطبيق الإجراءات وقت الاستيراد،إلا في الحالات التالية على سبيل المثال:**

- حالات التقييم الجمركي:

**حيث أن شروط وأحكام إتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات تقتضي أن تكون القيمة للأغراض الجمركية هي القيمة الفعلية، وبالتالي لا يمكن الاستعلام عن القيمة،بل يقتصر**

**الاستعلام عن المستندات المطلوبة وكيفية استيفاء شروط التطبيق وما إلى ذلك، أما القيمة الجمركية فلا يمكن الاستعلام بشأنها كإجراء ملزم للجمارك عند الاستيراد .**

- حالات التغيير في التعريفة الجمركية :

**فئات التعريفة السارية وقت الاستعلام،لا تمنع حكومة البلد المعني من إجراء تغيير في التعريفة الجمركية على الواردات،وعند حدوث تعديل في هذه التعريفة يتم التطبيق فور صدور القرار الذي عادة ما يصدر في سرية تامة ويتم تطبيقه على الفور،ومن ثم تكون كل القرارات التي تخالفه غير سارية المفعول.**

- الإتفاقيات التفضيلية :

**حالات تطبيق إتفاقيات تتضمن إلغاء العمل بإتفاقية معينة،تحرر الجمارك من أي إلتزام عليها بتطبيق ما أقرته في إستعلام مسبق وفقاً لما كان سارياً وقت الاستعلام وقبل تطبيق الإتفاق الجديد،ويسري الإتفاق الجديد على الشحنة المستوردة بالمخالفة لما تم إخطار المستورد به.**

**هذه بعض أمثلة للحالات التي يوقف العمل فيها بما تم إخطار المستورد به وقت الاستعلام المسبق للاستيراد،،**

القضية الخامسة عشرة
الإفراج المسبق

**هو أحد النظم الجمركية الحديثة والتي لم تكن معروفة من قبل، ويهدف إلى تخفيض الزمن المستغرق في الإفراج عن البضائع المستوردة إلى أقل زمن ممكن،فهو نظام جمركي يتم بموجبه إتمام الإجراءات الجمركية على الرسائل الواردة من الخارج قبل وصولها وقبل تقديم منافيست وسيلة النقل حيث يتم سداد الضرائب والرسوم واستلام إذن الإفراج ويمكن وضع ضوابط وشروط لتطبيقه لضمان الجدية على النحو التالي:-**

- **أن يكون قد تم الشحن الفعلي للرسالة وغادرت ميناء الشحن.**
- **أن يتم تقديم مستندات الصفقة قبل الإفراج لإتمام الإجراءات الجمركية عليها.**

- **عدم الإفراج عن البضائع بعد وصولها إلا بعد استيفاء الموافقات الرقابية والأمنية (في حالة وجوب العرض على هذه الجهات ).**
- **أن تتم معاينة البضائع الواردة ومطابقتها على المستندات بعد ورود البضائع (في حالة الإفراج بالمسار الأحمر ).**

**ويمكن تصور تحذف أن تتم الإجراءات الجمركية على البضائع الواردة قبل وصولها "الإفراج المسبق " على النحو التالي:**

الإجراءات الجمركية
على الواردات قبل وصول البضائع
" الإفراج المسبق "

أولاً: قبل وصول البضاعة:

**أ –الإدراج:**

**يقوم المستورد أو من ينوب عنه بإدراج البيانات الخاصة بهذه الشحنة قبل وصول البضائع إلى البلاد بإحدى الطرق الآتية:**

1. **عن طريق موقع الجمارك على شبكة الإنترنت من خلال التواصل مع النظام الجمركي الآلي.**
2. **عن طريق التقدم لأي من المكاتب الجمركية في أي مدينة من البلد المستورد حيث يتم إدراج البيانات بمعرفة العاملين بهذا المكتب الجمركي.**

**ب – تقديم المستندات:**

**يتم طباعة الإقرار الجمركي من النظام الآلي للجمارك مع حساب قيمة الضرائب والرسوم المستحقة وفقاً للبيانات والمستندات التي يتم تقديمها سواء كانت الأصل أو الصورة،ويقوم المستورد بسداد الرسوم والضرائب الجمركية مع التوقيع على إقرار بسداد أي رسوم أخرى قد يتم توقيعها على البضائع عند ورودها وإجراء التحديد النهائي للرسوم والضرائب المستحقة على البضائع،وترفق كل هذه المستندات المطلوبة،وبناء على ما يتحدد من النظام الآلي سواء بتحديد الجهات الرقابية المطلوب العرض عليها**

**والحصول على موافقتها أو المسار الذي تم تحديده للإقرار أو غير ذلك من المعاملات الضرورية الأساسية للشحنات الواردة وفقاً للإجراءات الجمركية على الواردات، ويتم التأشير على الإقرار بعبارة** " إفراج مسبق".

**يتم تقديم ملف الإقرار الجمركى مرفقاً به المستندات المطلوبة والموضحة كما سبق إلى موظف الجمرك بشباك الإستقبال بجمرك الإفراج المسبق حيث تتم عملية مراجعة الملف وإعطاء المستورد أو من ينوب عنه ما يفيد استلام الإقرار برقم يتم تدوينه على غلاف الملف والذي يتم تحويله إلى اللجنة الجمركية التي ستقوم بإنهاء الإجراءات الجمركية على هذه الصفقة وإستيفاء توقيع مقدم الإقرار على الإقرار الآلي.**

**ج – الإجراءات الجمركية على الإقرار:**

1. **في إطار الإجراءات العادية للبضائع الواردة،تقوم لجنة التثمين بمراجعة البند والقيمة وإستيفاء الإجراءات الإستيرادية والتأكد من وجود كافة المستندات الاستيرادية المطلوبة لهذه الشحنة وفى حالة عدم وجود أى ملاحظات تقوم اللجنة بإعتماد الإقرار والتوقيع على الفواتير وكافة المستندات بما يفيد الموافقة على ما تم تقديمه من بيانات ومعلومات ومستندات،والتوقيع أيضاً على إذن الإفراج،ثم تتم عملية مراجعة أخيرة على حساب الرسوم والضرائب والإجراءات والقرارات التعريفية والقيمية.**
2. **يقوم المستورد بسداد الرسوم والضرائب على سبيل الأمانة ويتسلم صاحب الشأن أو مندوبه أصل وصورة أذن الإفراج مرفقا به صورة ضوئية من الفواتير وبيان العبوة وأي من تلك المستندات التي سيقوم جمرك الإفراج بمراجعتها عند الإفراج النهائي عن البضائع بعد وصولها.**
3. **يقوم المكتب الجمركي بإرسال صورة ضوئية من أذن الإفراج والفواتير وبيان العبوة والمستندات التي تم تسليم المستورد نسخة منها إلى المكتب الجمركي بميناء الوصول بواسطة الإنترنت أو الفاكس أو أي طريقة أخرى.**

4. **يتم حفظ الملف بإدارة الحفظ المؤقت،والتي تقوم بعد الإفراج النهائي عن البضائع بإدراج موافقة الجهات الرقابية إذا كانت مطلوبة وكذلك صورة أذن الإفراج وكارتات الصرف من الدائرة الجمركية،ثم يتم إرسال الملف إلى إدارة الحفظ المركزية.**

ثانياً: الإجراءات الجمركية بعد وصول البضائع بجمرك الإفراج

**يتقدم المستورد أو مندوبه إلى المكتب الجمركي بميناء الوصول ومعه إذن الإفراج ومرفقاته وإذن التسليم الملاحي وصورة بوليصة الشحن،حيث تقوم اللجنة المختصة بنظام الإفراج المسبق بـ:**

- **الموافقة على الإفراج مباشرة وبدون فتح إذا ما تحدد المسار الأخضر لهذه الشحنة.**
- **القيام بعملية الكشف والمعاينة الفعلية للبضائع وسحب العينات متي تطلب الأمر ذلك سواء للجمرك أو للجهات الرقابية حيث يقوم مأمور التعريفة بالمعاينة ومطابقة الصنف الوارد على البيان الموضح بالمستندات ( إذن الإفراج – صور الفواتير – بيان العبوة ) ويقوم مأمور الجمرك بإجراء الجرد الفعلي للكميات الواردة وحصر العدد لكل صنف من البضائع الواردة ومطابقته على البيانات الموضحة بالمستندات،وكذلك يقوم مندوب الجهات الرقابية بإجراءات الفحص أو سحب العينات.**
- **تتحدد المعاملة الواجبة للشحنة حسب نتيجة أعمال هذه اللجنة:**

❖ في حالة المطابقة صنفاً وكماً: **يقوم أعضاء اللجنة كلٌ في مجال إختصاصه بالتأشير على إذن الإفراج بأن نتيجة المعاينة إيجابية ولا مانع من الصرف.**

❖في حالة وجود إختلاف بين الوارد الفعلي وماتم الإقرار عنه بالمستندات **يقوم رئيس اللجنة الجمركية بسحب إذن الإفراج ومرفقاته والتأشير عليه بوقف الصرف ثم يقوم أعضاء اللجنة بإجراءات التصحيح اللازمة سواء فيما يتعلق بالبند الواجب التطبيق أو القيمة الفعلية أو المعاملة الإستيرادية الواجبة إذا ما حدث تغيير في بيان وصف البضائع المستوردة،وبناء على ذلك يتم تحديد الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة في ضوء**

**هذه التعديلات ويتم تسوية المبالغ التي تم دفعها على سبيل الأمانة سواء بالزيادة أو بالنقصان، مع تحصيل أي غرامات تستحق إذا ما تضمنت الحالة مخالفات من جانب المستورد،ويتم إصدار إذن الإفراج الجديد والذي بموجبه يتم صرف البضائع بعد الإنتهاء من كافة هذه الإجراءات.**

وبوجه عام، عند رغبة الإدارة الجمركية في تطبيق نظام الإفراج المسبق، يجب مراعاة الآتي:

**1 – أن نظام الإفراج المسبق لا يتم تطبيقه إلا على البضائع التى تم شحنها بالفعل (غادرت الباخرة ميناء الشحن ) وعليه يتم تقديم صورة بوليصة الشحن ضمن المستندات.**

**2 – أن نظام الإفراج المسبق يتم تطبيقه على البضائع قبل وصولها إلى ميناء الوصول،حيث لا يسمح بتطبيقه على البضائع التي وردت بالفعل لأي سبب من الأسباب.**

**3 – أن نظام الإفراج المسبق لا يطبق إلا على السلع المعروفة والمتداولة وغير المجهولة والتى يدون عليها أسماء وعلامات يكون من السهل على رجل الجمارك القيام بعملية المطابقة ومقارنة البيانات الواردة بالمستندات مع تلك الموضحة على البضائع.**

**4 – إنه عند إجراء عملية الكشف والجرد الفعلي على البضائع،يتم ذلك بتدوين ملاحظات الكشف على بيان العبوة،ولا يتم تحرير أي إستمارات جرد مستقلة إلا إذا تطلب الأمر القيام بعملية كشف شاملة لجميع البضائع (100٪ كشف ).**

**5 – أنه أثناء عملية الإدراج الأولي قبل وصول البضائع،إذا ما تم إكتشاف أى مخالفة إستيرادية،فيتم وقف الإجراءات لحين وصول البضاعة وتحقق الواقعة المنشأة للاستيراد،وبناء عليه يتم تصحيح الوضع أو التعامل معه على أساس تحقق واقعة الاستيراد.**

**6 – أنه يجب مراعاة الأحكام القيود الاستيرادية والرقابية السارية وقت وصول البضاعة وليس وقت البدء في إجراءات الإفراج المسبق.**

7 – أنه يشترط لتطبيق نظام الإفراج المسبق أن يتم تقديم مستندات أصلية عن الشحنة خاصةً بيان العبوة والفواتير.

القضية العاشرة السداد الآجل الجمركية

السادسة للرسوم

إن تأجيل سداد الرسوم المستحقة على البضائع يعتبر أحد المزايا الجيدة التي يمكن للإدارة الجمركية أن تمنحها للمتعاملين الذين لديهم درجة إلتزام عالية بالتعليمات والإجراءات والقواعد التي تحكم العمل الجمركي،وكافة سجلات الجمارك الخاصة بتعاملات هؤلاء المستوردين خالية من أي مخالفات مالية أو إجرائية،بل تستطيع الجمارك أن ترفع درجة الإلتزام الطوعي إلى أعلى مستوى لها من خلال تفعيل هذه الميزة والتي تؤثر بشكل مباشر على ربحية المتعاملين بسبب ما تعكسه على التكاليف التي يتحملونها في سبيل إستيراد الصفقات من تخفيض كبير،وإحتياج أقل إلى الأموال التي يحتاج إليها لتنفيذ الصفقة.

وفي لغة بسيطة جداً،يمكن تلخيص هذه المنحة التي تمنحها الجمارك لعملائها في أن المستورد الذي يقوم بسحب بضائعه من الدائرة الجمركية خلال فترة معنية ( أيام معدودة يتم تحديدها بقرار من الإدارة الجمركية ) من تاريخ وصول الباخرة تمنحه الجمارك ميزة عدم سداد الرسوم المستحقة على هذه البضائع قبل الإفراج عنها وتأجيل

**عملية السداد هذه لمدة زمنية تحددها الإدارة الجمركية ( شهر مثلاً ) يتم إحتسابها من تاريخ الإفراج عن البضائع من الدائرة الجمركية.**

**ومن البديهي أن يتطلب الأمر لتنفيذ هذا النظام إجراء بعض التعديلات على الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل من خلاله الإدارة الجمركية،حيث لا تسمح التشريعات في العديد من الدول بأن يتم الإفراج عن البضائع إلا بعد سداد الرسوم الجمركية،ومن ثم لابد من إجراء التعديل التشريعي اللازم لتطبيق هذا النظام الجديد لتأجيل سداد الرسوم والضرائب الجمركية إلى ما بعد الإفراج عن البضائع من الدائرة الجمركية في إطار هذا التسهيل الجديد للمتعاملين مع الجمارك.**

**ويمكن تطبيق هذا النظام في صور متعددة، وعلي سبيل المثال، وفقاً لما توضح بعاليه،يتم تطبيق هذا النظام كمنحة للمستورد الذي يقوم بسحب بضائعه وإنهاء إجراءات الإفراج عنها خلال ثلاثة أيام مثلاً من تاريخ وصول الباخرة حيث يقوم المستورد بإستيفاء كافة الإجراءات والحصول على إذن الإفراج بل ويتم الإفراج عن البضائع خلال هذه الفترة القصيرة وبناء عليه يتم منح هذا المستورد ميزة تأجيل سداد الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى لمدة ثلاثون يوماً (مثلاً) من تاريخ الإفراج عن البضائع.**

**إن هذا النظام يعتبر ذو أهمية كبيرة لدي الإدارات الجمركية التي تعاني من تكدس البضائع في الموانئ وعدم سحبها رغم إنهاء الإجراءات الجمركية،أي في الحالات التي يقدم المستورد طواعية على عدم الإسراع في سحب بضائعه تجنباً لمصروفات تخزينها أو إنتظاراً لعقد صفقات بيعها في أماكن قريبة من موانئ الوصول وبالتالي تجنب مصروفات نقل مضاعفة لا لزوم لها،ولذلك يقوم بعض المستوردين بتحمل تكلفة الأرضيات والغرامات التي تعرف بالديمارج والإبقاء على البضائع في الموانئ لحين ترتيب إجراءات بيعها أو تخزينها أو ما إلى ذلك من أسباب تعرقل سحب البضائع من الموانئ.**

ولذلك فإن قيام الإدارة الجمركية بمنح المستورد فرصة سحب البضائع دون سداد الرسوم لفترة معينة سوف يشجع هذا المستورد على أن يقوم بسحب البضائع وتحمل أي تكاليف نقل أو تخزين لأنها حتما ستكون أقل من تلك التي سيحرم منها بدفع مبلغ الرسوم كاملاً في موعده،وهذا يعطيه القدرة على تنفيذ الصفقة بنسبة تكلفة قد تصل إلى 80 ٪ من تكلفتها الأصلية إذا ما كانت الرسوم والضرائب في حدود 20٪ مثلاً،وهو مبلغ كبير لا يستهان به،أي أن الصفقة التي ستتكلف عشرة ملايين جنيه،يستطيع أن يقوم بها وينفذها بالكامل بمبلغ ثمانية ملايين جنيه ويسدد الرسوم من حصيلة البيع،ولا تقتصر الفائدة على هذا الأمر فقط،بل إن هناك فائدة أخرى لا تقل أهمية هي معدل دوران رأس المال،فبعد أن كانت دورة رأس المال تستغرق مثلاً أسبوعاً أو عشرة أيام للإنتهاء من الصفقة وبيعها الآن سوف تستغرق أربعة أيام على الأكثر ومن ثم يستطيع أن يعقد عدد أكبر من الصفقات دون أي زيادة في رأس المال.

ولا يتطلب تطبيق هذا النظام من ناحية الإجراءات الجمركية أي تعديل أو تغيير،حيث أن تطبيق هذا النظام يتم من خلاله إجراءات الإفراج عن البضائع بالنظام العادي والمطبق على كافة الواردات، ويقتصر الإختلاف فقط عند تحديد تحرير إذن الإفراج في حدود الفترة الزمنية التي يحددها النظام للتمتع به والتي يبدأ حسابها من تاريخ وصول الباخرة وحتى موعد الإنتهاء من كافة الإجراءات والتقدم لطلب التمتع بالميزة،فيما عدا ذلك تتم كافة الإجراءات على ذات النسق ونفس الوتيرة التي يتم العمل بها على الواردات بأنواعها المختلفة.

وعادة لا يتم هذا التأجيل إلا بعد أن يقدم المستورد الضمانات المالية التي تقررها الإدارة الجمركية والتي تمثل الضمان الكافي لسداد الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة عن هذه الشحنة والمؤجل سدادها،وقد تكون هذه الضمانات في صورة وديعة مالية لدي الجمارك،أو خطابات ضمان بنكية بالرسوم أو أرصدة في الحسابات

**الجارية أو بيان بأصول المنشأة أو ما شابه ذلك من ضمانات تحددها الجمارك لتطبيق هذا النظام.**

**إن تطبيق هذا النظام سيؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد ليس على المستورد فقط ولكن على المجتمع ككل، نذكر منها:**

1. **سرعة سحب البضائع وتجنب تكدسها في الموانئ والمخازن الجمركية.**
2. **خفض تكلفة الصفقات من جراء تجنب مصروفات التخزين والأرضيات التي تحمل بها البضائع طوال فترة بقائها في الموانئ.**
3. **تخفيض السعر على المستهلك النهائي.**
4. **تخفيف حجم الأعمال الورقية لكلا من الجمارك والمتعاملين.**
5. **تشجيع المتعاملين على الإلتزام الطوعي.**
6. **ضمان جمع الحصيلة في آجال أقرب وأسرع.**
7. **التوافق مع البرامج الجديدة التي تتبناها منظمة الجمارك العالمية مثل الإفراج بالحد الأدنى للمستندات والحسابات والإجراءات الدورية المجمعة، بما يعني العمل وفقاً لأفضل الممارسات الجمركية في العالم.**

**وعلاوة على هذا فإن تطبيق هذا النظام من شأنه تحقيق دورة مخزون سريعة والعودة بالنفع على المشروعات الصغيرة وزيادة حجم وسرعة التجارة الدولية وتخفيض تكلفة الحصول على الحصيلة الجمركية وتشجيع المستوردين على زيادة حجم تعاملاتهم وبالتالي زيادة الإيرادات الجمركية وقبل كل هذا تخفيض تكلفة السلع المستوردة بما يعود بالنفع على المستهلك النهائي.**

القضية السابعة عشرة

الخدمة المميزة لكبار المستوردين

**هذه الخدمة تعتبر واحدة من أفضل الممارسات الدولية التي تم تطبيقها بنجاح في أغلب الإدارات الجمركية الحديثة فعلي سبيل المثال:**

**1 – قامت السلطات الجمركية الأمريكية بتطبيق نظام متميز للعملاء تهدف من خلاله إلي:**

- **تحقيق أعلى مستوى من الإلتزام الطوعي للجمارك والسلطات الرقابية الأخرى.**
- **توفير قاعدة إحصائية تساعد في إتخاذ القرارات والتخطيط.**
- **تدفق أكثر للتجارة الدولية.**
- **توحيد عملية الاستيراد وسرعة التسليم.**

**2 – قامت الجمارك الأردنية بتطبيق نظام القائمة الذهبية والذي يتم بناء عليه إختيار عدد معين من العملاء يتم منحهم معاملة معينة وحوافز يتم تحديدها بناءاً على درجة الإلتزام الطوعي واستمراريته.**

3 – قامت الجمارك الكندية أيضاً بتطبيق نظام متميز للعملاء على غرار ما قامت بتطبيقه الجمارك الأمريكية.

4 – الجمارك السويدية تطبق منذ سنوات نظام التدرج السلمي (stairway) والذي يعطي لكل فئة من العملاء درجة إلتزام يتحدد على أساسها ما يتمتع به العميل من مزايا.

5 – الجمارك المصرية تقوم بتقديم خدمة كبار العملاء ( AMS) والتي يتم بموجبها منح المستوردين من هذه الفئة مزايا جيدة تتمثل في قيام أحد موظفي الجمارك بوظيفة مدير الحساب للعميل، والإفراج عن الشحنة في ذات يوم الوصول أي في أقل من 24 ساعة،ويتم إختيار هؤلاء العملاء بناء على حجم تعاملاتهم التي يجب أن تزيد عن 5 مليون دولار سنوياً وأن يكون سجله خالي من أي مخالفات على مدار السنوات الخمس السابقة على التقدم للحصول على هذه الخدمة.

إن الخدمة المميزة التي تمنحها الإدارات الجمركية لعملائها يمكن أن تتخذ أشكالاً متعددة،لكنها جميعاً تتفق في منح هؤلاء الصفوة من العملاء تسهيلات تفوق ما يحصل عليه باقي العملاء،فتارة تكون الفائدة تخفيض إجراءات جمركية معينة إلى حد محدد لهؤلاء العملاء سواء بالإفراج بالمسار الأخضر،أو أن يتم التبنيد وتحديد القيمة للأغراض الجمركية بمعرفة المستورد ومن ثم ينخفض الزمن اللازم للإفراج،وتارة يكون في شكل قيام موظف جمرك بإدارة ملف العميل بالكامل والعمل وكأنه ممثل له أمام الإدارة الجمركية رغم أنه يتبعها،وتارة يكون في شكل تسهيلات في دفع الرسوم والضرائب الجمركية،وغير ذلك من الأشكال والمزايا التي تمنحها الجمارك لعملائها الملتزمين.

مما سبق يتضح أن أغلب الإدارات الجمركية الحديثة تطبق هذا النظام أو نظام مماثل يسمح بتقديم خدمة متميزة ومعاملة خاصة جداً لعدد قليل من العملاء عادة ما يتم إختيارهم وفقاً لمعايير تختلف من دولة إلى أخري،وإن كانت في أغلب الإدارات الجمركية ترتكز هذه المعايير على مؤشرين أساسيين:

- **حجم الشحنات التي يقوم هذا العميل باستيرادها.**
- **تاريخ الإلتزام الطوعي لهذا العميل في سجلات الجمارك.**

**إن هؤلاء المتميزين عادة ما تكون نسبة الشحنات التي يستوردونها إلى إجمالي الاستيراد لهذا البلد تفوق ال50 أو 60 ٪، مما يضفي أهمية بالغة على هذه الخدمة،حيث أن تحسين هذه الخدمة يعني في بساطة تحسين الخدمة المقدمة إلى 50 أو 60 ٪ من العملاء،وبلغة أكثر بساطة سوف يؤدي تحسين الخدمة المقدمة لهؤلاء العملاء إلى تحقيق رضا العميل لما يزيد عن 70 ٪ من العمل المؤدي بمعرفة الجمارك، وترتفع درجة الإلتزام الطوعي لدي نسبة كبيرة من الواردات.**

**وترتفع درجة الحرص لدي المتعاملين بصورة عامة على التمتع بهذه الخدمة للاستفادة من المزايا والفوائد التي تمنحها الجمارك لهؤلاء العملاء كلما كانت الإجراءات الجمركية مبسطة وكلما كانت المميزات التي يحصل عليها المستورد الملتزم كبيرة.**

**ويمكن لكل إدارة جمركية أن تقوم بتطبيق هذا النظام الذي يمنح معاملة خاصة متميزة للمستورد بأكثر من طريقة:**

- **فالبعض يقوم بمنح تسهيلات جمركية في سداد الرسوم الجمركية.**
- **والبعض يعطي مزايا كبيرة في عملية سحب البضائع في أوقات قياسية.**
- **والبعض يقوم بتعيين موظف جمركي لكل عميل يكون بمثابة رجل هذه الشركة في الجمارك الذي يتولى إدارة كافة تعاملاتها الجمركية**

**وغير ذلك من الأشكال الكثيرة المتعددة التي تهدف جميعها إلى رفع درجة الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين مع الجمارك،وعادة ما تعهد الإدارات الجمركية بتقديم خدماتها للعملاء المتميزين لمجموعة عمل يتم إختيارها بعناية بالغة ومن العناصر المتميزة بالجمارك .**

ولكن ما هي أهداف الجمارك من تقديم هذه الخدمة المتميزة للعملاء؟

- **تحسين الأداء في خدمة العملاء من خلال تحسين الخدمة لنسبة كبيرة من الواردات.**
- **زيادة درجة الإلتزام الطوعي لدي المتعاملين من خلال المزايا والمكافآت التي تعود على الملتزمين.**
- **التعامل في بيئة ذات درجة شفافية عالية تقوم على رضا العميل.**
- **تفعيل عملية الشراكة مع المجتمع التجاري على أسس حقيقية قوية.**
- **تقليل فرص الفساد في الجمارك من خلال نشر الشفافية والتعامل في بيئة شرعية.**

ما هي الفوائد التي ستعود على الجمارك من جراء هذه الخدمة:

- **توفير معرفة تفصيلية متعمقة عن العملاء والبضائع المستوردة التي يستوردونها.**
- **تركيز الموارد والخبرات على عدد أقل من الشحنات التي ترتفع عندها درجة الخطر وتوفير الوقت والجهد للشحنات الموثوق بها والتي لا تنطوي على أي أخطار.**
- **تفعيل التنسيق بين الجهات العاملة في الميناء من خلال توحيد الإجراءات والعمل معاً.**
- **تحصيل الإيرادات في وقت أقل وبتكلفة أقل.**

الفوائد التي ستعود على المستوردين:

- **تقليل الزمن اللازم للإفراج عن بضائعهم المستوردة.**
- **تخفيض تكلفة الإفراج عن البضائع المستوردة.**

العمليات الجمركية الأساسية التي تتضمنها هذه الخدمة:

1. عملية إدارة الإمتثال:

**وفي هذه العملية يتم،بناء على المعايير الموضوعة لتقديم الخدمة، إختيار المستوردين الذين سيتم منحهم هذه المعاملة المتميزة،ومن ثم إنشاء ملفات لهم في هذه الإدارة التي ستشرف على التنفيذ حيث يخصص ملف لكل مستورد ويتضمن هذا الملف ما يلي:**

- **مستندات التعامل ( بطاقة ضريبية، سجل مستوردين، بيانات شخصية، بطاقة استيرادية... إلخ).**
- **معلومات تفصيلية عن البضائع التي يقوم هذا المستورد بإستيرادها.**
- **تقارير متابعة دورية عن معاملات المستورد تتضمن كافة المعاملات وأي ملاحظات حول إلتزام المستورد بالإجراءات والتشريعات.**
- **تقارير دورية من وحدة إدارة المخاطر.**
- **تقارير كافة عمليات الفحص والمعاينة التي تتم على واردات المستورد.**
- **نتائج الإختبارات التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة.**

2. عملية إدارة المخاطر:

**تبدأ مرحلة إدارة المخاطر من خلال إجراء تقييم للمستوردين عند بدء دراسة مدى إستيفائهم لشروط التمتع بهذه الخدمة المتميزة وتتكون عملية تقييم المخاطر من الخطوات التالية:**

- **تحديد المخاطر التي تؤثر على الإيرادات والصحة العامة والأمن.**
- **تحديد المخاطر من وجهة نظر الجهات الرقابية الأخري.**
- **تحديد الأعمال والأنشطة التي تقلل من درجة أي نوع من المخاطر.**

**ويتم تباعاً تغذية النظام بأي نتائج للفحص والمعاينة لكل صفقة من الصفقات التي ترد لهذا المستورد لقياس درجة الإلتزام بصورة منتظمة .**

3. عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة:

**كما هو معروف،فإن الهدف من عملية المراجعة المحاسبية اللاحقة هو التأكد من أن كل ما قام المستورد بتقديمه من بيانات ومستندات ومعلومات أثناء الإفراج عن البضائع كان صحيحاً،وبالتالي تتخذ الإدارة الجمركية المختصة كافة الإجراءات التي تكفل التأكد من صحة وصدق البيانات والمستندات المقدمة مع الإقرارات من خلال فحص الدفاتر والسجلات ونظم معلومات العميل خلال فترة تغطي وقت الاستيراد.**

4. عملية التنسيق مع الجهات الحكومية الأخري:

**إن عملية التنسيق مع الجهات الحكومية الأخري التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات تعتبر على جانب كبير من الأهمية خاصة في مجال تقديم خدمة متميزة للمتعاملين مع الجمارك،فإن التميز الذي يحصل عليه المتعامل لن يكون له ميزة فعلية ما لم تقابله معاملة على ذات الدرجة من التميز من الجهات الرقابية الأخري.**

5. عملية المتابعة والمراقبة والتقييم:

**وهي عملية تتم بصورة منتظمة ومتتابعة لتقييم إلتزام العملاء والوقوف على مدى إستيفائهم لمتطلبات التمتع بالمزايا التي تمنحها الجمارك لعملاء هذه الخدمة،وتقوم الإدارة المختصة بهذه المتابعة بجمع منتظم للبيانات المتكررة وإجراء عملية مراجعة الإجراءات وفحص نتائج التقارير .**

القضية الثامنة عشرة

حماية حقوق الملكية الفكرية

حماية حقوق الملكية الفكرية تعتبر واحدة من القضايا الهامة التي تواجه الإدارات الجمركية في كل أنحاء العالم، وخاصة الدول المتقدمة تكنولوجيا والتي لها باع كبير في الابتكارات والعلامات التجارية الشهيرة ، حيث أن حماية هذه العلامات بوجه خاص والحقوق المترتبة على أي نوع من أنواع الملكية الفكرية يعتبر مطلب حيوي جداً لدعم الاقتصاد القومي لذلك البلد ، إن رأس المال الفكري كما يطلق البعض على هؤلاء المبدعون يعتبر أثمن ما تملكه تلك الشركات والمنظمات العالمية ، وهي تنفق على هؤلاء المبدعين بسخاء يصل إلى المليارات من الجنيهات لأن نواتج عملهم تدر على هذه الشركات مليارات أكثر بكثير من تلك التي يتم إنفاقها على هؤلاء، ويتكون رأس المال الفكري من قائمة طويلة من المسميات والأسماء التي تحتاج إلى من يحميها نذكر منها هنا فقط وعلي سبيل المثال:

- العلامات التجارية
- الاختراعات الفنية ونظم التشغيل (know-how)
- الأسرار التجارية
- التصاميم والابتكارات الأدبية والفنية

إن كافة دول العالم تسعى من خلال جهود حقيقية كبيرة إلى حماية اقتصادياتها بشكل عام وتوفير الحماية الكافية والفعالة لحقوق الملكية الفكرية التي يمتلكها مواطنيها وشركاتها، وقد تبلورت هذه الأهمية بجلاء في توقيع إتفاق حماية الملكية الفكرية تحت مظلة منظمة التجارة العالمية والذي نتج من خلال جولة أوروجواي قبل وقت قصير من إعلان إنشاء منظمة التجارة العالمية..

ولكي تتضح الصورة أمام المهتمين بالقضية من رجال الجمارك سوف نتناول الموضوع بكثير من التحليل والتفصيل، فالملكية الفكرية هي إبداع أو إبتكار فكري يمتلكه فرد أو مؤسسة، وفي الكثير من الأحوال يسعي المبدع أو المبتكر إلى تسويق والاستفادة من هذا الإختراع أو الإبداع، بما يضمن عدم التقليد أو السرقة أو الاستخدام دون ترخيص منه أو موافقته على ذلك ، وبدأت هذه المشكلة في الظهور مع ظهور الثورة الصناعية وبدأ عصر الإختراعات، وبدأت محاولات الحماية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتوقيع معاهدة باريس عام 1883، ومعاهدة بيرن عام 1886، ثم بدأ الأمر يتطور بصورة كبيرة في القرن العشرين مع زيادة استخدام الحاسب الآلي وظهور العديد من الإبداعات الرقمية السريعة التقادم، وفي نفس الوقت ظهرت في

الأسواق العديد من الأسماء التجارية التي حققت شهرة وانتشار كبير، مما دفع بالعديد من لصوص التجارة إلى تقليد هذه الأسماء لتحقيق أرباح غير مشروعة من وراء ما يحصلون عليه من أثمان عاليه بسبب العلامات التجارية المشهورة ، وبدأت دول العالم تنظر إلى الإدارات الجمركية على أنها النقطة الحدودية التي تمر عليها التجارة ومن ثم يجب تفعيل الرقابة على الملكية الفكرية من خلال هذا الجهاز الحيوي( الإدارة الجمركية) والحقيقة أننا اليوم نجد الملكية الفكرية تحيط بنا في كل شئ :الكتب والأفلام والأدوية والأسطوانات بكافة أنواعها والمؤلفات الموسيقية والسيارات وأجهزة وبرامج الحاسب الآلي والحقائب والأزياء والرسومات الكاريكاتورية ...إلي آخر هذه القائمة الطويلة من الملكيات الفكرية المتعددة في الحياة التي تريد منا أن نحميها..وقد يتساءل البعض؟؟ لماذا يجب أن نقوم بحماية هذه الملكيات الفكرية من خلال تشريعات وأجهزة مثل الجمارك؟؟ والإجابة يسيرة للغاية فهذه الإبداعات والإبتكارات التي نطلق عليها ( الملكية الفكرية) تسهم بقدر كبير في تشجيع إنتاج السلع الجديدة باستمرار، وكذلك تلك السلع التي تتميز بجودتها العالية جداً، وهي تدعم الاقتصاد القومي وتدفع بمعدلات النمو فيه إلى القمة، وفي هذه الحماية تشجيع للتقدم والإبداع والمبدعين وإثراء للمعارف والثقافات فضلاً عن رفع معدلات الدخل القومي من خلال أرقام التصدير الكبيرة التي تحققها تلك الدول التي لديها العديد من الأسماء والعلامات التجارية، فاليابان أصبحت نمراً من النمـــور الآسيوية بفضل تلك الأسماء التجارية الكبيرة في عالم التكنولوجيا التي واصلت إبداعاتها وأصبحت منتجاتها موجودة في كل أسواق العالم.

تعريف حقوق الملكية الفكرية:

حقوق الملكية الفكرية هي تلك الفوائد الناتجة من منح المخترع أو المبدع بصورة حصرية له حق استغلال ذلك الإبداع أو الإختراع أو تلك العلامة أو الاسم التجاري ودائماً ما يكون هذا الحق محدد الوقت أي لمدة محدودة من الزمن. وعادة ما يمتد هذا الحق إلى من يشتري أو يحصل على ترخيص أو إذن بالتصرف في هذه الحقوق من صاحب الحق الأصلي.

وقد يتخيل البعض أن هذه الحقوق يحصل عليها صاحب العلامة من واقع نصوص الإتفاقيات الدولية أو الأحكام التي تضعها المنظمات المختصة بذلك، ولكن هذه الحقوق تنظمها وتمنحها القوانين المحلية في كل دولة، أما نصوص الإتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فهي تختص بأثر هذه الحقوق خارج نطاق الدولة ، بمعني أنها تسمح بتسجيل حقوق الملكية الفكرية في أكثر من بلد في ذات الوقت ، تنظم إجراءات التعاون والتنسيق بين بلدان العالم لأغراض توفير الحماية اللازمة لهذه الحقوق دون تمييز لصاحب حق على آخر .

ودون الدخول في تفاصيل النصوص والأحكام التي تتضمنها التشريعات المحلية والإتفاقيات الدولية التي تقوم بحماية حقوق الملكية الفكرية، نجد أن هناك أهمية للتعريف بعدد من الإتفاقيات الدولية التي تتناول هذا الموضوع الهام نذكرها في اختصار شديد ، ويمكن لمن يريد الاستزادة أن يحصل على نصوص هذه الإتفاقيات من موقع

المنظمة العالمية للملكية الفكرية[1] أو (وايبو) (WIPO) وهي منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة تعمل من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية وتأسست سنة 1967 بموجب إتفاقية الوايبو وتفويض من الدول الأعضاء فيها لتعزيز حماية الملكية الفكرية عبر العالم عن سبيل التعاون بين الدول ومع سائر المنظمات الدولية، إن هذه المنظمة تضم في عضويتها عدد 183 دولة وتدير 23 معاهدة دولية منها 16 معاهدة في خصوص الملكية الصناعية و6 تختص بحق المؤلف ، بينما الإتفاقية الأخيرة هي إتفاقية الإنشاء والتي تسمي بـ(إتفاقية الوايبو)..

إن هذه المنظمة تقديم خدمات حماية الملكية الفكرية مقابل رسوم معيّنة يدفعها أصحاب الحقوق وبناء على الاتفاقات الدولية، وتعطي المنتفعين أو أصحاب الحقوق بها في الدول الأعضاء فرصة إيداع طلبات براءات الاختراع الدولية ( معاهدة التعاون بشأن البراءات)، والتسجيل الدولي للعلامات التجارية (نظام ar/مدريد)، وللرسوم والنماذج الصناعية (نظام لاهاي)، وتسميات المنشأ، بمعني أن هذه المنظمة تقوم بالإشراف وتنظيم الأربعة أنظمة لتصنيف الملكية الفكرية من خلال تبويب ونسق واضح التبويب والفهرسة لإدارة أفضل واسترجاع أسهل..وبالإضافة إلى ذلك تقوم المنظمة من خلال مركز الوايبو للتحكيم والوساطة بتقديم خدماتها لتسوية المنازعات بين الشركات والأفراد..

وجدير بالذكر أن هناك إتفاقية أخرى هامة للغاية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تشرف عليها منظمة التجارة العالمية منذ 1995 وهي تعتبر أول اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وتغطي هذه الإتفاقية معظم أنواع الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة.

كيف يمكن للجمارك أن تقوم بدور في حماية حقوق الملكية الفكرية؟

من المعروف أن العلامات التجارية هي وسيلة سهلة يستطيع من خلالها المستهلك (الأفراد والشركات) أن يقوم بالتمييز والتفرقة بين البضائع والسلع المختلفة، بل وكثير من الخدمات أصبح لها الآن أيضاً علامة تجارية ، لذلك تسعى الشركات الكبيرة في أن يكون لها علامة تجارية واضحة يلتف حولها العملاء ويتعرفوا بسهولة على منتجاتهم المفضلة هذه من خلال العلامة، وبالطبع تكون هذه العلامة مطمع للآخرين ولذلك يجب تسجيل العلامة التجارية في الإدارة الحكومية المختصة بتسجيل العلامات التجارية لكي يمكن حمايتها، بمعني أن يحق لمالك العلامة التجارية منع الآخرين من استخدامها أو حتى استخدام تجارية مشابهة أو مماثلة لعلامته المسجلة إذا أمكن له إثبات أن هذا التماثل والتشابه يحدث نوعاً من الخلط في ذهن المستهلكين والعملاء ويتضمن التشريع المصري القانون رقم 82 لسنة 2002 والخاص بحماية الملكية الفكرية والذي يشمل على أربعة كتب بإجمالي 206 مادة موزعة على النحو التالي:

[1] لمزيد من المعلومات، يمكن زيارة موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية على : WWW.WIPO.INT

الكتاب الأول: ويخص كل ما يتعلق ببراءات الاختراع ونماذج المنفعة، ومخططات التصميمات للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها، وهذه النصوص تتضمنها المواد من المادة 1 إلى المادة 62

الكتاب الثاني : ويتناول العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية وهذه النصوص تتضمنها المواد من المادة 63 إلى المادة 137

الكتاب الثالث :حقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهذه النصوص تتضمنها المواد من المادة 138 إلى المادة 188

الكتاب الرابع : الأصناف النباتية وهذه النصوص تتضمنها المواد من المادة 189 إلى المادة 206

وهناك اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار رئيس الوزراء رقم 1366 لسنة 2003 وقرار رئيس الوزراء رقم 497 لسنة 2005

وقد نصت هذه اللائحة على تلك التدابير الواجب العمل بها في النقاط الحدودية لكي يمكن تفعيل الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، وتضمن الفصل التاسع الوارد بعنوان (الإجراءات الحدودية للحماية من استيراد السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية) كافة تلك الأحكام التي يمكن للجمارك أن تطبقها لكي تقدم حماية حقيقية لحقوق الملكية الفكرية، وتناولت المواد من 27 إلى 38 بهذه اللائحة تلك الأحكام..

ويمكن لمن يتولى مسئولية قضية حماية حقوق الملكية الفكرية في العمل الجمركي أن يتناول (إتفاقية التربس) بالدراسة والتحليل لأنها تتضمن كافة الإجراءات التي يمكن للجمارك في دول العالم أن تقوم بتطبيقها لحماية حقوق الملكية الفكرية

# القضية الرئيسية الرابعة

# التكنولوجيا

## النافذة الواحدة

إن تزايد حجم التبادل التجاري بين الدول والتطور التكنولوجي الكبير الذي يغطي كافة جوانب الحياة في الوقت الحاضر بما في ذلك جميع المجالات التي لها صلة بالتجارة الدولية والمنافسة الشديدة بين الهيئات الحكومية في تقديم خدماتها والقيام بوظائفها في أفضل صورة وأقل تكلفة وأعلى جودة وأسرع وقت ممكن جعل لزاماً على كل إدارة جمركية أن تتخذ كافة السبل والوسائل لمواكبة التطور والعمل على تحسين الأداء الجمركي بصفة عامة والخدمة المقدمة للمجتمع التجاري بصفة خاصة،لأن الحجم المتنامي من التبادل التجاري والذي يزيد من مسئولية الجمارك سوف يلقي بأعباء حقيقية على الإدارة الجمركية.

وقيام الجمارك بتنفيذ آلية النافذة الواحدة هو أحد الوسائل الهامة التي تستطيع الجمارك من خلالها أن توفق أوضاعها مع التزايد المستمر من التبادل التجاري بين دول العالم،والواقع يخبرنا أن هذه الآلية ليست مسئولية منفردة للجمارك،ولكنها نتاج تعاون وتنسيق عدة أجهزة حكومية،فالنافذة الواحدة هي ذلك المكان الذي من خلاله يستطيع المستورد أن يتعامل مع كافة الجهات التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير،النافذة الواحدة هي ذلك المكان الذي تتواجد فيه الإدارة الجمركية والإدارة الصحية والأجهزة الرقابية كلها،وليس المقصود التواجد المكاني فقط،بل التنسيق التام والربط بين هذه الجهات،فالتعامل مع البضائع عند الفحص أو المعاينة يجب أن يتم من خلال كافة الجهات معاً في ذات الوقت وليس كما كان في السابق،تقوم كل جهة بالتعامل مع البضائع منفردة ويتم إخراج البضائع وإدخالها أكثر من مرة حسب توجهات كل جهة،النافذة الواحدة هي مكان خدمة العميل بكل وسائل التيسير والتنسيق والتسهيل.

الأساس في تفعيل هذه الآلية هو الجانب التكنولوجي،لأن مفهوم النافذة الواحدة هو الجزء الأساسي والأهم من أي مبادرة إلكترونية تسعى إليها الإدارة الجمركية حيث يتيح للمتعاملين والمجتمع التجاري التعامل من خلال نافذة واحدة مع كافة الجهات التي لها صلة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير دون النظر إلى تبعية هذه الجهة أو نوع العمل الذي تقوم به،بل إن التواجد المكاني لكل الجهات هو عنوان جيد لمبدأ التوجه بالعميل في أداء الخدمات الحكومية.

بعض الإدارات الجمركية تقوم بتطبيق هذا المفهوم " النافذة الواحدة " فقط من الناحية المكانية،حيث تتواجد كافة الجهات، ويختلف قدر التنسيق بين هذه الجهات من إدارة لأخرى،والبعض الآخر يقوم بتنفيذ المفهوم من الناحية المكانية والإجرائية،حيث تتم الإجراءات معاً من خلال تنسيق تام وكامل بين الجهات يسمح بتفويض إختصاصات تلك الجهات لجهة واحدة تقوم بكل العمل، وبعض الإدارات تقوم بتطبيقه من الجانب التكنولوجي الذي يتم من خلاله الربط الآلي بين كافة الجهات،ولكن على كافة المستويات وعلي إختلاف نوعيات التطبيق،فإن النافذة الواحدة هي آلية ضرورية لتحسين الخدمة المقدمة للمجتمع التجاري.

فوائد تطبيق أسلوب النافذة الواحدة:

1. تسهيل التجارة الدولية:

حيث أن أهم نتائج تطبيق نظام النافذة الواحدة تكمن في تحقيق أقل زمن للإفراج عن البضائع المستوردة بما يرفع ويزيد القدرة التنافسية للقطاع الخاص وخفض تكلفة الصفقات ومن ثم زيادة حجم التجارة الدولية،والعمل على جعل الدوائر الجمركية منافذ وليست مخازن للبضائع بالإفراج عنها فى أقل زمن إفراج ممكن.

2. مقاومة الفساد ونشر الشفافية:

إن نظام العمل بنافذة واحدة لكل الجهات يستوجب قيام كل جهة بالإعلان بكل وسائل النشر والإعلان عن القواعد والإجراءات التي تتطلبها هذه الجهة للإنتهاء من عملها بما يخدم بطريق مباشر في مقاومة الفساد وضمان عدم وقوع العميل فريسة الممارسات الغير أمينة بسبب جهله بهذه القواعد والإجراءات،والجدير بالذكر أن تكون عملية النشر هذه قد سبقها عملية تبسيط شاملة للإجراءات الخاصة بهذه الجهة مع تطبيق أنظمة لقياس أداء العاملين بها لضمان إلتزامهم.

3. العمل في بيئة غير ورقية:

أحد الملامح الرئيسية للنافذة الواحدة أن يتم استخدام الأنظمة الإلكترونية التالية:

- نظام الربط الإلكتروني بين الجمارك وجميع الجهات.
- نظام EDI والأنظمة الإلكترونية فى نقل البيانات والمعلومات بين المتعاملين وجميع الجهات العاملة في الميناء.
- الميكنة الشاملة لكافة الإجراءات في جميع الجهات الحكومية المختصة داخل النافذة الواحدة وخارجها.

4. تطبيق مبدأ التقييم الذاتي:

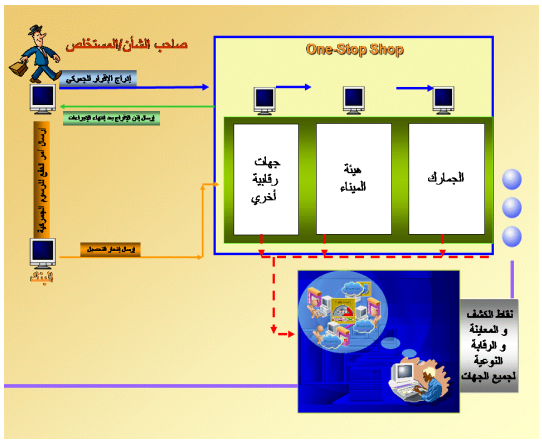


التقييم الذاتى هو مبدأ مشاركة المجتمع التجارى فى العمل الجمركي بحيث يقوم المستورد بنفسه ببعض الإجراءات والوظائف التي أعتادت الجمارك القيام بها في السابق مثل تحديد القيمة للإغراض الجمركية وتحديد البند الجمركي في التعريفة وتقديم المستندات الاستيرادية طبقاً لنظام الإفراج الجمركى والغرض من الاستيراد أو التصدير ويقتصر دور الجمارك على مجرد التأكد من صحة المستندات المقدمة وما دون بها من بيانات.

5. المنافسة بين الجهات الحكومية على إرضاء العميل:

إن تطوير العمل في جهة حكومية دون أخرى لن ينتج عنه تطوير جوهري لدي المتعاملين،ولابد من تطوير العمل في كافة الجهات معاً،وتكون عملية تطوير العمل في أحد هذه الجهات بمثابة قوة جذب تدفع جميع الجهات الأخرى إلى تطوير ذاتها وتحسين أدائها والحصول على أكبر درجة من رضا العميل.

## القضية العشرين
## الربط الشبكي

في عالم التكنولوجيا الحديث، لا نكاد نرى أي عمل من الأعمال إلا وقد خضع لعملية الميكنة والحوسبة في كل كبيرة وصغيرة في هذا العمل، وفي العمل الجمركي، تضيف عملية الميكنة واستخدام التقنيات الحديثة الكثير والكثير من التحديث والتطوير لآليات العمل بطريقة تجعل من الصعب الاستغناء عن هذه التقنيات والعودة إلى العمل اليدوي من جديد، وفي ظل عامل متقدم بهذه الصورة حيث يكون الاعتماد على التكنولوجيا أحد الدعامات الرئيسية للأداء العام ، لابد من تأمين هذه الميكنة الحديثة وضمان عدم حدوث ثغرات بها، ويعتبر الربط الشبكي واحداً من هذه الضمانات التي تؤمن استخدام التكنولوجيا وتربط القاصي بالداني، وتجعل من المنظمة مهما تباعدت وحداتها الإدارية جغرافياً وكأنها في مكان واحد من خلال ما يسمي بالربط الشبكي.

إن تجميع أجهزة الحاسب الآلي التي يتم استخدامها في كافة مواقع العمل من خلال شبكة واحدة مرتبطة معاً سواء باستخدام الإنترنت أو باستخدام المد الخطي الأرضي ( كابلات الفيبرجلاس)يضيف الكثير من الضمان والجودة لنظام المعلومات المستخدم.. وفي العمل الجمركي يعتبر الربط الشبكي وتجميع النظام الآلي كله على شبكة واحدة وتحت نظام واحد هو أحد أدوات تحقيق العدالة الجمركية، ومنح المتعاملين معاملة موحدة في كل المواقع، فإذا تقدم المستورد بشحنة واردة من السيارات إلى موقع الجمرك (أ) فهو سيحصل على نفس البند الجمركي ونفس منهجية التقييم ونفس التطبيق للإجراءات الجمركية التي سيحصل عليها مستورد آخر في أقصى جنوب أو شرق البلاد عند تطابق كل الظروف، ويساعد الربط الشبكي في توصيل المعلومة في ذات اللحظة بالإضافة إلى عملية تحديث قواعد البيانات من خلال ما يتم إدراجه من بيانات وإقرارات جمركية بغض النظر عن الموقع الذي تتم فيه العملية، كما يساعد

إدارة الجمارك على تطبيق الإجراءات والقرارات الحديثة والتي يتم اتخاذها ويتم تطبيقها معاً في كل الأماكن ، بطريقة سهلة وميسرة حيث يتم تحديث النظام على الخادم الرئيسي للجمارك لكي يتم تحديث النظام العام على كافة الأجهزة المستخدمة في أي مكان بالجمارك..

إن مشروع الربط الشبكي للمواقع الجمركية يهدف في المقام الأول إلى زيادة كفاءة وجودة النظام الجمركي الآلي الذي يقدم الخدمات الجمركية لكل من يتعامل مع الجمارك في كل مكان، ولكنه علاوة على ذلك يتضمن عدد آخر من الخدمات والفوائد الأخرى حيث يتم استخدامه في توفير وسيلة اتصالات رقمية بين جميع العاملين منعدمة التكلفة وهو ما يعرف بنظام ( IP Telephony) وكذلك يمكن ربط المواقع الهامة من خلال وحدات الـ ( Video Conferencing) والتي يتم من خلالها عقد الاجتماعات عن بعد وتنفيذ برامج التدريب وغيرها من الأنشطة التي عادة ما يتكلف تنفيذها مبالغ ضخمة في غياب هذا الربط الشبكي

القضية الواحد والعشرين
الخدمات الجمركية على الإنترنت

تسعى كل الإدارات الجمركية في جميع دول العالم إلى تقديم خدماتها الجمركية وأداء عدد غير قليل من العمل والوظائف الجمركية عبر موقعها على الإنترنت،ومن هذه الخدمات:

1. خدمة إدراج الإقرار الجمركي:

والتي من خلالها يمكن للمستورد أو المصدر أن يقوم بإنهاء كافة الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة أو المصدرة عبر موقع الإدارة الجمركية على الإنترنت دون الحاجة إلى التوجه بنفسه أو مندوبه إلى المكتب الجمركي،وهذا ييسر على المتعاملين التعامل مع الإدارة الجمركية ويوفر عليهم الوقت والجهد والتكلفة التي يتكبدونها في سبيل إنهاء الإجراءات الجمركية.

لقد بدأت أغلب الإدارات الجمركية تطبق هذه الخدمة والتي تساعد الجمارك على تحقيق خفض كبير في زمن الإفراج الجمركي، حيث أن المستورد يقوم بأداء عدد كبير من الإجراءات الجمركية بنفسه ويمكن أن يصل إلى أن يقوم بسداد الرسوم الجمركية عبر خدمة السداد الإلكتروني وطباعة إذن الإفراج عن البضائع في حالة ما إذا كان المسار الذي تم تحديده لبضائعه المستوردة هو المسار الأخضر،وهذا يعني أن المستورد ليس له حاجة في أن يذهب بنفسه أو من خلال مندوبه إلى الجمارك لإنهاء إجراءات الإفراج عن بضائعه.

2. خدمة إدراج المنافيست :

في الكثير من الإدارات الجمركية،كانت الشركات والتوكيلات الملاحية تقوم بتقديم نسخة ورقية من قائمة الشحن ( المنافيست ) إلى الجمارك لكي تقوم إدارة مختصة بها بعملية إدراج هذه القائمة في النظام الجمركي،ومن خلال عملية إدراج قوائم الشحن في النظام الجمركي كثيراً ما وقعت أخطاء في إدراج بيانات هذه القوائم مما يؤدي إلى إستغراق بعض الوقت لتصحيحها والتأخير في الإفراج عن البضائع،وكثيراً ما تحملت الإدارات الجمركية مسئولية أخطاء في هذه القوائم هي أصلاً وقعت من التوكيلات والشركات الملاحية،ولكن مع إدخال خدمة الإدراج الإلكتروني،تقوم الشركات والتوكيلات بإرسال بيانات القوائم عبر الشبكة الدولية إلى نظام الجمارك مما يجعل إحتمال حدوث أي أخطاء = صفر،فضلاً عن أن البيانات تكون متاحة قبل وصول البواخر والطائرات بوقت أطول ولا ينتج عن هذا النظام أي تأخير بل يسهم بإيجابية مطلقة في الإسراع بالإجراءات الجمركية للإفراج عن الواردات وإنهاء إجراءات التصدير .

3. الاستعلام عن بنود التعريفة:

الحصول على المعلومات لإعداد دراسات الجدوى أصبح من الأمور الشائعة لدي الإدارات الجمركية والتي كثيراً ما تتلقاها من عملائها، وخاصة السؤال التقليدي:

- ما هي فئة الرسوم التي يخضع لها الصنف؟
- ما هي الجهات الرقابية التي يتطلب الأمر الحصول على موافقتها لاستيراد الصنف؟

ويمكن للإدارة الجمركية أن توفر هذه الخدمة على مدار الساعة للمتعاملين من خلال الموقع الجمركي على الشبكة الدولية،حيث يستطيع المستورد أن يقوم بالبحث بنفسه في التعريفة الجمركية باستخدام أدوات البحث المتعددة التي توفرها سواء من خلال أسم الصنف،أو البند الجمركي الذي تخضع له،وهذه الخدمة على جانب كبير من الأهمية للمستوردين الذين يقومون بالاستيراد لأول مرة والذين لا تتوافر لديهم معلومات كافية عن البضائع التي سيقومون باستيرادها،ومن ثم يمكنهم معرفة قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على هذه البضائع والموافقات المطلوبة قبل البدء في إجراءات الإستيراد.

4. الاستعلام عن أسعار العملات المختلفة:

من المعلومات الهامة أيضاً للمتعاملين مع الجمارك سعر تحويل العملة الأجنبية الذي تطبقه الإدارة الجمركية في تاريخ معين أو في الوقت الحالي،وهذا السعر يكون أساس عملية حسبة تكلفة البضائع التي قد يزمع المستورد في استيرادها،وفي كثير من الأحيان تكون التكاليف التقديرية التي لا تبني على أساس أسعار تحويل العملة الرسمية بعيدة عن الواقع ومن ثم تواجه المستورد مشاكل في إعداد دراسة الجدوى المطلوبة.

- تقديم أي إستفسار آخر باستخدام قواعد البيانات المتاحة على الموقع الجمركي على الإنترنت:

يمكن أيضاً للمتعاملين الحصول على بيانات عن معدلات الواردات والصادرات من بضائع معينة أو بيان بالدول التي يتم استيراد بضائع معينة منها،أو أي من البيانات والمعلومات المتاحة على قواعد البيانات بالنظام الجمركي والتي لا تتعارض مع ضمان سرية المعلومات التي يقدمها المستوردون عند الإفراج عن بضائعهم.

إن هذه الخدمات الجمركية الإلكترونية هي خطوة هامة بل هي الخطوة الأهم على طريق الـ e- customsالتي تسعى كافة الإدارات الجمركية إلى بلوغها حيث يتم كل العمل من خلال التواصل المباشر بين العميل والنظام الآلي للجمارك، والمتابع للأداء الجمركي في دول العالم،يجد أن هناك دول قد خطت خطوات واسعة في سبيل بلوغ الميكنة الشاملة لعملها،حيث تتم كافة التعاملات مع الجمارك السنغافورية من خلال الإنترنت،وكذلك الحال في اليابان وعدد غير قليل من دول العالم التي قصرت التعامل معها على الإنترنت،ومن ثم أختفت المكاتب الجمركية التي تستقبل المتعاملين،ولا شك أن هذا المستوي من الأداء الجمركي يحتاج إلى مجتمع تجاري على درجة عالية من الثقافة الجمركية والأداء الجيد والمعرفة الكاملة بالفنيات الجمركية وهو ما لا يتوافر لدي العديد من أعضاء المجتمع التجاري في الدول النامية والدول المتخلفة.

## القضية الثانية والعشرين

## قواعد البيانات

لعل من أهم فوائد التكنولوجيا على العمل الإداري بصفة عامة والعمل الجمركي بصفة خاصة هو استخدام قواعد البيانات، إن العمل الجمركي يعتمد في كافة مراحله وفي تقييم نتائجه على الإحصائيات الرقمية التي يتم تجميعها من خلال التعامل المميكن مع البيانات والإقرارات الجمركية، فعن طريق هذه القواعد يتم تنفيذ وتفعيل نظام إدارة المخاطر ، وعن طريق هذه القواعد يتم تفعيل وتطبيق المراجعة المحاسبية اللاحقة، وعن طريقها يتم قياس زمن الإفراج وتحديد نقاط الضعف والقوة في منظومة الإجراءات الجمركية، وعن طريقها يتم تحليل

إحصاءات التجارة لمعرفة معلومات غاية في الأهمية عن التجارة الخارجية لمصر ( مكوناتها، مبالغها، نسبها ، بنودها..إلخ)

قواعد البيانات سوف تسهم في التطبيق الفعال لطرق التقييم ، وتضمن حساب الفترات الزمنية الخاصة بشروط وأحكام التطبيق بطريقة صحيحة ومحدثة أولاً بأول، وتضمن تزويد رجل الجمارك أولاً بأول بالمعلومات السعرية عن كافة السلع والبضائع التي ترد في كل مكان وكل منفذ من المنافذ الجمركية..

قواعد البيانات تتضمن المعلومات الخاصة بكافة العملات الأجنبية التي يتم التداول بها، وأسعار الصرف الخاصة بهذه العملات في التواريخ المختلفة وفقاً لأي معاملة يكون مطلوباً الرجوع إليها وتتضمن قواعد البيانات الخاصة بالمتعاملين كافة المعلومات عنهم والتاريخ الخاص بالإلتزام لكل منهم، وعدد وتوقيت المخالفات التي ارتكبها أي منهم ، وهذه البيانات في غاية الأهمية عند القيام بوظائف التحريات والاستخبارات وعند وضع خطط مكافحة التهريب وعند تحليل الظواهر والظروف التي تحدث في الأسواق المحلية

إن العمل الجمركي في الآونة الأخيرة يختلف في مجمله وتفاصيله عن ذلك الأداء التقليدي في العقود السابقة بسبب ما أسفرت عنه عملية استخدام قواعد البيانات من فوائد ونتائج إيجابية على العمل الجمركي، فالإدارة الجمركية التي قامت بميكنة عملياتها بالكامل تستطيع في خلال دقائق معدودة أن تقوم بأي دراسات أو أبحاث تحليلية لأي ظاهرة تجارية أو اقتصادية من خلال المخزون الضخم من المعلومات الصحيحة والدقيقة عن كل ما يتعلق بالتجارة ، ذلك المخزون الذي تحتويه قواعد البيانات والذي يمكن الاستفادة منه في مجالات كثيرة على قدر كبير من الأهمية، ففي مجال تحسين مستوى الخدمة التي تقدمها الجمارك لكبار العملاء، تحتاج الجمارك إلى تلك البيانات التي تحصل عليها من قواعد البيانات لكي تضيف إلى قائمة الكبار من يستحق، وفي مجال مكافحة التهريب الجمركي، تحتاج الجمارك إلى هذه البيانات والمعلومات في تفعيل وظيفة التحريات والاستخبارات الجمركية ، حيث تكون هذه البيانات بمثابة حجر الزاوية في كل ما يتم على أساسه تنفيذ خطط المكافحة، وفي مجال البحوث الاقتصادية والتجارية ،تعتبر البيانات الإحصائية التي تقدمها الجمارك من خلال قواعد البيانات العمود الفقري لأي بحث أو دراسة.. وغير ذلك من العديد من المجالات التي يمكن أن تفيد العمل الجمركي الحديث والمتطور..

القضية الثالثة والعشرين

الكشف على البضائع بالأشعة السينية

إن العمل الجمركي كان ولا يزال على مر العصور أحد أهم الوظائف التي تسعى الحكومات من خلالها لتحقيق الحماية والأمن والأمان للبلاد من ناحية، وتحصيل الإيرادات والحصيلة المرجوة التي تستخدمها الحكومات في التنمية والنهوض بمستوى المعيشة للمواطنين من ناحية أخرى، ورأينا كيف خضع هذا العمل الجمركي للتطور بشكل كبير في السنوات العشر الأخيرة واختلفت الوسائل والطرق التي كانت تستخدمها الجمارك لتنفيذ أهدافها في الماضي عن تلك الوسائل التي تستخدمها الإدارات الجمركية في الوقت الحاضر، بل وشاهدنا بأنفسنا أن كافة الإدارات الجمركية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء أحدثت تحولاً إستراتيجياً حقيقياً في العمل الذي تقوم به، فتحولت غالبية هذه الإدارات بأهدافها الإستراتيجية من عملية الجباية والتحصيل إلى عملية التبسيط والتيسير، فأصبحت الإدارات الجمركية تسعى لتحقيق هدف إستراتيجي أساسي لها هو تسهيل التجارة الدولية بكل ما يتطلب تحقيق هذا الهدف من استخدام

فعال للتكنولوجيا وتطبيق أنظمة لم تكن مستخدمة في الماضي البعيد أو القريب في العمل الجمركي مثل إدارة المخاطر والمراجعة المحاسبية اللاحقة واستخدام آلات الفحص بالأشعة السينية على البضائع المستوردة أو المصدرة، وتطبيق آليات حقيقية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، لذلك كان التفاف الدول كلها كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها حول منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية لأنهما يمثلان الإطار الدولي الشرعي للتبادل التجاري خاصة وأن الدول الأعضاء في كلا المنظمتين يزيد عن مائة وخمسون دولة حتى اليوم بما يمكن اعتباره بمثابة إعلان وإجماع دولي بأهمية التجارة الدولية في الألفية الثالثة والدور الكبير الذي يمكن للجمارك أن تلعبه في تسهيل عمليات التجارة الدولية. لقد بدأت العديد من الإدارات الجمركية في العالم تطبيق الآليات الحديثة والطرق المستحدثة في العمل الجمركي لتمارس أعمالها وتحقق أهدافها ، وتأتي عملية تأمين المجتمع ضد مخاطر التهريب بكافة أنواعه على رأس أولويات الجمارك هذا التأمين الذي لا يتم بالطرق التقليدية للمكافحة في الوقت الحاضر ، ولكن يتم بطرق مستحدثة ووسائل تكنولوجية حديثة منها استخدام الأجهزة التي تقوم بالكشف على البضائع باستخدام الأشعة السينية .

إن الكثير من العاملين بالإدارات الجمركية حتى اليوم والمتعاملين معها والمهتمين بشئون التجارة الدولية قد يرتبط بالطرق والإجراءات التقليدية للعمل الجمركي ويجد بعض الصعوبة في تبرير استخدام تلك التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي، ولكن الواقع أثبت أن هذه الآليات الحديثة هي أدوات هامة وضرورية يجب على الجمارك أن تستخدمها لكي تصل إلى أهدافها وتقوم بواجباتها..

لقد قامت منظمة الجمارك العالمية بتبني مبادرة " SAFE" تلك المبادرة التي تحث كل الإدارات الجمركية على استخدام تكنولوجيا الكشف بالأشعة في العمل الجمركي، فهذه المبادرة تتألف من أربع محاور أساسية :

الأول : الحث على استخدام نظام إلى للمعلومات للوارد والصادر والترانزيت

الثاني : إلتزام الإدارات الجمركية بتطبيق أنظمة المخاطر

الثالث : استخدام أجهزة الكشف بالأشعة لفحص الحاويات التي تمثل خطر ما

الرابع : تطبيق معايير تأمين سلسلة إدارة المخزون

ومن خلال المتابعة الدقيقة لعدد غير قليل من الإدارات الجمركية يمكن أن نلاحظ بكل وضوح أن بعض هذه الإدارات قد بادرت باستخدام عدد من أجهزة الكشف بالأشعة، سواء كانت هذه الإدارات من تلك التي أحسنت الاستخدام وحققت نتائج إيجابية، أو أنها لم تحقق أي نتائج أو كانت النتائج التي تحققت أقل بكثير مما كان متوقعاً، ويمكن أن نرى بوضوح أيضاً أنه في خلال السنوات القليلة الماضية تطورت عملية استخدام أجهزة الكشف على البضائع بالأشعة السينية، حيث بدأ الاستخدام لأغراض الكشف عن

عمليات التهريب بأنواعه سواء البضائع المحظورة أو الممنوعة أو المهربة أو المحرمة أو الأسلحة والمتفجرات أو غير ذلك مما يحظر التعامل معه بالاستيراد لأسباب أمنية أو صحية أو غير ذلك. ثم تطورت عملية استخدام هذه الأجهزة وتباينت بين الإدارات الجمركية حيث تُستخدم في بعض الإدارات على نطاق واسع يمتد لما هو أكثر من عملية الكشف عن المهربات، حيث يتم استخدام هذه الأجهزة لأغراض الكشف على البضائع الواردة كبديل عن عملية الكشف اليدوي، فهذه الأجهزة تستطيع أن تقوم بالكشف عن البضائع المشحونة داخل الحاويات بطريقة دقيقة جداً وفعالة وتعطي نتائج صحيحة وصادقة دون الحاجة إلى فتح الحاوية أو التعامل مع العبوات بأي طريقة من طرق التعامل اليدوي التقليدية، بل إن هذه الأجهزة تعتبر الأداة المناسبة لكشف ومعاينة بعض البضائع التي يتم شحنها بطريقة تجعل من المستحيل أن يستطيع البشر التعامل معها.

علي أنه من المهم أن نتساءل ونحن بصدد مناقشة قضية استخدام أجهزة الكشف بالأشعة عن تلك الأسباب التي تجعل الجمارك تلجأ إلى استخدام أجهزة الكشف بالأشعة السينية، والتي قد تكون كل أو بعض ما يلي:

أولاً: إن استخدام أجهزة الكشف بالأشعة يمكن أن يساعد بصورة فعالة وأساسية في تأمين البلاد من أخطار التهريب بصفة عامة، وبصفة خاصة تلك الأعمال الغير مشروعة التي تهدف إلى زعزعة أمن واستقرار البلاد فالعمليات الإرهابية التي تتم في الآونة الأخيرة استخدمت أسلحة ومتفجرات دخلت إلى البلاد من خلال المنافذ الجمركي سواء كانت مصنوعة من المواد الراتنجية والمواد العضوية ذات الكثافة القليلة والتي تحتاج إلى أدوات خاصة للكشف عنها فهي لا يمكن الكشف عنها باستخدام الأنواع المتعارف عليها من أجهزة الكشف بالأشعة، فبعض الإرهابيين يستعملون الآن مسدسات مصنوعة من البلاستيك وترد صحبة أحدهم على أي وسيلة من وسائل النقل سواء الطائرات أو السفن أو غيرها، ولا يمكن الكشف عن هذه المسدسات إلا من خلال أجهزة تستطيع الكشف عن المواد البلاستيكية وهو ما تحققه أجهزة الكشف بالأشعة التي بدأت الجمارك في كافة أنحاء العالم استخدامها كوسيلة فعالة من وسائل الجمارك في مكافحة الإرهاب الدولي.

ثانياً: استخدام أجهزة الكشف بالأشعة لأغراض الكشف على البضائع الواردة كبديل عن العمل اليدوي، فهذه الأجهزة تستطيع أن تقوم بالكشف عن البضائع المشحونة داخل الحاويات بطريقة دقيقة جداً وفعالة وتعطي نتائج صحيحة بنسبة 100% دون أن يتم فتح الحاوية أو التعامل مع العبوات بأي طريقة من طرق التعامل اليدوي التقليدية، فمثلاً، حاوية تحتوي على ثلاجات منزلية، يمكن من خلال الصورة المستخرجة تحديد عدم وجود أي أصناف خلاف هذه العبوة المتماثلة للثلاجة المنزلية، ويقتصر العمل الجمركي بعد ذلك على مطابقة بيانات الفاتورة

الأخرى مثل الماركة، الموديل، الحجم.. إلخ من خلال التعامل مع عبوة واحدة فقط دون الحاجة لإخراج مشمول الحاوية بالكامل خارج الحاوية لأغراض حصر العدد والتأكد من تماثل العبوات.

ثالثاً: في إطار السعي المستمر إلى تطوير العمل الجمركي فإن أجهزة الكشف بالأشعة تساعد من خلال التطبيق الكامل والصحيح لنظام إدارة المخاطر من الاستغناء عن العمل التقليدي في الكشف على البضائع، فما ينتج عن نظام المخاطر ويتم توجيهه إلى أي مسار خلاف المسار الأخضر، يمكن أن يتم عليه إجراء مبسط قبل القيام بالفحص التقليدي، وذلك من خلال الكشف على البضائع بأجهزة الفحص بالأشعة.. فقد يكون لدي الإدارة الجمركية هدفاً تسعى لتحقيقه يتمثل في قصر الإجراءات التقليدية على مالا يزيد عن 10% من الواردات ( الخط الأحمر) وهذا يمكن تحقيقه ولو بصورة جزئية من خلال استخدام أجهزة الكشف بالأشعة، وبالتالي تقل نسبة تدخل العنصر البشري في العمل وينخفض الزمن اللازم للإفراج عن البضائع الواردة إلى أقل زمن ممكن مما يسهم بفاعلية في تسهيل التجارة وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي وهو هدف تسعى إليه دول العالم.

رابعاً: رغم أن قواعد العمل الجمركي في إطار منظومة منظمة التجارة العالمية تقضي بعدم وضع قيود حظر على أي نوع من أنواع الاستيراد، فإنه لا يزال يوجد عدد غير قليل من الأصناف التي لا تتفق والقواعد الدينية والأخلاقية مثل المخدرات تسري بشأنها قواعد الحظر، بالإضافة إلى تلك البضائع التي يتم إخفائها داخل الحاويات بغرض التهرب من دفع أي رسوم عنها، أو تلك البضائع التي يتطلب استيرادها الحصول على موافقة بعض الجهات الرقابية، وقد أمكن من خلال استخدام هذه الأجهزة ضبط عدد كبير من الحاويات ووسائل النقل التي تم إخفاء هذه البضائع سواء المحظورة أو ذات الرسوم العالية أو القيمة العالية مثل المشغولات الذهبية، العملات الورقية المصرية، الأقراص المخدرة والمنشطة، أدوية غير مرخصة أو غير مسموح باستخدامها والأقمشة ذات القيمة العالية مثل أصناف الستائر وفساتين الزفاف، كلها تم إخفائها بغرض التهرب من دفع الرسوم المستحقة عنها.

## فهرس قضايا جمركية معاصرة

**مقدمة الكتاب**

**منهجية الإخراج**

**تمهيد تقديمي**

**قضايا التحول الاستراتيجي للعمل الجمركي** :

1- **قضية تسهيل التجارة الدولية**

2- **قضية الأهداف الإستراتيجية**

3- **قضية الهيكل التنظيمي**

4- **قضية النزاهة والشفافية**

5- **قضية قياس الأداء**

## قضايا التطوير الجمركي

6- قضية التشريعات الجمركية

7- قضية الموارد البشرية

8- قضية أنظمة العمل

9- قضية الشراكة مع المجتمع التجاري

10- قضية التنسيق مع الجهات الحكومية

## قضايا الوظائف الجمركية الحديثة

11- قضية التقييم الجمركي وفقاً للجات

12- قضية المراجعة اللاحقة

13- قضية نظام المخاطر

14- قضية الاستعلام المسبق

15- قضية الإفراج المسبق

16- قضية خدمة كبار العملاء

17- قضية السداد الآجل للرسوم

18- قضية حماية حقوق الملكية الفكرية

## قضايا التكنولوجيا

19- قضية النافذة الواحدة

20- قضية الربط الشبكي

21- قضية الخدمات الجمركية على الانترنت

22- قضية قواعد البيانات

23- قضية أجهزة الأشعة

**المؤلف : محمود محمد أحمد أبو العلا**

**من مواليد 1954 بالإسكندرية**

**يشغل وظيفة رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بالجمارك بدرجة وكيل أول وزارة المالية..**

**حاصل علي:**

- **دبلوم في الإدارة التنفيذية العليا من جامعة هارفارد بأمريكا**
- **دبلوما في إدارة الأعمال من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.**
- **شهادة البكالوريوس في التجارة من جامعة الإسكندرية عام 1977**

يعمل في الجمارك المصرية منذ 1980 ومارس جميع الوظائف الجمركية،حيث عمل كمفتش جمركي ثم مثمن ثم رئيس قسم تثمين،ثم بعد ذلك تولي مسئولية تنفيذ مشروع الكشف بالأشعة في الجمارك المصرية بدءاً من عام 1998،وعلي أثرها تم إختياره ضمن فريق العمل الأول الذي تم إختياره لتطوير الجمارك المصرية في أكتوبر عام 2002 قبل أن يتم تعيينه في نهاية 2004 نائباً لرئيس مصلحة الجمارك للتطوير والإصلاح الجمركي ليتولي الإشراف علي تنفيذ كافة أنشطة تطوير الجمارك حيث حققت الجمارك المصرية نجاحات منقطعة النظير في التطوير والتحديث،كانت وراء توليه منصب رئيس قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بالجمارك في نهاية 2007. وهو محاضر معتمد لدي مركز إعداد القادة بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ولدي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، وكلية التجارة جامعة الإسكندرية والمعهد القومي للتدريب الجمركي وشركة إيجليتي لوجيستيك العالمية وشركة جلوبال ومعهد بيتمان الإنجليزي في موضوعات:

- آليات الجمارك في تسهيل التجارة الدولية.
- التقييم الجمركي في ظل إتفاقية تنفيذ المادة السابعة
- نظم التجارة الدولية
- استخدام الكشف بالأشعة في العمل الجمركي.
- المراجعة المحاسبية اللاحقة.
- إستراتجيات التطوير الجمركي وإدارة التغيير

## صدر للمؤلف

| | | |
|---|---|---|
| 1 | عام 1999 ( دليل التقييم الجمركي وفقاً لإتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الجات ) | 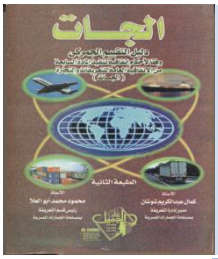 |
| 2 | عام 2000 ( النصوص الكاملة للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) | |

| | | |
|---|---|---|
| 3 | عام 2001 (قواعد التقييم الجمركي – من النظرية والنص إلي التطبيق العملي )، | |
| 4 | عام 2009 ( التقييم الجمركي في ظل الجات ) | 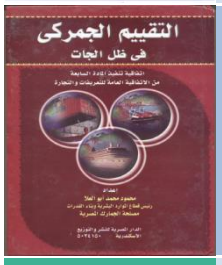 |
| 5 | عام 2009 (آليات تسهيل التجارة الدولية – منظور جمركي ) | 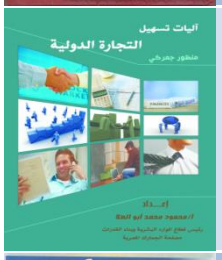 |
| 6 | عام 2010 كتاب الجمارك والتشريعات الجمركية – باللغة الإنجليزية | 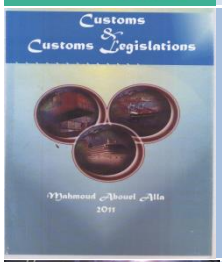 |
| 7 | 2011 كتاب موسوعي حول ( نظم التجارة الدولية ) | 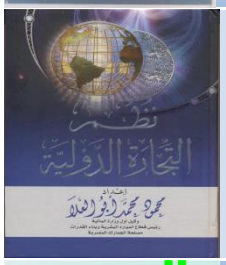 |
| 8 | 2012 (تحت الطبع) كتاب متخصص في استخدام أجهزة الكشف بالأشعة في العمل الجمركي بعنوان (استخدام أجهزة الكشف بالأشعة في العمل الجمركي – دليل إجراءات العمل وتحليل وقراءة الصور ) | |

**هذا الكتاب**

**في هذه الفترة الحرجة من تاريخ الأمة العربية كلها ، وبعد عدد من ثورات ما يسمي بالربيع العربي ، تسعي العديد من الدول العربية إلي إحداث عملية تطوير حقيقي في الإدارات الجمركية بها ، تلك الإدارات التي لا تزال تعمل بآليات فقيرة للغاية تفتقد الخبرة والمعارف الجمركية، وتعاني من فقدان الثقة بالنفس لدي العاملين والمتعاملين،**

**وهذا الكتاب يتناول تلك القضايا الجمركية التي يمكن من خلال الاهتمام بها والبدء في معالجتها علي أرض الواقع معالجة أكاديمية ومنهجية أن تتطور الجمارك وتتقدم وتساير الممارسات الدولية النموذجية للعمل الجمركي، لقد بادرت منظمة التجارة العالمية بتوجيه نداء لدول العالم لدعم مبادرة (تسهيل التجارة الدولية) ولكي يحدث تفعيل حقيقي علي أرض الواقع، كان لزاماً علي الإدارات الجمركية أن تطور من مستويات الأداء التي تقدم به خدماتها للمجتمع التجاري، لذلك فهذا**

**الكتاب يتناول موضوع تسهيل التجارة من منظور السببية في تحول الإدارات الجمركية من العمل من أجل الرقابة والتشديد وتحصيل الإيرادات ، إلي القيام بدور فاعل في تسهيل التجارة ، ولذلك كانت القضية الثانية البالغة الأهمية هي قضية التحول الإستراتيجي للعمل الجمركي ووجوب وضع أهداف إستراتيجية جديدة للعمل الجمركي وهيكل تنظيمي جديد ، تمهد الطريق لبيئة جمركية تسودها النزاهة ، وتستخدم آليات رقمية لقياس أدائها ، وقد تناول الكتاب في هذه القضايا كافة التفاصيل التي تدعم من يقوم بإدارة هذا التحول الإستراتيجي، ثم يتناول الكتاب قضية التطوير الجمركي كأحد أهم التحديات التي تقف عقبة أمام الجمركيين العرب ، فيقدم الكتاب بما يشبه الدليل والمرشد الخطوط العريضة والتفاصيل الدقيقة للقيام بعملية التطوير الجمركي، ثم يلقي الضوء علي الوظائف الحديثة في العمل الجمركي والتي سوف تنتج من تطوير وتحديث الجمارك..**

**قضايا جمركية معاصرة بالغة الأهمية وردت بلغة بسيطة وتناول أكاديمي لكي تقدم المشورة والإرشاد لمن يريد أن يقود عملية تطوير الإدارة الجمركية في أي بلد عربي أو غير عربي**